أثر تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء رقم (15) على ربحيّة الشّركات الصّناعيّة المساهمة العامّة الأردنيّة (دراسة ميدانيّة)

The impact of applying the revenue standard from contracts with customers No. (15) on the profitability of Jordanian public shareholding industrial companies (a field study)

الباحثة: محمود زيد أبو زيد.

الدكتور: هيثم إدريس المبيضين

بحث مستل من رسالة ماجستير، الإسراء، عمان، الأردن.

تاريخ الاستلام: 2023/11/14 تاريخ القبول: 2023 /11/21 تاريخ النشر: 2023/12/15

الملخص:

هدفت الدراسة إلى بيان أثر تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء رقم 15 (الإعتراف، القياس، الإفصاح على ربحية الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، ولغايات تحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي الاستدلالي، حيث قام الباحث بتطوير استبيان خاص بالدراسة وتم توزيعه على عينة عشوائية والتي تكونت من (135) موظف في الدائرة المالية بالشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، كما اعتمدت الدراسة أيضاً على استراتيجية جمع البيانات المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية خلال الفترة الممتده من عام (2019-2018) وعددها (45) شركة، وخلصت الدراسة إلى أن المتوسط الحسابي للمتغير المستقل معيار الإيراد من العقود مع العملاء رقم 15 (الإعتراف، القياس، الإفصاح جاء بدرجة مرتفعة، من وجهة نظر افراد العينة الدراسة، كما أشارت النتائج إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء رقم 15 (الإعتراف) على ربحية الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية مقاساً (بالعائد على الأصول، وبالعائد على حقوق الملكية، وبصافي الربح إلى المبيعات)، إلى جانب وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء رقم 15 (القياس) على ربحية الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية مقاساً بالعائد على الأصول، وبصافي الربح إلى المبيعات)، بينما لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء رقم 15 (القياس) على ربحية الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية مقاساً (بالعائد على حقوق الملكية)، وأوصت الدراسة بتطوير الكادر البشري من خلال دورات تدريبية توفر لهم الخبرة والمعرفة المهنية اللازمة لتطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء رقم 15، بالإضافة إلى تقييم العقود مع العملاء و تحديثها و تطويرها حسب الحاجة كتلبية لمتطلبات معيار الإيراد من العقود مع العملاء رقم 15.

الكلمات المفتاحية: معيار الإيراد، عقود العملاء، رقم (15)، ربحية الشركات الصناعية، المساهمة العامة الأردنية.

Abstract:

The study aimed to demonstrate the impact of applying the standard for revenue from contracts with customers No. 15 (recognition, measurement, and disclosure) on the profitability of Jordanian public shareholding industrial companies. To achieve the objectives of the study, the descriptive-inferential approach was adopted, where the researcher developed a questionnaire for the study and distributed it to a random sample. Which consisted of (135) employees in the financial department of Jordanian public shareholding industrial companies. The study also relied on the strategy of collecting financial data for Jordanian public shareholding industrial companies during the period extending from the year (2019-2018), which numbered (45) companies. The study concluded that: The arithmetic mean of the independent variable Standard of Revenue from Contracts with Customers No. 15 (Recognition, Measurement, and Disclosure) came at a high degree, from the point of view of the study sample members, and the results also indicated that there was a statistically significant effect of applying the Standard of Revenue from Contracts with Customers No. 15 (Recognition) on the profitability of Jordanian public shareholding industrial companies measured by (return on assets, return on equity, and net profit to sales), in addition to the presence of a statistically significant effect of applying the revenue standard from contracts with customers No. 15 (measurement) on the profitability of Jordanian public shareholding industrial companies. measured by return on assets and net profit to sales), while there is no statistically significant impact of applying the revenue standard from contracts with customers No. 15 (measurement) on the profitability of Jordanian public shareholding industrial companies measured by (return on equity). The study recommended developing the human cadre. Through training courses that provide them with the experience and professional knowledge necessary to apply the Revenue from Contracts with Customers Standard No. 15, in addition to evaluating, updating and developing contracts with customers as needed to meet the requirements of the Revenue from Contracts with Customers Standard No. 15.

Keywords: revenue standard, customer contracts, No. (15), profitability of industrial companies, Jordanian public shareholding.

المقدمة":

في ظلِّ التَّغيُّرات المتسارعة والتَّطوُّر التِّكنولوجيّ الذي يواجه الاقتصاد العالميَّ في السَّنوات الأخيرة، وبسبب ضخامة وحدة المنافسة المحلِّيَّة والعالميَّة، أصبح قطاع المحاسبة كغيره من القطاعات الاقتصاديَّة الأخرى، يواجه العديد من التَّحدّيات في ظلِّ التَّطوُّر المتسارع في مجالات الذَّكاء الاصطناعيّ وبرامج تحليل البيانات، والعديد من التَّطبيقات والبرامج المحاسبيَّة المتقدِّمة، وآليات التدقيق... إلخ. حيث تُعَدُّ المحاسبة العمودَ الفقريَّ لبناء القوائم والتَّقارير الماليَّة للشَّركات وإعدادها، فقد كان ضروريًّا ومهمًّا للمنشآت أن تتبنَّى المعايير المحاسبيَّة الدَّقيقة والحديثة لضبط العمليَّات المحاسبيَّة وتنظيمها، وإصدار القوائم والتَّقارير الماليَّة للشَّركات بشكل واضح، وبمصداقيَّة وشفافية عالية.

ومؤخَّراً، وبعد أن قام مجلس معايير المحاسبة الأمريكيُّ (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدَّوليُّ (IASB) بتطوير وإصدار معيار جديد لتحديد متطلَّبات الاعتراف والقياس والإفصاح، والذي سُمِّيَ بالمعيار IFRS 15 "معيار الإيراد من العقود مع العملاء"، حيث صدر في شهر مايو من عام 2014، كما وبدأ تطبيق المعيار في الأوَّل من كانون الثَّاني من عام 2018 مع السَّماح بالتَّطبيق المبكِّر، وبعد أن كان المتخصِّصون في المجالات المحاسبيَّة يستخدمون ويطبِّقون العديد من المعايير المحاسبيَّة وأشهرها المعيار الدَّوليُّ للاعتراف بالإيراد IAS18 وIAS11 (عقود الإنشاءات)، اللَّذان كانا يفتقدان للكثير من المعلومات الضَّروريَّة لفهم إيراد المنشآت وتفاصيلها وتوقيتها. بالإضافة إلى أنَّ مثل هذه المعايير لم تعد كافية في ظلِّ الظُّروف العالميَّة الحاليَّة والتَّعاملات المحاسبيَّة المتداخلة والمعقَّدة، جاء المعيار IFRS15 "الإيراد من العقود مع العملاء"، فقدَّم لنا إطاراً أقوى وأوضح للتَّعامل مع الإيراد وتغطية نقاط الضَّعف في المعايير السَّابقة، وتحسين إمكانيَّة المقارنة بين منشآت الأعمال، وتحسين متطلَّبات الاعتراف والقياس والإفصاح. ويتميَّز هذا المعيار عن المعايير السَّابقة، بأنَّه أكثر اتِّساقاً، ويساهم في ازالة الاختلافات الدَّوليَّة المتعلِّقة بالاعتراف بالإيرادات، ودعم بناء القوائم والتَّقارير الماليَّة المبسَّطة والشَّاملة لكل متطلَّبات التَّقييم وإعدادها لأداء المنشآت والمراكز الماليَّة لها (العباس، 2019).

وقد بادرت العديد من الدُّوَل والشَّركات العالميَّة إلى تبنّي هذا المعيار وبدء العمل به وتطبيقه؛ لما له من أثر واضح في التَّخلُّص من الكثير من المشاكل المحاسبيَّة، والمساهمة في تطوير آليَّة جديدة للاعتراف بالإيرادات، وتنظيم العمليَّات المحاسبيَّة بشكل عمليٍّ ودقيق. ولقد كانت المملكة الأردنيَّة الهاشميَّة على رأس هذه الدُّوَل؛ حيث تمَّ إقرار إلزاميَّة تطبيق المعيار IFRS 15 على جميع شركات المساهمة العامَّة الأردنيَّة، وفقاً لقانون الشَّركات الأردنيّ/ المادة 184، (العباس، 2019).

ومع الارتباط القويّ بين ظهور معيار المحاسبة الدَّوليّ IFRS 15 ودقَّته في تحديد متطلَّبات الاعتراف والقياس والإفصاح عن الإيراد، وأهمِّيَّته البالغة بالنِّسبة للمستثمرين والمساهمين والمنشآت المختلفة، فقد ارتبط هذا المعيار بربحيَّة المنشآت وكيفية تحديدها وقياسها وأثره فيها. حيث إنَّ تطبيق المعيار 15 أدَّى إلى تعديلات ملموسة في كيفيَّة تحديد الإيرادات في القوائم الماليَّة، إذ أصبح الاعتراف بالإيراد مبنيًّا على أساس استحقاق بدل الأساس النَّقديّ. فلا يتمُّ تنفيذ العقد، إذا لم تكن المنشأة قد قامت بتحويل السِّلع أو الخدمات للعميل بعد، أو في حال أنَّ المنشأة لم تستلم بعدُ المبلَّغ المستحِقَّ، أو لم يَحِنْ موعد الاستحقاق بعدُ، مقابل السِّلع أو الخدمات التي وُعِدَ العميل بها (العباس، 2019).

ولما كانت القوائم الماليَّة محلَّ اهتمام المستثمرين والمساهمين وأصحاب القرار؛ إذ تتضمَّن عدداً من النِّسب والمؤشِّرات الماليَّة التي تعكس المركز الماليَّ ومستوى أداء المنشآت، زاد التَّركيز على النِّسب والمؤشِّرات الماليَّة التي تُعرَضُ في القوائم الماليَّة –المؤشِّرات الرِّبحيَّة على وجه الخصوص– والتي تعكس بوضوح أداء المنشأة وموقفها الماليَّ في الحاضر والمستقبل. كذلك فإنَّ الرِّبحيَّة تُعَدُّ هدفاً رئيسيًّا للمنشآت، فمن خلاله تستطيع المنشأة المحافظةَ على استمراريَّتها وبقائها في السُّوق، ودعمَ مقدرتها على اتِّخاذ قرارات الاستثمار الملائمة للوفاء بالتزاماتها (البنوي، 2018).

كذلك فإنَّ تحليل الرِّبحيَّة يُعَدُّ أداةً مهمَّةً لتسليط الضَّوء على الجهاز الماليّ والإداريّ في المنشأة، ممَّا يساعد على التَّعرُّف على الموقف التَّنافسيّ للمنشأة، ومدى قدرتها على تقليل التَّكاليف وزيادة الاستثمارات والأرباح، ورفع قيمة أسهمها في السُّوق، ناهيك عن كونه محلَّ اهتمام ومطلباً أساسيًّا للمستثمرين والمقرضين والمستخدمين للبيانات الماليَّة الخاصَّة بالمنشاة. ويتضمَّن تحليل الرِّبحية أربعة أنواع من التَّحليلات، تتضـمَّن تحليل ربحيَّة كلٍّ من رأس المال والأصـول والمبيعات، وأخيراً تحليل مقدرة الرِّبحيَّة على سـداد الالتزامات (الشـرعة، 2017).

ومؤشِّـرات الرِّبحيَّة ذات أهمِّيَّة كبيرة بالنِّسـبة للمنشـأة كذلك، حيث إنَّها تُعَدُّ أداة مهمَّة لجذب المسـتثمرين الجدد، وتسـتخدمها المنشأة لمقارنة أدائها بأداء المنشآت المنافسة في السُّوق؛ لاتِّخاذ القرارات المناسبة لاستدامتها. بالإضافة إلى أنَّها تساعد المنشآت في اكتشاف مناطق الضَّعف في أدائها، والعمل على تحسينها، والتَّخلُّص منها (Black, 2020).

ولقد ركَّز الباحث في هذه الدِّراسـة على اختبار أثر تطبيق المعيار IFRS 15 على ربحيَّة الشَّـركات الصِّـناعيَّة. وفي هذا الإطار، قام الباحث بالرُّجوع إلى عدد من الدِّراسات السَّابقة ذات العلاقة بهذا الموضوع، والاطِّلاع على تفاصيلها، ثمَّ بادر إلى تطوير هذا البحث الذي يهدف إلى اختبار آثر تطبيق IFRS 15 "الإيراد من العقود مع العملاء" متضـمِّناً متطلَّبات الاعتراف والقياس والإفصـاح عن ربحيَّة الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامَّة المُدرَجة في بورصة عمَّان على وجه التَّحديد، آخذا بعين الاعتبار تأثيره المباشر على ربحيَّتها المقيسة بـ "معدل العائد على الأصول، ومعدَّل العائد على حقوق الملكيَّة، ونسبة صافي الرِّبح إلى المبيعات".

مشكلة الدِّراسة:-

تُبرِزُ الدِّراسـة أهمِّيَّة الإيرادات باعتبارها أهمَّ بند من بنود التَّقارير والقوائم الماليَّة؛ كونها تمثِّل المؤشِّـرات الرَّئيسـة الأكثر أهمِّيَّة لدى المستخدمين والمستثمرين وأصحاب القرار. وتنطوي أهمِّيَّتها على توليد الفهم وإرشاد المستخدمين للوصول إلى معرفة مصادر الرِّبحيَّة والأنشـطة التِّجاريَّة التي أدَّت بدورها إلى توليد الدَّخل والأرباح، عند تقييمهم للأداء الماليّ للمؤسَّسـات والوحدات الاقتصـاديَّة، والتَّنبُّؤ بمستويات النُّموّ المستقبليّ، والقدرة على توليد التَّدفُّقات النَّقديَّة (العاني ،2019).

وتُعَدُّ الرِّبحيَّة الهدف الذي تتسابق إليه كافَّة المنظَّمات؛ إذ تُستَخدَم كمؤشِّر للدَّلالة على إمكانيَّة استمرار المنشأة ونجاحها في المسـتقبل، حتَّى لو ولَّدت المنشـأة أرباحاً عالية، إلا أنَّ الرِّبح غير معتمد كمتغيِّر رئيسـيٍّ لتحديد كفاءة المنشـأة وربحيَّتها واسـتمراريَّتها في المستقبل، كما أنَّ الرِّبحيَّة المنخفضة لا تشير بالضَّرورة إلى أنَّ المنشأة تعاني من مشاكل في الأداء والكفاءة؛ لذلك فإنَّ تحليل الرِّبحيَّة يُعَدُّ من أهمِّ الأدوات والتِّقنيات المعتمدة لدى المستثمرين وأصحاب القرار لقياس أداء المنشأة (Tulsian, 2014).

ومع تطبيق معيار IFRS 15 "الإيراد من العقود مع العملاء" بمتطلباته: (الاعتراف والقياس والإفصـاح) والذي انعكس مباشرة على شـكل المعلومات التي تتضـمَّنها التَّقارير الماليَّة حول الإيرادات للشَّـركات ومحتواها، قد يؤدِّي بدوره إلى تأثير إيجابيٍّ أو سـلبيٍّ في حال تطبيقه (Trabelsi , 2018).

من ناحية أخرى، تسـعى المؤسَّسـات جميعها إلى تحديد المبادئ التي يجب تطبيقها، ووضـعها للإبلاغ عن المعلومات المفيدة لمسـتخدمي البيانات الماليَّة حول طبيعة السـلعة وثمنها وتوقيت تسـليمها، وعدم التَّأكُّد من الإيرادات والتَّدفُّقات النَّقديَّة النَّاشـئة عن عقد تمَّ إبرامه مع عميل ما، نظراً لما لها من أهمِّيَّة كبيرة في تشـجيع الاسـتثمار وجذب المزيد من العملاء، بالتَّالي يتمُّ تعظيم الرِّبحيَّة. وهذا هو ما يسـعى المعيار الدَّوليُّ للتَّقارير الماليَّة رقم 15 لتحقيقه، خاصَّـة في ضـوء التَّطوُّرات التِّكنولوجيَّة والمعرفيَّة التي شـملت كافَّة المجالات، ومنها المجال المحاسبيُّ؛ لذلك جاءت هذه الدِّراسة للإجابة عن السُّؤال الرَّئيس التَّالي:

- **ما أثر تطبيق المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) "الإيراد من العقود مع العملاء": (الاعتراف والقياس والإفصـاح) على ربحيَّة الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامَّة المُدرَجَة في بورصة عمَّان؟.**

وينتج عنه التَّساؤلات الفرعيَّة التَّالية:

- ما أثر تطبيق المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) "الإيراد من العقود مع العملاء"، (الاعتراف) على ربحيَّة الشَّـركات الصِّـناعيَّة المساهمة العامَّة مقيساً (بالعائد على الأصول) المُدرَجَة في بورصة عمَّان؟
- ما أثر تطبيق المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) "الإيراد من العقود مع العملاء"، (الاعتراف) على ربحيَّة الشَّـركات الصِّـناعيَّة المساهمة العامَّة مقيساً (بالعائد على حقوق الملكيَّة) المُدرَجَة في بورصة عمَّان؟
- ما أثر تطبيق المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) "الإيراد من العقود مع العملاء"، (الاعتراف) على ربحيَّة الشَّـركات الصِّـناعيَّة المساهمة العامَّة مقيساً (بنسبة صافي الرِّبح إلى المبيعات) المُدرجة في بورصة عمَّان؟
- ما أثر تطبيق المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) "الإيراد من العقود مع العملاء"، (القياس) على ربحيَّة الشَّـركات الصِّـناعية المساهمة العامَّة مقيساً (بالعائد على الأصول) المدرجة في بورصة عمان؟
- ما أثر تطبيق المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) "الإيراد من العقود مع العملاء"، (القياس) على ربحيَّة الشَّـركات الصِّـناعيَّة المساهمة العامَّة مقيساً (بالعائد على حقوق الملكيَّة) المُدرَجَة في بورصة عمَّان؟
- ما أثر تطبيق المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) "الإيراد من العقود مع العملاء"، (القياس) على ربحيَّة الشَّـركات الصِّـناعيَّة المساهمة العامَّة مقيساً (بنسبة صافي الربح إلى المبيعات) المُدرَجَة في بورصة عمَّان؟
- ما أثر تطبيق المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) "الإيراد من العقود مع العملاء"، (الإفصـاح) على ربحيَّة الشَّـركات الصِّـناعيَّة المساهمة العامَّة مقيساً (بالعائد على الأصول) المُدرَجَة في بورصة عمَّان؟
- ما أثر تطبيق المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) "الإيراد من العقود مع العملاء"، (الإفصـاح) على ربحيَّة الشَّـركات الصِّـناعيَّة المساهمة العامَّة مقيساً (بالعائد على حقوق الملكيَّة) المُدرَجَة في بورصة عمَّان؟
- ما أثر تطبيق المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) "الإيراد من العقود مع العملاء"، (الإفصـاح) على ربحيَّة الشَّـركات الصِّـناعيَّة المساهمة العامَّة مقيساً (بنسبة صافي الرِّبح إلى المبيعات) المُدرَجَة في بورصة عمَّان؟

أهمِّيَّة الدِّراسة:-

تكمن أهمِّيَّة هذه الدِّراسة في التَّركيز على متطلَّبات المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) "الإيراد من العقود مع العملاء" (الاعتراف والقياس والإفصـاح) وتوضـيح أثر تطبيقه على الشَّركات الصِّـناعيَّة، -وعلى وجه الخصـوص- اختبار أثر تطبيقه على ربحيَّة الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامَّة المُدرَجَة في بورصة عمَّان، حيث إنَّ الرِّبحيَّة وارتباطها بكفاءة المنشآت، وأثر تطبيق المعيار IFRS 15عليها، لم يتمَّ تناولها بشكل كافٍ في الدِّراسات السَّابقة، ولا سيَّما في قطاعِ الصِّـناعة الأردنيّ، فضـلاً عن الاهتمام الذي قد تناله من قبل الباحثين والمهتمِّين، كما أنَّ القطاع الذي هو محلَّ البحث، مهمٌّ جدًّا؛ لأنَّ نشاط السُّوق الماليّ في أيَّة دولة يعكس النَّشاط الاقتصاديَّ فيها، بالإضافة إلى الدِّراسة الميدانيَّة التي سيقوم بها الباحث، والتي ستساهم في الوقوف على كافَّة التَّفاصيل، وفهم جميع الجوانب المتعلِّقة بمشكلة الدِّراسة، بالإضافة إلى إمكانيَّة الاعتماد على نتائج الدِّراسة في وضع خطط خاصَّة بربطها للمعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) "الإيراد من العقود مع العملاء" مع ربحيَّة الشَّركات الصِّناعيَّة، وبالتَّالي يتمُّ تحقيـق جودة المعلومات في السُّوق الماليّ، والتي تنعكس على قرارات المـستثمرين وحركـة سـوق عمَّان الماليّ في الأردنّ، وبناءً على النَّتائج النِّهائيَّة، سيكون بمقدور الباحث الوصول إلى توصيات مفيدة للمستخدمين والمستثمرين والمساهمين وأصـحاب القرار، بالإضـافة إلى إمكانيَّة توسـيع البحث؛ ليتضـمَّن متغيِّراتٍ وعواملَ أخرى في المستقبل.

أهداف الدِّراسة:-

تهدف هذه الدِّراســـة بشـــكل رئيس إلى بيان أثر تطبيق المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15)"الإيراد من العقود مع العملاء"، (الاعتراف والقياس والإفصاح) على ربحيَّة الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامَّة المُدرجة في بورصة عمَّان.

وينبثق عن هذا الهدف الرَّئيس أهدافاً فرعيَّة، وهي كالآتي:

- بيان أثر تطبيق المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) "الإيراد من العقود مع العملاء"، (الاعتراف) على ربحيَّة الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامَّة مقيساً (بالعائد على الأصول) المُدرَجَة في بورصة عمَّان.
- بيان أثر تطبيق المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) "الإيراد من العقود مع العملاء"، (الاعتراف) على ربحيَّة الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامَّة مقيساً (بالعائد على حقوق الملكيَّة) المُدرَجَة في بورصة عمَّان.
- بيان أثر تطبيق المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) "الإيراد من العقود مع العملاء"، (الاعتراف) على ربحيَّة الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامَّة مقيساً (بنسبة صافي الرِّبح إلى المبيعات) المُدرجة في بورصة عمَّان.
- بيان أثر تطبيق المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) "الإيراد من العقود مع العملاء"، (القياس) على ربحيَّة الشَّـركات الصِّـناعية المساهمة العامَّة مقيساً (بالعائد على الأصول) المدرجة في بورصة عمان.
- بيان أثر تطبيق المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) "الإيراد من العقود مع العملاء"، (القياس) على ربحيَّة الشَّركات الصِّـناعيَّة المساهمة العامَّة مقيساً (بالعائد على حقوق الملكيَّة) المُدرَجَة في بورصة عمَّان.
- بيان أثر تطبيق المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) "الإيراد من العقود مع العملاء"، (القياس) على ربحيَّة الشَّـركات الصِّـناعيَّة المساهمة العامَّة مقيساً (بنسبة صافي الربح إلى المبيعات) المُدرَجَة في بورصة عمَّان.
- بيان أثر تطبيق المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) "الإيراد من العقود مع العملاء"، (الإفصاح) على ربحيَّة الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامَّة مقيساً (بالعائد على الأصول) المُدرَجَة في بورصة عمَّان.
- بيان أثر تطبيق المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) "الإيراد من العقود مع العملاء"، (الإفصاح) على ربحيَّة الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامَّة مقيساً (بالعائد على حقوق الملكيَّة) المُدرَجَة في بورصة عمَّان.
- بيان أثر تطبيق المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) "الإيراد من العقود مع العملاء"، (الإفصاح) على ربحيَّة الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامَّة مقيساً (بنسبة صافي الرِّبح إلى المبيعات) المُدرَجَة في بورصة عمَّان.

فرضيَّات الدِّراسة:

وفقاً لأهداف الدِّراسة وأسئلتها، تمَّت صياغة الفرضيَّات التَّالية:

الفرضيَّة الرَّئيسة:

HO : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصـــائية لتطبيق المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) "الإيراد من العقود مع العملاء"، (الاعتراف والقياس والإفصاح) على ربحيَّة الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامَّة المُدرَجَة في بورصة عمَّان.

وسيتمُّ اختبار هذه الفرضيَّة وقياسها بناءً على اختبار الفرضيَّات الفرعيَّة التَّاليَّة:

- H0.1 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصـائيَّة لتطبيق المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) "الإيراد من العقود مع العملاء"، **(الاعتراف)** على ربحيَّة الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامَّة مقيساً (بالعائد على الأصول) المُدرَجَة في بورصة عمَّان.
- 1لا يوجد أثر ذو دلالة إحصـــائيَّة لتطبيق المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) "الإيراد من العقود مع العملاء"، **(الاعتراف)** على ربحيَّة الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامَّة مقيساً (بالعائد على حقوق الملكيَّة) المُدرَجَة في بورصة عمَّان.
- H0. 1 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيَّة لتطبيق المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) "الإيراد من العقود مع العملاء"، **(الاعتراف)** على ربحيَّة الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامَّة مقيساً (بنسبة صافي الرِّبح إلى المبيعات) المُدرَجَة في بورصة عمَّان.
- H0.4 :1 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصـــائيَّة لتطبيق المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) "الإيراد من العقود مع العملاء"، **(القياس)** على ربحيَّة الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامَّة مقيساً (بالعائد على الأصول) المُدرَجَة في بورصة عمَّان.
- H0.5 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيَّة لتطبيق المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) "الإيراد من العقود مع العملاء"، **(القياس)** على ربحيَّة الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامَّة مقيساً (بالعائد على حقوق الملكية) المُدرَجَة في بورصة عمَّان.
- H0.6 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيَّة لتطبيق المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) "الإيراد من العقود مع العملاء"، **(القياس)** على ربحيَّة الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامَّة مقيساً (بنسبة صافي الرِّبح إلى المبيعات) المُدرَجَة في بورصة عمَّان.
- H0.7 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيَّة لتطبيق المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) "الإيراد من العقود مع العملاء"، **(الإفصاح)** على ربحيَّة الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامَّة مقيساً (بالعائد على الأصول) المُدرَجَة في بورصة عمَّان.
- H0.8: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصـــائيَّة لتطبيق المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) "الإيراد من العقود مع العملاء"، **(الإفصاح)** على ربحيَّة الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامَّة مقيساً (بالعائد على حقوق الملكيَّة) المُدرَجَة في بورصة عمَّان.
- H0.9 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيَّة لتطبيق المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) "الإيراد من العقود مع العملاء"، **(الإفصاح)** على ربحيَّة الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامَّة مقيساً (بنسبة صافي الرِّبح إلى المبيعات) المُدرَجَة في بورصة عمَّان.

1.6 أنموذج الدِّراسة

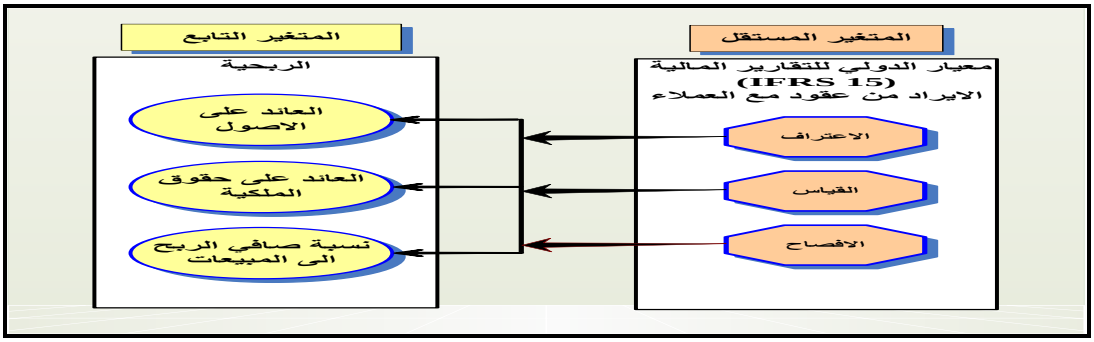

أنموذج الدِّراسة من إعداد الباحث بالرُّجوع إلى كلٍّ من دراسة (العبَّاسي ،2019)، (إبراهيم وخليل،2017)، (Al shatnawi ، 2017)

التّعريفات والمصطلحات الإجرائيّة:

الرّبحيّة: هي جوهر قياس أداء المنشأة، وهي أداة الكشف عن قدرة المنشأة وقابليّتها على تحقيق الأرباح خلال فترة زمنيّة محدّدة؛ بناءً على نسبة المبيعات ومستوى الأصول ورأس المال. فالرّبحيّة العالية تعكس الأداء المرتفع للمنشأة، والذي يؤدي بدوره إلى توليد الأرباح ونموّ الاقتصاد (Odusanya et al, 2018)

كما سوف يتمُّ قياس الرّبحيّة من خلال ثلاثة مؤشّرات:

1- **معدَّل العائد على الأصول:** يقيس كفاءة الإدارة في استخدام الأصول لتوليد الأرباح (الشّيخ, 2008)

2- **معدَّل العائد على حقوق الملكيّة:** يقيس العائد المحقَّق للمساهمين من أموالهم المستثمرة (الشيخ ,2008)

3- **نسبة صافي الرّبح إلى المبيعات:** وتقيس مقدار صافي الرّبح المحقَّق بعد الفوائد والضّرائب (الشيخ ,2008) .

IFRS 15 : هدفه معالجة المواضيع المرتبطة بالاعتراف بالإيراد والتي لم توضّح في المعايير السّابقة المتعلّقة بالإيراد، ويعمل على تحديد المبادئ التي سوف تطبّقها الشّركات؛ للإبلاغ عن المعلومات المهمّة لمستخدمي البيانات الماليّة؛ لطبيعة الأحداث الاقتصاديّة وتوقيت الاعتراف بالإيراد وبالتّدفقات النّاتجة عن العقد مع العميل.

الاعتراف: وهي عمليّة إدخال التّأثيرات الماليّة إلى عمليّة معيّنة أو حدث اقتصاديّ معيّن، وعرض هذه التّأثيرات الماليّة في القوائم الماليّة للبند الذي يحقّق المعيار للاعتراف، وهي إمكانيّة وجود منافع في المستقبل من الشّركة، ولديها قابليّة القياس بموثوقيّة.

القياس: وهي عمليّة قياس قيمة الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل أو البدل المستلَم أو القابل للاستلام، بحيث تحدَّد قيمة الايراد عن طريق عقد البيع أو إعطاء الخدمة، والذي يتمثّل في فاتورة البيع، مع مراعاة وجود خصم أو خصومات تجاريّة.

الإفصاح: أن تكون القوائم الماليّة شاملة على كافّة المعلومات اللّازمة في التّعبير الصّادق، والتي تمكّن من إعطاء مستخدمي القوائم الماليّة صورةً واضحة وصحيحة عن الشّركة.

الإيراد: هو الدّخل النّاتج عن الأنشطة العاديّة للمنشأة (أبو نصّار وحميدات، 2018).

العقد: هو اتّفاق بين طرفين أو أكثر، والذي يؤدّي إلى نشوء حقوق والتزامات ملزمة، والعقد يمكن أن يكون مكتوباً أو شفاهيًّا. (أبو نصّار وحميدات، 2020).

العميل: هو الطّرف الذي يتعاقد مع المنشأة للحصول على السّلع أو الخدمات التي تمثّل مخرجات الأنشطة الاعتياديّة للمنشأة، مقابل بدل (أبو نصّار وحميدات، 2020).

حدود الدّراسة:-

تشمل عيّنة الدّراسة الشّركات الصّناعيّة المساهمة العامّة.

1. حدود مكانيّة: اقتصرت الدّراسة على الشّركات الصّناعيّة المساهمة العامّة الأردنيّة المدرجة في بورصة عمّان.
2. حدود زمانيّة: تمثّلت الفترة الزمنيّة لهذه الدّراسة في (2018-2019).
3. حدود موضوعيّة: يتمُّ اختيار الأبعاد الآتيّة لقياس المتغيّر المستقلّ للمعيار الدّولي للتّقارير الماليّة (IFRS 15) الإيراد من العقود مع العملاء رقم (15)(الاعتراف والقياس والإفصاح)، والقوائم الماليّة المُدرَجَة في بورصة عمّان للمتغيّر التّابع، والمتمثّل في الرّبحيّة.

الإطار النَّظريُّ

يُعَدُّ الإيراد أحد أهمِّ عناصر القوائم الماليَّة، وهو مستخدَم بشكل كبير من قبل مستخدمي المعلومات الماليَّة في تقييم أرباح المؤسَّسة وأدائها ومركزها الماليّ، إذ إنَّ الاعتراف بالإيراد يؤثِّر على صافي الدَّخل وعلى قيمة الأصول، إلى جانب دوره في تغيير عدد من النِّسب الماليَّة والمؤشِّرات عند القيام بالتَّحليل الماليّ للقوائم الماليَّة. من ناحية أخرى، تواجه المؤسَّسات حديثاً العديد من الصُّعوبات في تحديد التَّوقيت المناسب للاعتراف بالإيراد، سواءً أكان ذلك أثناء الفترة الحاليَّة أم تأجَّل لفترة قادمة، لحين انتهاء الفترة الماليَّة. (محمد،2015).

ونظراً لأهمِّيَّة الاعتراف بالإيراد وما يعكسه من قيم مهمَّة في مجال المحاسبة، فقد تكاتفت جهود مجلس معايير المحاسبة الماليَّة (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدَّولية، إلى إعداد مشروع مشترك بُغيَةَ تحسين التَّقارير الماليَّة، وذلك عن طريق وضع معيار إيراد مشترك للتَّقريب بين معايير التَّقارير الماليَّة الدَّوليَّة (IFRSs) ومبادئ المحاسبة الأمريكيَّة (US GAAB)، علاوة على ذلك، صدر معيار التَّقارير الماليُّ الدَّوليُّ 15 والمُعَنوَنُ بـ "الإيراد من العقود مع العملاء"، والذي بدأ تطبيقه على التَّقارير السَّنويَّة في الأوَّل من يناير من عام (2017)، وقد هدف هذا المعيار بالدَّرجة الأولى إلى إزالة نقاط الضَّعف والمتطلَّبات في متطلَّبات الإيراد السَّابقة، إلى جانب توفير مرجع قويّ لمعالجة مواضيع الاعتراف بالإيرادات (خليل وإبراهيم، 2017).

وقد جاء هذا المعيار استجابة لرغبات مستخدمي القوائم الماليَّة، والأطراف الأخرى ذات العلاقة، والتي تطالب دائما بضرورة تبنِّي معيار جديد لإعداد التَّقارير الماليَّة عن إيرادات العقود مع العملاء، بغية تزويد مستخدمي التَّقارير الماليَّة بما يلزم من معلومات تلبِّي متطلَّباتهم، والتي تتعلَّق بطبيعة التَّدفقات وتوقيتها وكمِّيَّتها، والتَّدفقات النَّقديَّة النَّاتجة من عقود العملاء، عن طريق تحسين متطلَّبات الإفصاح، وذلك بتوفير معيار واحد للإيرادات عن طريق بناء نموذج حديث للاعتراف بالإيراد، يُدعَى النَّموذج المعتَمِدَ على العقد (عيد، 2018).

ويُعَدُّ المعيار الدَّوليُّ إحدى الاستراتيجيَّات المحاسبيَّة المهمَّة والمساهِمة في بناء إطار محاسبيّ للوقوف على المواضيع المرتبطة بالاعتراف بالإيراد؛ لكونه تغييراً في طريقة التَّغيير المحاسبيّ بدلاً من التَّغيير المحاسبيّ_<<<<يعاد النظر في هذه الفقرة>>>>>، لما له من دور في توفير مصدر إضافيّ قيِّم للمعلومات المحاسبيَّة المستخدمة من قبل مستخدمي القوائم الماليَّة، ممَّا ينعكس إيجاباً على ربحيَّة الشَّركات وجودتها (العساسفة، 2018).

سيتناول هذا الفصل سرداً تفصيليًّا لمتغيِّرات الدِّراسة، حيث سيتضمَّن مفهوم الإيراد، والأسباب التي دفعت لظهور المعيار IFRS 15، وأهدافه، والتَّطوُّر التَّاريخيَّ له، ومتطلَّبات الاعتراف بالإيراد وفقاً لهذا المعيار، إلى جانب الاستعانة بالدِّراسات السَّابقة والأطر النَّظريَّة المتعلِّقة بربحيَّة الشَّركات وأهمِّيَّتها وطرق قياسها وتعزيزها.

المبحث الأوَّل: معيار الإيراد من العقود مع العملاء (IFRS 15)

أوَّلاً: مفهوم الإيراد

يُعَرَّفُ الإيراد تبعاً لمجلس معايير المحاسبة الماليَّة الأمريكيّ FASB على أنَّه: كمِّيَّة التَّدفُّقات الدَّاخلة إلى الوحدة، بمعنىً آخر: هو كمِّيَّة الزِّيادة في أصول الشَّركة، أو تسديد التزاماتها أو كلاهما، والنَّاشئة أثناء إنتاج السِّلع والخدمات أو بيعها، وأثناء تأدية الخدمات والأنشطة الأخرى النَّاتجة عن الأعمال الأساسيَّة المستمرَّة والمعتادة (القشي والعقلة، 2015: 61).

وتعبّر الإيرادات عن الدّخل النّاشئ في سياق الأنشطة العاديّة للشّركات، ومن أشكالها: الزّيادات في المنافع الاقتصاديّة خلال الفترة المحاسبيّة على شكل تدفُّقات داخلة، أو تعزيزات للأصول، أو انخفاض في الخصوم؛ ممّا ينتج عنه زيادة في حقوق الملكيّة، بخلاف تلك المتعلِّقة بالمساهمات من المشاركين في حقوق الملكيّة (Oncioiu, 2016).

غالباً ما تتحقَّق الإيرادات حين يتمُّ استبدال المنتجات (السِّلع أو الخدمات) أو البضائع أو الأصول الأخرى بالنَّقد أو المطالبات بالنَّقد، كما أنَّ الإيرادات قابلة للتَّحقيق عندما تكون الأصول ذات الصِّلة المستلَمة أو المحتفَظ بها قابلة للتَّحويل بسهولة إلى مبالغ نقديّة معروفة، أو إلى مطالبات نقديّة. من ناحية أخرى، ولا يتمُّ الاعتراف بالإيرادات حتَّى يتمَّ تحقيقها، وتُعَدُّ الإيرادات التي قد تمَّ تحقيقها محقَّقة بالفعل عندما تكون المنشأة قد أنجزت بشكل جوهريّ ما يجب عليها فعله؛ لتستحقَّ المزايا التي تمثِّلها الإيرادات (Khamis, 2016).

في حين أورد الإطار المفاهيميُّ الصَّادر عن (IASP): بأنَّ الإيراد ما هو إلا زيادة في العوائد الاقتصاديَّة أثناء الفترة المحاسبيَّة، يكون على شكل نقص في الالتزامات أو تدفقات داخلة، أو زيادة في الأصول، والتي تتسبَّب بزيادة حقوق الملكيَّة، بعكس الزِّيادة النَّاشئة عن مساهمات أصحاب راس المال، كما حدَّد المعيار المحاسبيُّ الدَّوليُّ رقم (18) بأن الإيراد يشير إلى مجموع تدفُّق العوائد الاقتصاديَّة الدَّاخلة للمؤسَّسة أثناء الفترة، والنَّاشئة عن الأنشطة العاديَّة، ممَّا يؤدِّي إلى زيادة في حقوق الملكيَّة، كما يعكس قدرة الإدارة على توظيف الموارد المتاحة المتوفِّرة فيها بفعاليَّة وكفاءة (جابر،2018: 13).

ثانياً: معيار الإيراد من العقود مع العملاء (IFRS 15)

جاء معيار IFRS 15 كمشروع مشترك تبنَّاه المجلس الدَّوليّ للمعايير المحاسبيَّة (IASB)، ويهدف هذا المعيار إلى بيان أساسيَّات الاعتراف بالإيرادات، وبناء معيار مشترك للإيرادات لمعايير المحاسبة الأمريكيَّة (GAAB)، والمعايير الدَّولية لإعداد التَّقارير الماليَّة (IFRS) والتي تسهم بدورها في إزالة حالات عدم الالتصاق والضَّعف الموجودة في المعايير السَّابقة، وتقديم إطار قويّ لعلاج المسائل المتعلِّقة بالاعتراف بالإيراد، إلى جانب دورها في توفير المعلومات اللَّازمة لمستخدمي البيانات الماليَّة عن طريق تحسين متطلَّبات الإفصاح، وتوحيد ممارسات الاعتراف بالإيرادات عبر التَّشريعات والكيانات والقطاعات وأسواق المال المتعدِّدة، إلى جانب تبسيط إعداد البيانات الماليَّة من خلال خفض عدد القواعد التَّوجيهيَّة الواجب الإشارة إليها من قبل الجهة (العباس،2019).

كما دعت الحاجة لوجود مثل هذا المعيار؛ نظراً لما تعكسه مبادئ المحاسبة المقبولة في الولايات المتَّحدة من مفاهيم متنوِّعة وواسعة للتَّعرُّف على الإيرادات، وللعديد من متطلَّبات الإيراد للصِّناعة أو لمعاملة معيَّنة، ممَّا أدى إلى محاسبة مختلفة للمعاملات المتشابهة اقتصاديًّا، الأمر الذي تسبَّب في تلاعب العديد من الشَّركات في إيراداتها الثَّابتة، وتضليل أصحاب القرار والمستثمرين، والتَّلاعب بقدرتهم على التَّعرُّف على حقيقة وضع الشَّركة الماليّ؛ ممَّا دفع بعض الجهات لإقامة الدَّعاوى القضائيَّة ضدَّ مكاتب التَّدقيق القانونيّ والشَّركات، وغالبيَّة هذه الدَّعاوى تتمثَّل بإثبات الإيراد والاعتراف بها (الحلبي و سعادة، 2020).

ويتَّصف معيار IFRS 15 بوجود تفسيرات واضحة في متنه بخلاف المعايير السَّابقة المَلغِيَّة التي تضمَّنَها في الملحق، بعدم وجود خيارات وبدائل متعدِّدة لعلاج مسألة محدَّدة واحدة، إلى جانب وجود ملحق يتمُّ إلحاقه بالمعيار يبيِّن آليَّة التَّطبيق العمليّ في الحالات الصَّعبة التي تشتمل على أكثر من بديل، فضلاً عن الحالات الخاصَّة (حميدي،2020).

ويحلُّ معيار البلاغ الماليّ الدَّوليُّ (IFRS15) محلَّ المعايير الأتية (خزعل ومشتل،2019):

1. معايير المحاسبة الدَّوليَّة (11) "عقود التَّشييد".
2. معيار المحاسبة الدَّوليُّ (18) "الإيراد".
3. تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدَّوليَّة للتَّقرير الماليّ (IFRIS 13) "برامج ولاء العميل".
4. تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدَّوليَّة للتَّقرير الماليّ (IFRIS 15) "اتِّفاقيات تشييد العقار".
5. تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدَّولية للتَّقرير الماليّ (IFRIS 18) "تحويلات الأصول من العملاء".
6. تفسير لجنة التَّفسيرات الدَّوليَّة السَّابقة (SIC 31) "الإيراد، معاملات مقايضة تنطوي على خدمات الإعلام".

ثالثا: التَّطوُّر التَّاريخيُّ للمعيار الدَّولِيّ IFRS 15

بدأ مجلس المحاسبة الماليَّة (FASB) منذ عام (2002) ومجلس معايير المحاسبة الدَّوليُّ (IASB) بتبنِّي مشروع مشترك يتعلَّق بتقارب المبادئ المحاسبيَّة المقبولة (USGAP)، ومعايير المحاسبة الدَّوليَّة (IFRS)، وذلك بهدف الاطِّلاع على أوجه الضَّعف والقصور في المعايير الماليَّة الدَّوليَّة لإعداد التَّقارير الماليَّة والمبادئ المحاسبيَّة المقبولة في الولايات المتَّحدة، إلى جانب ذلك، كان هناك معياران رئيسان للاعتراف بالإيرادات ضمن معايير المحاسبة الدَّوليَّة، وهما (IAS11,IAS18) واللَّذان يمكنهما معالجة العديد من المعاملات المماثلة لكون أحدهما يتسبَّب بتحقيق الإيرادات وفقاً لنقل المخاطر والعوائد، بينما يستند الآخر إلى الأنشطة. من ناحية أخرى يوجد هناك أكثر من (100) معيار متعدِّد ومتخصِّص للاعتراف بالإيرادات؛ تبعاً للمبادئ المحاسبيَّة في الولايات المتَّحدة، والتي تؤدِّي إلى علاج العديد من المعاملات الاقتصاديَّة المتشابهة (Khamis,2016).

وفي الثَّامن عشر من شهر مايو من عام (2014)، تمَّ إصدار المعيار الدَّوليّ لإعداد التَّقارير الماليَّة رقم (15) بعنوان الإيراد من العقود مع العملاء، والذي يهدف إلى تحديد المبادئ الواجب تطبيقها من قِبَل الشَّركات للإفصاح عن المعلومات اللَّازمة لمستخدمي القوائم الماليَّة، والمتعلِّقة بطبيعة الإيراد وتوقيته ومبلغة، وعدم تأكُّده، والتَّدفُّقات النَّقدية النَّاتجة عن عقد أُبرِمَ مع عميل ما، كما يتمثَّل المبدأ الرَّئيس للمعيار بوجود إثبات الشركات للإيراد؛ ليصف تحويل الخدمات أو السِّلع المتعهَّد بها للعملاء مقابل مبلغ يمثِّل العوض، والمتوقَّع أن يكون للشَّركة حقٌّ فيه، مقابل ما تقدِّمة من خدمات أو سلع، واعتبارًا من تاريخ 1 يناير 2018، أصبح المعيار الدَّوليُّ لإعداد التَّقارير الماليَّة رقم 15 "الإيرادات من العقود مع العملاء" إلزاميًّا لشركات الامتثال للمعايير الدَّوليَّة لإعداد التَّقارير الماليَّة (Mattei and Paoloni, 2019e).

رابعاً: أهداف المعيار الدَّوليّ IFRS15

بدأ مجلس معايير المحاسبة الدَّوليُّ (IASB) وواضع المعايير الوطنيَّة الأمريكيَّة، ومجلس معايير المحاسبة الماليَّة (FASB) مشروعًا مشتركًا لتحليل مبادئ الاعتراف بالإيرادات وإثباتها، ووضع معيار إيرادات مشترك للمعايير الدَّولية لإعداد التَّقارير الماليَّة ومبادئ المحاسبة الأمريكيَّة المقبولة عموماً، والتي من شأنها: إزالة التَّناقضات والعيوب في متطلَّبات الإيرادات السَّابقة، وتوفير إطار منظَّم للتَّركيز على قضايا الإيرادات، إلى جانب تعزيز تكافؤ ممارسات إثبات الإيرادات عبر المشاريع التِّجاريَّة والصِّناعات والولايات القضائيَّة وأسواق رأس المال، وتوفير الكثير من المعلومات الدَّاعمة لمستخدمي التَّوضيحات الماليَّة من خلال تحسين أساسيَّات المقدِّمة أو المتطلَّبات الأساسيَّة (Dalwai, 2020).

ويكمن الهدف الأساسيُّ للمعيار الدَّوليّ IFRS15 في توفير نموذج متكامل للاعتراف بالإيرادات، وتطبيقه على عدد كبير من الأنشطة التِّجارية، إلى جانب العديد من الأهداف الممكن تحقيقها من خلال هذا المعيار (العساسفة، 2018)، وهي كما يلي:

1. القدرة على مقارنة الإيرادات من خلال مجموعة مختلفة من الشَّركات المتشابهة وغير المتشابهة.
2. توفير معلومات تفصيليَّة تفيد مستخدمي البيانات الماليَّة من خلال الكشف عن المزيد من المعلومات المحاسبيَّة الملائمة.
3. الحدُّ من انتشار المنشورات التفسيريَّة المتقدِّمة في الحالات الفرديَّة لعلاج المشاكل غير المتوقَّعة.
4. تيسير عمليَّة بناء البيانات الماليَّة من خلال خفض عدد المعايير الواجب الالتزام بها من قبل الشَّركات.

خامسا: الفرق بين متطلَّبات الاعتراف بالإيراد حسب المعيار IFRS15 والمعايير السَّابقة IAS18 و IAS11

منذ صدور المعيار الدَّولي، ألغي المعيارين IAS11 وIAS18؛ إذ سعى إلى إزالة الاختلافات والتَّناقض بين هذه المعايير، واشتمل هذا المعيار على إطار متكامل، ساهم في تحسين ممارسات الإفصاح والاعتراف وفق مبادئ وخطوات واضحة، ويبيّن الجدول الاتي الاختلافات بين IFRS15 وIAS11 و IAS18 (حميدي، 2020):

أساس المقارنة	IFRS15	IAS11	IAS18
النِّطاق	بيع السِّلع والخدمات، وعقود الإنشاءات ورسوم الامتياز.	عقود الإنشاءات	عقود بيع السِّلع والخدمات ورموز الامتياز.
المبدأ الأساسيُّ	نقل السَّيطرة للخدمة أو السِّلعة، بمعنى أخر نقل الحقّ المرتبط بالاستخدام لها	نقل المكافآت والمخاطر	نقل المكافآت والمخاطر.
التزام الأداء	يكون ضمن إطار موحّد لقياس التزامات الأداء عند نقطة زمنيَّة معيَّنة أو فترة زمنيَّة محددة	يكون ضمن إطار خاصّ بعقود الإنشاء فقط، والمتعلّق بالتزام الأداء عند نقطة زمنيَّة معيَّنة، أو فترة زمنيَّة محدَّدة.	إطار خاصٌّ ببيع الخدمات والسِّلع، ورسوم الامتياز وألية توزيع الفوائد والأرباح.
الإرشادات	يوفّر إرشادات تفصيليَّة حول توزيع سعر المعاملة وفصل المكونات والمقابل المتغيّر والخيارات والتَّراخيص وتكلفة العقود واتِّفاقيَّات البيع والشِّراء	يقدّم إرشادات تتعلّق بعقود الإنشاءات المرتبطة بالتَّرتيبات العقاريَّة وتحديد المبلغ أو المقابل المتغيّر.	يقدم إرشادات تتعلّق بالتَّرتيبات التَّعاقديَّة المختلفة، وتحديد المقابل للمتغيّر، إلى جانب إرشادات التَّراخيص
الأصيل والوكيل	يوفّر إرشادات توضيحيَّة حول الفرق بين العميل الأصيل والعميل الوكيل، وتحديد طرف العقد.	لم يُذكر هذا الأمر.	لم يُذكر هذا الأمر
دمج العقود	يتمُّ الدَّمج بين عدَّة عقود في حالة الخدمات أو السِّلع محلّ العقد، تكون بالتزام واحد، علماً بأن هذه الإرشادات أوسع إذا ما قورنت بما ورد بالمعيارين السَّابقين.	يتمُّ الدَّمج بين عدَّة عقود كعقد واحد عند التَّفاوض بينها كصفقة واحدة، أو وفق تسلسل مستمرّ	يتمُّ الدَّمج بين عدَّة عقود كعقد واحد، عند التَّفاوض بينها كصفقة واحدة، أو وفق تسلسل مستمرّ.
تعديل العقد	يتمُّ تعديل العقود عند حدوث تغيُّر في السِّلع أو النِّطاق أو كليهما، ويترتَّب عليه تعديل الحقوق والالتزامات القابلة للتَّنفيذ من قبل أطراف العقد، وفق شروط محدَّدة وبموافقة الأطراف.	الممارسة المحاسبيَّة التي تحتاج إلى تطبيق الإدارة للأحكام المهنيَّة المتعلّقة بالتزام العقد.	الممارسة المحاسبيَّة التي تتطلَّب تقييم الإدارة للخدمات والسِّلع التي هي محلّ العقد وبشكل مميّز.
تقييم العقد	يتطلَّب تقييم العقد ضرورة تحليله لتحديد المزيد من التزامات الأداء، وينتج عنه تخصيص مقابل العقد؛ ليكون أكثر وضوحا، وتتشابه هذه الصِّياغة لهذا المعيار مع ما ورد في معيار IAS11	يتطلَّب تقييم كلّ عقد إنشاء، أو أجزاء معيَّنة مستقلَّة من عقد واحد، أو مجموعة عقود وبشكل مستمرّ؛ لإظهار جوهر العقد.	لا يوجد تقييم للعقد إلَّا في حالات خاصة ووفق أحكام مهنيَّة معيَّنة.

سادساً: الإيرادات التي لا تدخل ضمن نطاق المعيار IFRS15:

لم يشمل المعيار IFRS 15 جميع أنواع الإيرادات؛ إذ إنَّ هناك عدَّة استثناءات قامت معايير أخرى بمعالجتها، ومن أبرزها (الخريسات، 2017):

1. الإيرادات المرتبطة بعقود التَّأمين التي تمَّ معالجتها بموجب المعيار IFRS4 المتعلّق بعقود التَّأمين.
2. الإيرادات المرتبطة بالأدوات الماليَّة، والتي تمَّ تناولها بموجب المعيار IFRS9 المتعلّق بالأدوات الماليَّة: الاعتراف والقياس.

3. الإيرادات المرتبطة بالإيجارات، والتي تمَّ التَّطرُّق إليها بموجب المعيار البديل IFRS16، والمعيار IAS17 المرتبطين بالإيجارات، مع العلم بانَّ تطبيق المعيار الجديد IFRS16 يرتبط بتطبيق المعيار IFRS 15.
4. الإيرادات المرتبطة بالقوائم الماليَّة الموحَّدة، والتي تمَّ تناولها بموجب المعيار IFRS10 المتعلِّق بالقوائم الماليَّة الموحَّدة.
5. الإيرادات المرتبطة بالتَّرتيبات المشتركة، والتي تمَّ معالجتها بموجب المعيار IFRS11 المتعلِّق بالتَّرتيبات المشتركة.
6. الإيرادات المتعلِّقة بالقوائم الماليَّة المنفصلة، والتي تمَّ تناولها بموجب المعيار IAS27.
7. الإيرادات المتعلِّقة بالشَّركات الزَّميلة والعقود المشتركة، والتي تمَّ تناولها في المعيار IAS28.

ومن الجدير بالذِّكر أنَّ من الممكن تناول أكثر من معيار في العقد الواحد، فمن الممكن أن تكون بعض جزئيَّات شروط العقد ضمن معيار IFRS 15، وبقيَّة شروط العقد ضمن نطاق المعايير الأخرى، وفي حالة عدم وجود معيار محدَّد للعقد، فمن الواجب تطبيق معيار IFRS 15.

سابعاً: التَّغيُّر في السِّياسات المحاسبيَّة النَّاتجة عن التَّحوُّل للمعيار IFRS15:

يقدِّم المعيار IFRS15 عدداً من الخيارات للانتقال من معايير الإيرادات السَّابقة إلى تطبيق المعيار IFRS15، ومن أهمِّ هذه الخيارات (العريدي، 2017):

- **التَّطبيق بأثر رجعيّ:**

من الواجب أن تقوم الشَّركات بإعادة إعداد البيانات الماليَّة المرتبطة بكافة الفترات السَّابقة لتاريخ التَّطبيق، إذ تعترف الشَّركة بالأثر التراكميّ لتطبيق المعيار IFRS15 في حقوق الملكيَّة وفي الأرباح التي تمَّ احتجازها في بداية الفترة الماليَّة. إلى جانب ذلك لا بدَّ للشَّركات التي اختارت تطبيق المعيار IFRS15 بشكل رجعي، أن توفِّر الإفصاحات المطلوبة بموجب المعيار IFRS15 للفترات الماليَّة، **<<<<<<<ويشكِّل الإعفاء المتاح عن طريق الإجراء العمليّ>>>>>>>**، بمعنى آخر، فإنَّ إعادة حساب العقود بشكل رجعي لكافة الفترات السَّابقة هو الاستثناء الوحيد، ومن الجدير بالذِّكر أنَّ الشَّركات التي تطبِّق هذا المعيار بأثر رجعيّ، لا يُطلَب منها الإفصاح عن أثر التَّغيُّر في السِّياسة المحاسبيَّة على الأرباح المحتجزة وبنود القوائم الماليَّة عن السَّنة الأولى لتطبيقه.

- **طريقة التَّأثير التَّراكميّ:**

تطبِّق الشَّركات المعيار IFRS15 اعتباراً من تاريخ التَّطبيق المبدئيّ مع عدم إعادة بيان المبالغ المستحقَّة خلال الفترات السَّابقة، ويُسَجَّل الأثر التراكمي لتطبيق المعيار في البداية، وهذا ما يؤثِّر على التَّكاليف والإيرادات، كتعديل الرَّصيد الافتتاحيّ لحقوق الملكيَّة في تاريخ التَّطبيق المبدئيّ بموجب هذه الطَّريقة. وتبعاً لمتطلبات التَّغييرات المحاسبيَّة، تفصح الشَّركة عن المبلغ المتأثِّر بكلِّ بند من بنود قائمة المركز الماليّ أثناء الفترة التي تطبِّق فيها الشَّركة المعيار IFRS15، إلى جانب توضيح التَّغييرات المهمَّة بين النَّتائج المُفصَح عنها في إطار المعيار، والنَّتائج الخاضعة للمبادئ المحاسبيَّة المقبولة. ومن الممكن أن تختار الشَّركة تطبيق متطلَّبات المعيار IFRS15 من خلال:

- تطبيق المعيار IFRS15 على كافَّة العقود في تاريخ التَّطبيق الأوليّ.
- تطبيق المعيار على العقود غير الكاملة فقط، وفقاً للاستراتيجيَّة التي يحدِّدها المعيار الجديد، استناداً إلى المبادئ المحاسبيَّة المقبولة في تاريخ التَّطبيق المبدئيّ.

ثامناً: أثر تطبيق المعيار IFRS15 على عرض الإفصاحات الماليَّة:

يلعب المعيار IFRS15 دورا مهمًّا في الوصول إلى مستوى أعلى من الشَّفافيَّة والإفصاح في عرض القوائم الماليَّة، إلى جانب رفع مستوى جودة المعلومات المحاسبيَّة التي تتضمَّنها هذه القوائم، إذ إنَّ تمتُّع التَّقارير الماليَّة بجودة عالية، يحقِّق علاقة المعلومات الماليَّة في المعيار، بما يتعلَّق بقرارات الدَّائنين والمستثمرين، كما تزيد من مصداقيَّة المعلومات الماليَّة التي تمَّ قياسها بمستوى أمانة عرضها لمركز الشَّركة وأدائها الماليّ، كما يتطلَّب المعيار IFRS15 زيادة مستوى الإفصاح عن الاعتراف بالإيرادات، إذ إنَّ ما تم مقارنته بمعايير الإيرادات السَّابقة التي لم تمتلك الحدَّ الكافي من متطلَّبات الإفصاح، يساهم في توفير المعلومات اللَّازمة لمستخدمي القوائم الماليَّة عن طريق متطلَّبات إفصاح محسَّنة، تساهم في التَّعرُّف على طبيعة الإيرادات والتَّدفُّقات النَّاتجة عن العقود مع العملاء ووقتها وكمِّيَّتها (IFRS 2018).

وترى دراسة (عيد، 2018) بأنَّ تطبيق المعيار رقم (15) يساعد في وضع إطار شامل لمتطلَّبات الإفصاح والحدِّ من مشاكل الضَّعف وعدم الاتِّساق في المتطلَّبات الحاليَّة؛ للاعتراف بالإيراد والعمل على توحيد المعالجة المحاسبيَّة للاعتراف والإفصاح وقياس الإيرادات، ممَّا يحسِّن جودة المعلومات المحاسبيَّة التي تتضمَّن الأبعاد (القابليَّة للمقارنة، والملاءمة، والقابليَّة للفهم وللمقارنة) التي تتضمَّنها التَّقارير الماليَّة. من ناحية أخرى، يساهم هذا المعيار في تحسين متطلَّبات الإفصاح في القوائم الماليَّة، والتَّوسُّع في الإفصاح المحاسبي، والحدِّ من حالات عدم تماثل المعلومات بين مستخدمي المعلومات المحاسبيَّة والإدارة، وذلك عن طريق توفير المعلومات المناسبة في الوقت اللَّازم، وتوخِّي العدالة في إتاحة المعلومات للمستثمرين؛ ممَّا يرفع كفاءة الأوراق الماليَّة ويحسِّن بيئة التَّقرير الماليّ في أسواق رأس المال، ويحدُّ من حالات التَّدافع والتَّسارع إزاء الممارسات المحاسبيَّة الخاطئة والضَّارة لإدارة الأرباح.

تاسعاً: السِّمات العامَّة للمعيار IFRS15:

أوّلاً: متطلَّبات الاعتراف بالإيراد:

يقدِّم المعيار IFRS15 نموذجاً متكاملاً للاعتراف بالإيراد، إذ يكمن المبدأ الأساسيُّ فيه بالتزام الوحدة الاقتصاديَّة لتحويل الخدمة أو السِّلعة المتَّفق عليها مع العملاء بمبلغ يبيِّن القيمة التي من المتوقَّع الحصول عليها مقابل تلك الخدمة أو السِّلعة، ويهدف إلى الاعتراف بالإيراد، فقد تبنَّى هذا المعيار خمس خطوات أساسيَّة لتطبيقه وهي (يعقوب وشنيشل،2018):

- **الخطوة الأولى: تحديد العقد بين الوحدة الاقتصاديَّة والعميل:**

يجب تحديد العقود بوضوح من خلال المعيار الجديد؛ لتجنُّب أيّ لبس، وبموجب المعيار الدَّوليّ لإعداد التَّقارير الماليَّة رقم 15، يُعرَّف العقد بأنَّه «اتِّفاقيَّة بين طرفين أو أكثر تنشئ حقوقًا والتزامات واجبة النَّفاذ"، إلى جانب كونه اتِّفاقيَّة بين طرفين أو أكثر، تنشئ حقوقًا والتزامات قابلة للتَّنفيذ، ويمكن أن يكون شكل العقد مكتوبًا أو شفهيًّا أو ضمنيًّا، من خلال الممارسات التِّجاريَّة للشَّركة. بغضِّ النَّظر عن الشَّكل، يتمُّ تحديد قابليَّة تنفيذ العقد بموجب القانون. ويتمُّ استيفاء تحديد العقد مع العميل، إذا تمَّ استيفاء الشُّروط الخمسة التَّالية (Haggenmüller, 2019):

- موافقة أطراف العقد على شروط العقد خطيًّا أو شفهيًّا أو وفقاً للممارسات المقبولة عموماً في قطاع الأعمال.
- إمكانيَّات تحديد حقوق أطراف العقد فيما يتعلَّق بالبضائع المنقولة من طرف إلى آخر في العقد.
- من الممكن تحديد أحكام التَّسوية المتعلِّقة بالسِّلعة التي تقدِّمها المنشأة للعميل.

– للعقد مضمون تجاريٌّ.

– من الممكن أن تقوم المنشأة بالحصول على العائد نتيجة عقد بيع السِّلعة، مع مراعاة قدرة العميل على السَّداد ورغبته به.

يتمُّ تطبيق المعيار على العقود الفرديَّة، ولكنْ، في بعض الأحيان يتطلَّب من الشَّـــركات دمج العقود لتمثيل طبيعة المعاملات التِّجاريَّة بشكل أفضل، خاصَّة عندما يتمُّ تكوين أكثر من عقد واحد مع ذات العميل خلال فترة زمنيَّة قصيرة، يتمُّ دمج العقود وحسابها كما لو كانت عقدًا واحدًا، إذا تمَّ اسـتيفاء أحد المعايير التالية: يتمَّ التَّفاوض على العقود كحزمة مع هدف تجاريٍّ واحد، ويُعتَمَد سـعر المعاملة لعقد واحد على أسعار العقود الأخرى أو أدائها، وتشكِّل السِّلع والخدمات الموعودة في العقود التزام أداء واحد. بالإضافة إلى ذلك، يسمح المعيار للشَّركات بتجميع العقود ذات الخصـائص المتشـابهة في ملفٍّ واحد، طالما أنَّها لن تؤثِّر بشـكل جوهريٍّ على الأرقام المحاسـبيَّة، مقارنة بمحاسبة العقود بشكل منفصل، ويفيد هذا النَّمط عندما يكون لدى الشَّركة عدد كبير من عقود العملاء المتشابهة، ويكون من المفيد فحص العقود ككلٍّ، بدلاً من النَّظر بشكل فرديٍّ (BDO 2018).

- **الخطوة الثَّانية: تحديد التزامات الأداء في العقد مع الزَّبون.**

عندما يكون العقد جاهزًا، فإنَّ الخطوة التَّالية هي الوفاء بالالتزامات. وتُعَرَّف التزامات الأداء بأنَّها السِّـــلع أو الخدمات المتعَهَّد بها والمتميِّزة، أو سلسـلة من السِّلع أو الخدمات المتميِّزة الواردة في العقد. تُعَدُّ سلسـلة السِّلع أو الخدمات بمثابة التزام أداء فرديٍّ، عندما تكون متماثلة بشكل أساسـيٍّ، ويتمُّ تحويلها إلى العميل بنفس الطَّريقة، إلَّا أنَّه من الممكن أن يكون للعقد واحدٌ أو أكثر من التزامات الأداء، وتتمُّ المحاسبة عنها بشكل منفصل، المفتاح الرَّئيس لتحديد ما إذا كان العقد يحتوي على التزامات أداء متعدِّدة أم لا، هو تحديد ما إذا كانت السِّلع أو الخدمات متميِّزة، بمعنىً آخر: عندما يمكن للعميل الاسـتفادة منها بمفرده أو مع الموارد المتاحة بسـهولة، والتي يمتلكها العميل بالفعل، أو يمكن الحصـول عليها بسـهولة من الشَّركة أو من طرف ثالث، بالإضافة إلى ذلك يجب أن تكون السِّلع أو الخدمات محدَّدة بشكل منفصل أو مميَّزة مقارنة بالوعود الأخرى في العقد (Skog, 2018).

- **الخطوة الثَّالثة: تحديد سعر الصَّفقة:**

يجب على الشَّركات مراعاة شروط العقد والممارسات التِّجاريَّة للشَّركة عند تحديد سعر الصَّفقة، حيث يعبِّر سعر الصَّفقة عن مبلغ السَّـداد الذي ترغب الشَّـركة في الحصـول عليه مقابل البضـائع أو الخدمات التي يتمُّ تسـليمها للعميل، باسـتثناء أيِّ مبلغ مكتسـب نيابة عن طرف ثالث (على سـبيل المثال، ضـريبة المبيعات). علاوة على ذلك، يجب على الشَّـركة –عند تحديد سـعر المعاملة– أن تأخذ في الاعتبار تأثيرات المدفوعات المتغيِّرة، والمكوِّنات الماليَّة المهمَّة، والمدفوعات غير النَّقديَّة ومدفوعات المقابل للعملاء (Bernoully and Wondabio, 2019).

يختلف تحديد سعر الصَّفقة بشكل كبير بين العقود؛ لذلك يوصي هذا المعيار بضرورة النَّظر في خمسة عوامل، وهي:

أوَّلاً: العوض المتغيِّر: وفقًا لمبدأ التَّمثيل العادل، يجب على المنشأة تقدير المبلغ الذي تتوقَّع الحصول عليه مقابل الخدمات أو السِّلع المقدَّمة للعميل، ومن الممكن أن يشمل العوض المتغيِّر الخصومات والمبالغ المستردَّة، والتَّخفيضات والغرامات والحوافز. في السِّياق نفسـه، من الممكن أن تقوم الشَّـركة بتقدير مقدار العوض النَّقديِّ، إمَّا عن طريق طريقة "القيمة المتوقَّعة"، أو طريقة "القيمة الأكثر احتمالاً".

باستخدام طريقة "القيمة المتوقَّعة"، تقوم الشَّركة بضرب جميع المبالغ المتوقَّعة في الاحتمالات الخاصَّة بكلٍّ منها ثمَّ تجمع الإجماليَّ، وتُعدُّ هذه الطَّريقة هي الأنسـب في المواقف التي تغطِّي فيها النَّتائج المحتملة نطاقًا واسـعًا، ولدى المنشـأة خبرة كافية في العقود المماثلة التي يمكنها بشكل معقول التَّنبُّؤ بالنَّتائج المحتملة. أمَّا فيما يتعلَّق باستخدام طريقة "القيمة الأكثر احتماليَّة"، فستختار الشَّركة ببسـاطة النَّتيجة ذات الاحتمال الأكبر، وتُعَدُّ هذه الطريقة هي الأنسـب في المواقف التي توجد فيها نتيجة "صـحيحة/ خاطئة"، أو

عندما لا يكون لدى الكيان خبرة كافية بالعقود المماثلة. باستخدام طريقة مناسبة، يجب على الكيان الإبلاغ عن المبلغ الذي يعكس بدقّة أكبر مقابل سيحصل عليه (Church, 2016).

ثانياً: مبلغ العوض النّقديّ المتوقّع، ويشير إلى سعر العوض النّقديّ الكلّيّ المتوقّع أن تحصل عليه المؤسّسة مقابل عمليّة بيع الأصل أو نقله، أو أداء التزامات المؤسّسة المذكورة في العقد، ويتأثّر العوض النّقديُّ المتوقّع بعدّة عوامل تتضمّن: وجود أيّ عنصر تمويل كنتاج لسداد المدفوع مسبقاً أو المبكّر، والعوض النّقديُّ ومحدّدات تقديره المتوقّع استلامُهُ، ووجود المقابل غير النّقدي أو المقابل المستحقّ للعميل (مهدي،2018).

- **الخطوة الرّابعة: تخصيص سعر الصّفقة لالتزامات الأداء:**

تقوم الشّركة عادةً بتخصيص سعر المعاملة لكلّ التزام أداء، على أساس أسعار البيع النّسبيّة المستقلّة لكلّ سلعة أو خدمة مميّزة، إذا كان سعر البيع المستقلُّ غير قابل للملاحظة، فستقوم الشّركة بتقديره. في بعض الأحيان قد يتضمّن سعر المعاملة خصمًا أو مبلغًا متغيّرًا من المقابل، يتعلّق كليًّا بجزء محدّد من العقد. تحدّد المتطلّبات متى يجب على الشّركة تخصيص الخصم أو المقابل المتغيّر لجزء محدّد من العقد، بدلاً من جميع التزامات الأداء في العقد (IFRS15, 2018)، كما اقترح المعيار الدّولي للتّقارير الماليّة 15 طرقًا مختلفة يمكن استخدامها، بما في ذلك:

- نهج تقييم السُوق المعدّل، يضاف إليه التّكلفة المتوقّعة، وهامش الرّبح المتوقّع
- توزيع أيّ خصم إجماليّ مقارنة بمجموع أسعار البيع المستقلّة بين التزامات الأداء، تبعاً لسعر بيع مستقلّ، ومن الممكن أن يشمل هذا الخصم بعض التزامات الأداء، وليس كلّها
- عند دفع المبلغ لاحقاً أو مقدّماً، لا بدّ من أن تنظر الشّركة فيما إذا كان العقد شاملاً لترتيب هامّ للتّمويل، وفي حال ثبت ذلك، فلا بدّ من تعديل القيمة الزّمنيّة للنّقود

- **الخطوة الخامسة: الاعتراف بالإيراد:**

يجب على المنشأة الاعتراف بالإيراد، عندما تفي بالتزام الأداء عن طريق تحويل سلعة أو خدمة متعهّد بها إلى العميل، وهو الوقت الذي يتمُّ فيه تمرير السّيطرة، إمّا بمرور الوقت أو في وقت ما، وتعني السّيطرة على الأصل: امتلاك القدرة على توجيه استخدام الأصل، والحصول على جميع المنافع المتبقّية منه. وقد يتمُّ الوفاء بالتزام الأداء في وقت معيّن (عادةً للوعود بنقل البضائع إلى العميل) أو بمرور الوقت (عادةً للوعود بنقل الخدمات إلى العميل). بالنّسبة لالتزام الأداء الذي يتمُّ الوفاء به بمرور الوقت، ستختار الشّركة مقياسًا مناسبًا للتّقدُّم لتحديد مقدار الإيرادات التي يجب الاعتراف بها عند الوفاء بالتزام الأداء، كما تعترف المنشأة بالإيرادات بمرور الوقت، إذا تمّ استيفاء أحد المعايير التّالية (IFRS15, 2018):

1. أن يتلقّى العميل ويستهلك في الوقت نفسه المزايا التي تقدّمها الوحدة أثناء أدائها
2. يؤدّي أداء الوحدة إلى إنشاء أو تعزيز أحد الأصول التي يتحكّم بها العميل أثناء إنشاء الأصل أو تحسينه.
3. أداء الوحدة لا يُنشئ أصلًا باستخدام بديل الوحدة، وللمنشأة حقٌّ واجب النّفاذ في السّداد مقابل الأداء المكتمل حتّى الآن.

من ناحية أخرى، تشمل العوامل التي قد تشير إلى أنّه قد تمّ تمرير السّيطرة في وقت معيّن، على سبيل المثال لا الحصر: للمنشأة حقٌّ حاليٌّ في سداد قيمة الأصل، وأن يكون للعميل سند قانونيٌّ للأصل، وفي حال قامت الوحدة بتحويل الحيازة الماديّة للأصل، إلى جانب تعرُّض العميل إلى مخاطر ومنافع كبيرة تتعلّق بملكيّة الأصل، وقبول العميل للأصل.

عاشراً: متطلَّبات الإفصاح:

يتمحور الغرض من متطلَّبات الإفصـــاح المذكورة في المعيار (15) في أن تفصـــح الشَّـــركة عن المعلومات اللازمة لتمكين مســـتخدمي القوائم الماليَّة من فهم طبيعة الإيرادات وتوقيتها وقيمتها ودرجة عدم التَّأكُّد المرتبطة بها، وما ينتج عن العقود مع العملاء من تدفُّقات نقديَّة. ولتحقيق هذا الغرض، من الواجب أن تقوم الوحدة بالإفصـاح عن المعلومات الوصـفيَّة والكمّيَّة والمتعلِّقة بالعقود مع العملاء، والأصول المعترف بها من تكاليف الفصول أو الوفاء بالعقود مع العملاء، أو بما يتعلَّق بالأحكام المهمَّة والتَّغيُّرات في هذه الأحكام؛ نتيجة تطبيق المعيار (15) (صالح واخرون،2017).

ومن الأمثلة على المعلومات المرئيَّة والكمّيَّة التي تفصـــح عنها الشَّـــركة وفقاً لمعيار IFRS15: الإيراد المتعلق بالتزام أداة مســتوفاة أثناء فترة ماضــيَّة، والمعترف به بالفترة الحاليَّة، والأرصــدة في بداية ونهاية الفترة الماليَّة لأصــول العقد والتزاماته من العقود مع العملاء، وأرصـدة الذِّمم المدينة، والتكاليف التي رسملتها الشَّركة للحصـول أو الوفاء بالأداء، ومبالغ الإيراد المعترَف بها أثناء الفترة الماليَّة الحاليَّة والمتعلِّقة بالتزامات أداة مستوفاة بالفترة الماضية، إلى جانب إفصاح الشَّركة عن الأساليب التي تمَّ استخدامها لتحديد تكاليف الوفاء بالعقد أو الحصـول عليه، بالإضـافة إلى الإفصـاح عن الأسـلوب المتَّبع لتحديد الاسـتهلاك خلال كلّ فترة ماليَّة، إلى جانب المعلومات المتعلِّقة بالتزامات الأداء والتي يُعَبَّر عنها بأنواع الخدمات والسِّـــلع وشـــروط الدَّفع التي تكفَّلت بها للعميل، وســـعر العملة وضـــماناتها المخصصَّة لالتزامات الأداء (أبو عليوة،2019).

المبحث الثَّاني: ربحيَّة الشَّركات

يُعَدُّ تعظيم الرِّبحيَّة هدفًا حاسـمًا للغاية بالنِّسـبة للشَّـركة؛ للبقاء في العمل وتحمُّل المنافسـة من الشَّـركات العاملة في صـناعة مماثلة، كما تشكِّل الرِّبحيَّة شرطاً مسبقا رئيسيًّا لبقاء الشَّركة على المدى الطَّويل، ولتحقيق الأهداف الماليَّة الأخرى لأيّ كيان تجاريّ. كما تشكِّل الرِّبحيَّة مقياساً أساسيًّا لأداء الشَّركة، وتشكِّل جانبًا أساسيًّا من تقاريرها الماليَّة، كما تكشف عن قدرة الشَّركة على تحقيق الأرباح بمعدَّل المبيعات ومسـتوى الأصـول ومخزون رأس المال في فترة زمنيَّة محدَّدة. وبالتَّالي فإنَّ ربحيَّة الشَّـركات وطرق تحسـينها قد أثارت نقاشـات جادَّة في الأدبيَّات، وظلَّت موضـوعيَّة في مجال الاقتصـاد والتَّمويل والمحاسـبة والإدارة، نظراً لكون الشَّـركات ذات الرِّبحيَّة العالية تخلق القيمة وتوظِّف النَّاس وتميل إلى أن تكون أكثر إبداعًا ومســـؤوليَّة اجتماعيَّة، ومفيدة للاقتصـــاد بأكمله من خلال دفع الضَّـــرائب (Odusanya et al, 2018).

بدأت غالبيَّة المنظَّمات أعمالها بالسَّعي إلى جني الأرباح وتقديم مقابل الدَّخل الكافي لمساهميها، ويمكن تعريف ربحيَّة الشَّركات بشكل أساسيّ على أنَّها: المستوى الذي يمكن للمؤسَّسة أن تحقِّقه بنجاح وكفاءة في تحقيق أقصى استفادة من الأموال والأصول التي يمكن الحصـول عليها، وتحويلها إلى أرباح. إلى جانب ذلك، تتيح الرِّبحيَّة للشَّـركات والمُنظَّمات تعزيز تحمُّل الصَّـدمات السَّـلبيَّة، والمشـاركة في تعزيز محيط الأعمال، ويمكن تقييم أهمِّيَّة ربحيَّة الشَّركات على مستويين: الجزئيّ والكلّيّ للنِّظام الماليّ. والعائد على المستوى الجزئيّ، هو الشَّرط المسبق الحيويُّ لمنظَّمة لا تُقهَر، ومورد المال غير المكلف. وفي السِّياق نفسه، يُعَدُّ تحقيق الرِّبح غرضًا حاسمًا لإدارة المؤسَّسة، وتحسين بيئة الأعمال المربحة والفعَّالة من حيث التَّكلفة على المستوى الكلّيّ، والمساهمة في تعزيز محيط الأعمال. لهذا السبب؛ فإنَّ تقييم العوامل التي تحدِّد ربحيَّة الشَّـركة والاعتراف بمصـادر التَّميُّز فيها على مسـتوى الشَّـركة، قد اعتُبِرَت موضـوعات بحثيَّة رئيسـيَّة من قبل الباحثين في مجالات الاقتصاد والإدارة الاستراتيجيَّة والتَّسويق والمحاسبة والتَّمويل (Vaidya and Patel, 2019).

كما يُنظَرُ إلى الرِّبحيَّة عادةً على أنَّها شرط أساسيٌّ لبقاء الشَّركة وإنجازها على المدى الطَّويل، بالإضافة إلى ذلك، يؤثِّر المتغيِّر بشكل كبير على أداء الأهداف الماليَّة الأخرى للشَّركة. بعض العوامل الأخرى التي تصف وضع ربحيَّة الشَّركة هي تأثيرها على التَّنمية الاقتصاديَّة والتَّغيُّر التِّكنولوجيِّ والتَّوظيف والابتكار. ولكنْ، نتيجةً للمنافسة المتزايدة، وقوى الأسعار، وتحسين الكفاءة، لا بدَّ أنَّ الشَّركات تواجه مزيدًا من الصُّعوبات في تحقيق الرِّبحيَّة المطلوبة (Fareed et al, 2016).

أوَّلاً: مفهوم الرِّبحيَّة:

يشير مفهوم الرِّبحيَّة إلى نسبة الرِّبح لعناصر التَّشغيل داخل الشَّركة، وهي عبارة عن مؤشِّر جوهريٍّ يُستَخدَم في تقييم أداء الشَّركة، والهدف الرَّئيس الذي تسعى كافَّة المنشآت لتحقيقه؛ لضمان نموِّها واستمراريَّتها، كما تُعَدُّ الرِّبحيَّة إحدى المصادر الرَّئيسة لتحقيق رأس المال، وخلق قيمة سوقيَّة للشَّركة، إلى جانب كونها مؤشِّراً مهمًّا بالنِّسبة للدَّائنين، وخلاصة القرارات والسِّياسات التي تمَّ اتِّخاذها من قبل المدراء (زاوى،2017: 21).

وتعبِّر الرِّبحيَّة عن قدرة الشَّركة على استخدام مواردها لتوليد إيرادات تزيد عن نفقاتها. بعبارة أخرى، قدرة الشَّركة على جني الأرباح من عمليَّاتها، والجانبان الرَّئيسيَّان للرِّبحيَّة هما الإيرادات والمصروفات، إذ تعبِّر الإيرادات عن دخل الأعمال، وهي مقدار الأموال المكتسبة من العملاء عن طريق بيع المنتجات أو تقديم الخدمات، ومن الجدير بالذِّكر أنَّ توليد الدَّخل ليس بالمجَّان، بل يجب أن تستخدم الشَّركات مواردها من أجل إنتاج هذه المنتجات، وتقديم هذه الخدمات (Kumar et al, 2017).

وتُعَرَّف الرِّبحيَّة على أنَّها: استمراريَّة تدفُّق الأرباح الحاليَّة مستقبلاً، وقدرة الأرباح الحاليَّة على عكس الأداء الحاليّ والمستقبليّ، وتعبِّر الاستمراريَّة عن قدرة المنشاة في الحفاظ على أرباحها على المدى الطويل، أو قدرة الأرباح الحاليَّة على عكس مؤشِّر جيِّد، كما تعبِّر الرِّبحيَّة عن النَّتائج المتحقِّقة من قبل الشَّركة، ورقم الأعمال الخاصَّة بها، إذ يُعَدُّ رقم الأعمال المتغيِّر المعبِّر عن نشاط الشَّركة (التكريتي،2017: 20).

وتعرف الرِّبحيَّة أيضاً على أنَّها: إحدى النِّسب الماليَّة التي تعبِّر عن صافي نتائج السِّياسات والقرارات، كما تعبِّر عن قدرة إدارة الشَّركة على تحصيل الأرباح من خلال توظيف أصولها بفاعليَّة وكفاءة، فضلاً عن ذلك، تُعَدُّ الرِّبحيَّة الاختبار النِّهائيَّ لأنشطة الشَّركة، والذي يوضِّح مستوى حيويَّة خطِّ الإنتاج، ومدى القدرة على تحقيق مستويات عالية من الأداء التَّنافسيِّ في المبيعات والإنتاج (المرسى والعماوي،2019: 20).

يرتبط مفهوم الرِّبحيَّة ارتباطًا وثيقًا بالرِّبح، ولكنْ، مع اختلاف رئيسي واحد، حيث إنَّ الرِّبح هو مبلغ مطلق، في حين أنَّ الرِّبحيَّة نسبيَّة، وتشير الرِّبحيَّة إلى المقياس المستخدم لتحديد نطاق ربح الشَّركة فيما يتعلَّق بحجم العمل، وتُعَدُّ الرِّبحيَّة مقياساً للكفاءة وقياس مدى نجاح الشَّركة أو فشلها. من ناحية أخرى، تُعرَف الرِّبحيَّة بأنها قدرة الشَّركة على إنتاج عائد على الاستثمار بناءً على مواردها، مقارنة باستثمار بديل، وعلى الرَّغم من أنَّ الشَّركة يمكن أن تحقِّق ربحًا، فإنَّ هذا لا يعني بالضَّرورة أن تكون الشَّركة مربحة (Tasila Konja et al, 2019).

وعرَّفها (الحاج،2019: 77) على أنَّها فعاليَّة أداء الإدارة في تنفيذ الأنشطة المختلفة، وقدرة الشَّركة على توليد الأرباح التي تُعتَبَر مقياساً لكفاءة سياسات الشَّركة التَّشغيليَّة والاستثماريَّة والتمويليَّة، كما تشير الرِّبحيَّة إلى كفاءة توظيف رأس المال لجني المزيد من

الأرباح، فمن الممكن اعتبار الرّبحيَّة المقياس النِّهائيَّ للنَّجاح الاقتصاديّ الذي تحقِّقه الشَّركة، مقارنة بالأموال المستثمرة، إذ يتحدَّد النَّجاح الاقتصاديُّ عن طريق مستوى الأرباح المتحقِّقة.

ويُقسَم الرِّبح المحاسبيُّ للشَّركات إلى مصطلحين رئيسين، وهما (المومني،2019):

أ. صافي الرِّبح بعد الضَّريبة: وهو ناتج الفرق بين الدَّخل النَّاجم عن النَّشاط الأساسيّ أثناء فترة زمنيَّة محدَّدة، وتكاليف المبيعات وكافَّة المصاريف، إلى جانب أيَّة إيرادات أخرى، أو طرح أيَّة مصاريف أخرى من ضمنها مصروف الضَّريبة.

ب. صافي ربح العمليَّات: وهو ناتج الفرق بين المبيعات من النَّشاط الأساسي للشَّركة أثناء فترة زمنيَّة محدَّدة وتكاليف المبيعات، بالإضافة إلى المصاريف العموميَّة والإداريَّة، ومصاريف البيع ومصاريف التَّسويق دون الفوائد المدفوعة.

وتُعَدُّ الرِّبحيَّة الهدف الرَّئيسيَّ لكافَّة الشَّركات لضمان بقائها واستمراريَّتها، ويتحقَّق هذا الهدف من خلال قرارين رئيسين، وهما (موسى،2018):

1. قرار الاستثمار: والذي يركِّز على توظيف فائض الأموال المتوفِّر في الشَّركة في بناء فرص استثماريَّة تحقِّق عائداً أعلى من التَّكلفة المتوقَّعة من هذه الأموال. وتعتمد الشَّركات عادة في تمويل استثماراتها على مصادر التمويل الخارجية كالاقتراض من البنوك أو مؤسَّسات التَّمويل في أسواق المال الأجنبيَّة، أو على مصادر التَّمويل الدَّاخلية عن طريق المالك، سواءً من خلال إصدار الأسهم أم من خلال استخدام الأرباح المحتجزة، ويتوقف اختيار أيّ المصادر أكثر ملاءمة على عدَّة عوامل، من أهمِّها: تكلفة التَّمويل وملائمة مصدره، وعنصر المخاطرة.
2. قرار التَّمويل المرتبط بآليَّة اختيار المصادر التي يلجأ إليها للحصول على الاستثمار في موجودات الشَّركة، بصورة تمكِّن الشَّركة من الحصول على عائد أكبر عن طريق الاستفادة من الاقتراض الثَّابت التَّكلفة دون تعريض الشَّركة للمخاطر النَّاتجة عن المبالغة في الاقتراض.

ولربحيَّة الشَّركات خصائص متعدِّدة من أبرزها: تحقيق الأرباح، ممَّا يعني اتِّباع كافَّة الأساليب لتحقيقها، وتعظيم قيمة السَّهم الواحد في الشَّركة؛ ممَّا ينشأ عنه تحقيق أكبر قدر من العمليَّات التِّجاريَّة، إلى جانب التَّقليل من مخاطر الأعمال، كما تُعتَبَر الرِّبحيَّة المقياس الحقيقيَّ لكفاءة الأنشطة التِّجاريَّة وفاعليَّتها، وهي التي تعبِّر عن الموقف الماليّ والاقتصاديّ للشَّركة (مضحى،2017).

ثانيا: أهمِّيَّة الرِّبحيَّة:

تُعتَبَر ربحيَّة الشَّركات المقياس الأكثر استخداماً لتحديد مستوى أدائها، كما تُعتَبَر أهمَّ الصِّفات التي تضعها الشَّركات في تصوُّرها؛ نظرا لاستخدامها في تقييم مقدرة الشَّركة على تحقيق الأرباح، مقارنة بكافة التَّكاليف والمصاريف الأخرى أثناء فترة زمنيَّة معيَّنة. علاوة على ذلك، تُعِدُّ مقاييس الرِّبحيَّة نسباً رئيسيَّة لتقييم أداء الشَّركات، حيث إنَّ نسب الرِّبحيَّة العالية –مقارنة مع السَّنوات السَّابقة– تعكس أداءً أفضل للشَّركة، ونموًّا وتطوُّراً أفضل لها (مخلوفي،2017).

وتبرز أهمِّيَّة الرِّبحيَّة للشَّركات عن طريق الصُّورة التي تعكسها للمساهمين المهتمين بها؛ لكونها تشكِّل العائد على رأس مالهم المستثمَر، وكذلك المودعون المهتمُّون بها؛ لكون ربحيَّتها العالية تمثِّل مصدر طمأنينة لهم ولحفظ أموالهم وتنميتها، إذ إنَّ الرِّبحيَّة العالية للشَّركة تعكس استقرار مركزها الماليّ وتوسُّعها في الإقراض، ممَّا يزيد من فرصة المقترضين للاقتراض وتنمية مشاريعها ودعمها، الأمر الذي ينعكس على تسريع عجلة الاقتصاد وتأدية الشَّركات لدورها في تقديم الخدمات والسِّلع على نطاق أوسع (الدوري،2019).

كما تعد الرِّبحيَّة إحدى أهمِّ الأهداف التي تسعى الشَّركات لتحقيقها، لضمان استمرارها ونموِّها وبقائها، ولتعزيز مركزها الماليّ؛ لما لها من دور في زيادة حقوق الملكيَّة لها، ودعم سيولتها وملاءتها، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على قدرة الشَّركة على مواجهة المخاطر والالتزامات التي تواجهها وتحمُّلها. فضلاً عن ذلك، تُعتَبَر الرِّبحيَّة من المصادر المهمَّة لتوليد رأس المال؛ لمساهمتها في زيادة ثقة أصحاب المصالح، وجذب المزيد من المستثمرين إليها، وتشجيع أصحاب رؤوس الأموال على شراء أسمهما؛ ممَّا يساهم في رفع قيمة أسهمها في السُّوق الماليّ، نظراً لزيادة الطَّلب عليها (سمرين،2019).

وتلعب الرِّبحيَّة دوراً كبيراً في بقاء الشَّركات في بيئة الأعمال المتغيرة، إذ إنَّ فشل الشَّركة في تعظيم ربحيَّتها يتسبَّب بخسارة قدرتها على البقاء في السُّوق، وذلك لعجزها عن إدارة محرِّكات الرِّبحيَّة السَّابقة بفاعليَّة وكفاءة لرفع مستوى ربحيَّتها الاستراتيجيَّة والتَّشغيليَّة، إلى جانب تلاعبها بتوزيعات الأرباح عن طريق زيادة الاهتمام بالرِّبحيَّة قصيرة الأجل لصالح بعض الأشخاص، والابتعاد عن تحقيق أهداف الشَّركة، ممَّا يتسبَّب بحدوث الانهيار الماليّ (الحياصات،2018).

ثالثاً: مقاييس الرِّبحيَّة

تُعتَبَر مقاييس الرِّبحيَّة المرجعيَّة المستخدَمة لتقييم أداء الشَّركات الماليّ، وتعطي هذه المقاييس الإدارة القدرة على اتِّخاذ ما يلزم من قرارات لآليَّة انفاق الأموال على الاستثمارات النَّاجحة، إذ تقيِّم مقاييس الرِّبحيَّة قدرة الشَّركة على توليد الأرباح من أنشطتها التَّشغيليَّة، مقارنة بما يترتَّب عليها من تكاليف ونفقات. وفي السِّياق نفسه، تُعَدُّ عمليَّة تقييم الرِّبحيَّة عمليَّة مهمَّة لقياس مستواها الفعليّ المتحقِّق من خلال استخدام النِّسب الماليَّة والمؤشِّرات، وقدرة الشَّركة على تحقيق أهدافها.

علاوة على ذلك، يستند مفهوم الرِّبحيَّة على عمليَّة التَّحليل الماليّ الذي يُعتَبَر الخطوة الرَّئيسيَّة لتَفَهُّم الشَّركة، وعلى الرَّغم من تعدُّد الأساليب المستخدَمة في قياس الرِّبحيَّة وتنوُّعها، إلَّا أنَّ تحليل النِّسب الماليَّة هو الأكثر شيوعا، حيث تُعَدُّ هذه النِّسب أدوات تشخيص رئيسة في التَّحليل الماليّ، والمستخدمة في تقييم القدرة على تحقيق الرِّبحيَّة والأداء الكلِّيّ، كما يُعتَبَر توظيف النِّسب والمؤشِّرات الماليَّة مدخلاً مهمًّا لتحديد نقاط الضَّعف والقوَّة في الشَّركة. فضلاً عن ذلك، هناك سببان أساسيَّان للاستخدام الواسع للمؤشِّرات والمقاييس الماليَّة (الهزايمة، 2018):

- ارتباط المؤشِّرات والمقاييس الماليَّة بشكل مباشر مع الأهداف طويلة وقصيرة المدى، وغالباً ما تكون أهدافاً ماليَّة.
- يوفِّر الاختيار الدَّقيق للمؤشِّرات الماليَّة صورة متكاملة لقدرة الشَّركة على تحقيق النَّجاح الاستراتيجي.

ومن أهمِّ المقاييس والمؤشِّرات الماليَّة المستخدمة لتقييم ربحيَّة الشَّركات:

1. **معدَّل العائد على الأصول:**

وهي النِّسبة المستخدَمة للحكم على كفاية الإدارة في استغلال أصول الشَّركة، إذ يرتبط المعدَّل العائد على الأصول بعلاقة طرديَّة مع درجة الأمان، بمعنىً آخر، تؤدِّي زيادة المعدَّل على الأصول"الموجودات" إلى زيادة قدرة حقوق الملكيَّة على مجابهة الأصول الخطرة، ممَّا يوفِّر الأمان المصرفيّ. وتقاس هذه النِّسبة كما هو موضَّح في المعادلة الآتية (بن سلامه،2019):

معدَّل العائد على الأصول= صافي الدَّخل/ متوسِّط إجمالي الأصول.

ويمثِّل العائد على الأصـول معدَّلاً كلاسـيكيًّا لتحديد كفاءة الشَّـركة لدورها في قياس قدرتها على اسـتثمار الأموال بالطُّرق المثلى، بمعنىً آخر، قياس كفاءة إدارة الشَّـركة في توظيف مجموع الأموال، وعن طريقه يمكن قياس الدَّخل الصَّـافي لكلِّ وحدة نقديَّة من متوسِّط الأصول الممتلكة خلال فترة محدَّدة (بن مداني،2017).

2. **العائد على حقوق الملكيَّة:**

ويُقصـد به مقدار العائد الذي يحصـل عليه المالكون نتيجة اسـتثمار أموالهم في الشَّـركة، إلى جانب تحملهم المخاطر، حيث يستند إلى مفهوم الرِّبح الشَّامل، ويعكس هذا المقياس كفاءة إدارة الشَّركة باستخدام الموجودات (كفاءة التَّشغيل)، وإدارة جانبي الميزانيَّة، والمهارة في تركيب الجانب الأيسر (الكفاءة الماليَّة)؛ لتحقيق افضل عائد لأصحاب المشروع (موسى،2018).

ويعبِّر العائد على الملكيَّة عن قدرة الشَّركة على جذب الاستثمارات وتشجيع المساهمين، ويُعتبَر أيضاً محطَّ أنظار المسـتثمرين، إذ إنَّ ارتفاعه يشـجِّع المسـتثمرين على الشِّـراء في هذه الشَّـركة، كما يعبِّر عن العلاقة بين صـافي الرِّبح بعد الضَّـــريبة، واســـتثمارات المُلَّاك، ممَّا يعني أنَّ هذا المقياس يعكس مقدار العائد الذي يحصـــل عليه المالك من كلِّ دينار تمَّ اسـتثماره في الشَّـركة، إلى جانب كفاءة الشَّـركة في توظيف أموال المسـتثمرين وتعظيم عوائدها وربحيَّتها، ويتمُّ احتسـاب هذا المقياس من خلال المعادلة التَّالية (الصلاحات ، 2018):

العائد على حقوق الملكيَّة= صافي الرِّبح بعد الضَّريبة/ حقوق الملكيَّة.

3. **نسبة صافي الرِّبح إلى المبيعات:**

وتقيس هذه النِّسـبة كفاءة الإدارة الحديثة، وتُعتَبَر احدى اهمِّ النِّسـب لقياس ربحيَّة الشَّـركة، إذ تعكس العلاقة بين إجماليِّ المبيعات وتكلفتها، وإجماليِّ الرِّبح النَّاتج، وتُحسَب هذه النِّسبة من خلال المعادلة الأتية:

نسبة صافي الرِّبح للمبيعات= صافي الرِّبح/ صافي المبيعات.

رابعاً: العوامل المؤثِّرة على ربحيَّة الشَّركات:

تعترض الشَّـــركاتِ العديدُ من العوامل المؤثِّرة على تحقيق الرِّبحيَّة، إذ تنقســـم هذه العوامل إلى عوامل خارجيَّة تتعلَّق بالبيئة المحيطة أو عوامل داخليَّة خاصَّة بالشَّركة نفسها، وفيما يلي عرض لهذه العوامل (المومني،2019):

أ- العوامل الخارجيَّة: تتضمَّن العوامل الخارجيَّة التي تؤثِّر على ربحيَّة الشَّركات، ما يلي:

1. الظُّروف السِّياسيَّة والاقتصاديَّة: إذ إنَّ ربحيَّة الشَّركات تتأثَّر -بشكل كبير- بمستوى استقرار الظُّروف الاقتصاديَّة والسِّياسيَّة، كما أنَّ الظُّروف غير المستقرَّة تنعكس سلباً على مطلوبات الشَّركة وإجماليِّ الموجودات، وعلى توزيع الموارد الماليَّة المتنوِّعة، ممَّا يؤثِّر على ربحيَّتها.
2. الضَّـوابط والتَّشريعات القانونيَّة: تسعى الضَّـوابط والتَّشريعات القانونيَّة إلى ضبط الأداء للحفاظ على السَّلامة الماليَّة، الأمر الذي من شـأنه إضـافة بعض الالتزامات على الشَّـركات، تتضـمَّن القيود على حجم التَّسـهيلات وحركتها، وتكوين المخصَّـصـات الإضـافيَّة، والاحتفاظ بمستوى أكبر من السُّيولة.
3. السِّياسـة النَّقديَّة: تؤدِّي السِّياسـة النَّقديَّة دوراً مهمًّا في التَّأثير على سياسـات الشَّركة الخاصَّـة بإدارة متطلَّباتها وموجوداتها، ممَّا يؤثر على ربحيَّتها. إلى جانب ذلك، تمتلك هذه السِّياسة عدَّة أدوات كالرَّقابة النَّوعيَّة والكميَّة والرَّقابة المباشرة، وتختلف إجراءاتها باختلاف الشَّركة.

4. الوعي والثَّقافة الاجتماعيَّة: إذ إن الحصَّــه السُّــوقيَّة للشَّــركة تتأثر في ربحيَّتها، كما أنَّ متانة الشَّــركة وقوَّتها تقدِّم القناعة الكافية للجمهور، ممَّا يؤدِّي إلى إقبالهم للتَّعامل مع هذه الشَّركات، وزيادة ثقتهم بها، ممَّا ينعكس إيجاباً على ربحيَّتها.
5. المنافســة: تلعب المنافســة بين الشَّــركات دوراً مهمًّا في ربحيَّتها؛ نظراً لمحدوديَّة الموارد المتوفِّرة للشَّــركات، ممَّا يدفعها إلى تكبُّد معدَّلات فائدة عالية للحصول على مثل هذه الموارد، الأمر الذي من شأنه خفض هامش العائد لديها، والتَّأثير على معدَّلات الرِّبحيَّة.

ب- العوامل الدَّاخليَّة:

1. إدارة الشَّــركة: يرى العديد من الباحثين أنَّ من بين العوامل الدَّاخلية التي تحدِّد ربحيَّة الشَّــركات، عوامل ذات أهمِّيَّة خاصَّــة، كالممارسات الإداريَّة للأفراد الذين يديرون الشَّركة، علاوة على ذلك، هناك اتِّفاق عام على أنَّ الخصائص الشَّخصيَّة الأخرى، والمعرفة الإداريَّة والخبرة والدَّافع والميل إلى المخاطرة لدى المديرين، هي عوامل قد يكون لها تأثير إيجابيٌّ أو سـلبيٌّ على أداء الشَّركة وربحيَّتها (Hadi, 2016).
2. حجم الشَّــركة: يلعب حجم الشَّــركة دوراً مهمًّا في تحقيق ربحيَّتها، إذ إنَّ حجم الشَّــركة الكبير والمَقيس بإجماليّ موجوداتها، يتسـبَّب بانخفاض معدَّل العائد على الموجودات، إلَّا أنَّ زيادة حجم الموجودات في الشَّــركة يسـاهم في تحسـين قدرتها على التَّوسُّـع في الاستثمارات، ممَّا يزيد من ربحيَّتها؛ نظراً لكون إمكانيَّات الاستثمار متوافرة وكبيرة، الأمر الذي يسـهِّل عليه انتهاز الفرص الاسـتثماريَّة. إلى جانب ذلك، تكون الأموال المتاحة لدى الشَّــركات التي تمتلك حقوق ملكيَّة كبيرة أكبر من مثيلاتها، كما أنَّ هذه الشَّركات أكبر قدرة على الاستثمار في هذه الأموال (الحسين،2016).
3. توظيف الموارد: يُعتَبَر استثمار الموارد في الشَّركة إحدى أهمِّ الخطوات اللَّازمة لاتِّخاذ قرار الاستثمار فيها، والذي بدوره يؤثِّر على ربحيَّتها، إذ إنَّ التَّوزيع الأمثل للموارد المتوفِّرة على كافَّة أنواع الأصــول بطريقة متَّزنة بين الاســتثمار الملائم في كلِّ بند من البنود الموجودة دون زيادة، يتسبَّب **<<<<ريعاد النظر في هذه الفقرة>>>> في تعطيل الموارد ودون نقص، ممَّا يؤدِّي إلى فوات الفرص**، كما أنَّ القرار التَّمويليَّ يؤثِّر على ربحيَّة الشَّركات عن طريق ترتيب مصادر الأموال بصورة تسمح للمساهمين بالحصول على أكبر عائد ممكن (السَّوق،2017).

بالإضـافة إلى ذلك، أشـارت دراسـة (Fareed et al, 2016) إلى المحدِّدات الرَّئيسـة لربحيَّة الشَّركات والمتمثلة بعمر الشَّركة ونموِّها، والإنتاجيَّة والرَّافعة الماليَّة.

خامساً: نظريَّات هيكل رأس المال المتعلِّق بالرِّبحيَّة:

1. نظريَّة الوكالة:

نظريَّة الوكالة هي نظريَّة إداريَّة واقتصاديَّة تحاول شرح العلاقات والمصالح الذَّاتيَّة في منظَّمات الأعمال، وتصف العلاقة بين المديرين والوكلاء، وتفويض السَّيطرة، كما تشـرح أفضـل السُّـبل لتنظيم العلاقات التي يحدِّد فيها أحد الأطراف (المدير) العمل، وأيُّ طرف آخر (وكيل) يؤدِّي أو يتَّخذ قرارات نيابة عن المدير، كما توضِّـح مشـاكل الحوافز والمخاطر الأخلاقيَّة التي يمكن حدوثها بسبب الفصل بين الإدارة والملكيَّة، وخلق الصِّراعات والمشاكل بين المساهمين والإدارة. إذ تركِّز نظريَّة الوكالة على المشاكل الإداريَّة بين العاملين الاقتصـاديِّين. ويمكن تطبيق هذه النَّظريَّة بين أيِّ طرفين، تكون فيها الوكالة إحدى هذه الأطراف، إلى جانب ذلك، تبيِّن هذه النَّظريَّة أنَّ إعادة الهيكلة تنعكس إيجاباً على ربحيَّة الشَّــركات؛ نتيجة التَّحسُّــن في المراقبة الخارجيَّة، والذي يصــاحب إعادة الهيكلة، ممَّا يخفض من تكاليف الوكالة التي تتكبَّدها الشَّـركات، كما تعبِّر نظريَّة الوكالة عن العلاقة التَّعاقديَّة بين طرفين تتضـارب

مصالحهما، وهما الوكيل والأصيل؛ لذلك تسعى هذه النَّظريَّة إلى بناء علاقة تجعل تصرُّفات الوكيل تنصبُّ في تعظيم ثروة المالكين (الفراية،2019).

2. **نظريَّة أصحاب المشروع:**

تشـــير نظرية أصـــحاب المصـــلحة إلى أنَّ الغرض من العمل هو خلق أكبر قدر ممكن من القيمة لأصـــحاب المصـــلحة؛ من أجل تحقيق النَّجاح والاســـتدامة بمرور الوقت، ويجب على المديرين التَّنفيذيّين الحفاظ على مصـــالح العملاء والمورِّدين والموظَّفين والمجتمعات والمساهمين وإبقائها متَّسقة، وتسير في نفس الاتِّجاه، **كما تأخذ نظريَّة أصحاب المصلحة في الاعتبار جميع أولئك الذين لديهم مدخل أو آخر لتحقيق أهداف المنظَّمة وغاياتها، وتهتمُّ جميع هذه المجموعات بالأداء العامِّ للأعمال وبتقاريرها الماليَّة؛ لضمان المساءلة والرِّبحيَّة المناسبة.**

3. **نظريَّة حقوق الملكيَّة:**

تقوم هذه النَّظريَّة على أنَّ حقَّ الملكيَّة هو المحدِّد الأساسيُّ لنموِّ الشَّركة وفاعليَّتها، وتقترح هذه النَّظريَّة كيفيَّة تأثير أنظمة الملكيَّة على ســلوك الأعوان الاقتصــاديين، وكيفيَّة تأثيرها على فاعليَّة النِّظام الاقتصــاديّ، وتعتبر هذه النَّظريَّة بأنَّ كلَّ تبادل بين الأعوان هو علاقة تبادليَّة لحقوق الملكيَّة التي تُعتَبَر حقًّا صــالحاً اجتماعيًّا لاختيار السِّــلعة. كما تنظر هذه النَّظريَّة إلى أنَّ كلَّ شركة قابلة للتَّسيير، مع ضرورة الفصل بين ملكيَّة الشَّركة وتسييرها، فالمالك والمُسيِّر لا يمتلكان الأهداف ذاتها، ولا المعلومات ولا الإمكانيَّات، فالمالك يفوِّض المسيِّر لتسيير حقوق ملكيَّته، ويُعتبَر هذا التَّفويض عقداً يفتح المجال للصِّراعات والرَّقابة والتَّأثير ولعب السُّلطة (بورما،2017).

4. **نظريَّة المقايضة:**

أكَّد مايرز (1984) على التَّوازن بين التَّوفير الضَّريبيّ النَّاشئ عن الدُّيون، وانخفاض تكلفة الوكيل، والإفلاس، وتكاليف الضَّـــائقة الماليَّة، وتُعتبَر هذه النَّظريَّة من أقدم النَّظريَّات، وترتبط بنظريَّة ميلر وموديلياني حول هيكل رأس المال، التي تؤكِّد على هيكل رأس المال الأمثل، وقد اقترحت نظريَّة المقايضـــة أنَّ فائدة الدِّرع الضَّـــريبيّ تقابلها تكاليف الشَّـــركة للضَّـــائقة الماليَّة وتكلفة الوكالة، كما يتمُّ تحقيق النُّفوذ من خلال موازنة الفوائد من مدفوعات الفائدة، وتكاليف إصـــدار الدُّيون، إلى جانب ذلك، يُعتبَر اختيار هيكل رأس مال المستهدف خطوة مهمَّةً في زيادة قيمة الشَّركة إلى الحدِّ الأقصى من خلال تقليل تكاليف عيوب السُّوق السَّائدة.

تُسمى هذه النَّظريَّة أيضًا بالنَّظريَّات القائمة على الضَّرائب وتكاليف الإفلاس، والتي افترضت أنَّ كلَّ مصدر من مصادر المال له تكلفته الخاصَّة وعائداته، وهي مرتبطة بقدرة الشَّركة وأعمالها على الكسب ومخاطر الإعسار؛ لذلك فإنَّ الشَّركة التي تتمتَّع بميِّزة ضـريبيَّة أكبر، سـتُصـدر المزيد من الدُّيون لعمليَّات الأعمال المموَّلة، وسـتُوازن تكلفة الضَّـائقة الماليَّة وسـتسـتفيد من الدِّرع الضَّريبيّ (Shahar et al, 2015).

العلاقة بين تطبيق المعيار الدَّوليّ الماليّ (15) وربحيَّة الشَّركات

ترتبط أهمِّيَّة هذا المعيار الجديد بموضوعه الرَّئيسيّ، إذ تُعتبَر الإيرادات مقياسًا مهمًّا لأداء الشَّركة لاستخدامه من قبل كلٍّ من المستثمرين وغيرهم؛ لاتِّخاذ قرارات بشأن الاستثمارات. وتُعتَبَر الإيرادات من أكثر العناصر حسماً في إعداد التَّقارير الماليَّة، حيث يمكن فحصـها بسـهولة، وهي إحدى الموضـوعات الرَّئيسـيَّة للأرباح التي تخضـع للتَّقدير، إلى جانب ذلك، يغيِّر معيار الإيرادات الجديد حدوثه الأساسيَّ من نقل المخاطر والمكافآت إلى العميل إلى نقل السَّيطرة على نفس السِّلع أو الخدمات؛ فإنَّه يؤدي –في المقام الأوَّل– إلى تغيير

وقت الاعتراف بالإيرادات، وتكون التَّأثيرات طويلة الأجل أقل وضوحًا من الآثار قصيرة الأجل، والتي يمكن أن تؤثّر بشكل شامل على سياسة توزيع الأرباح والجدارة الائتمانيَّة والالتزامات الضَّريبيَّة الحاليَّة (Aladwan, 2019).

وقد هدفت العديد من الدِّراسات إلى الإجابة عن السُّؤال المتعلِّق بكيفيَّة تأثير معيار الإيرادات الجديد على جودة الأرباح، والذي يشير إلى أهمِّيَّة المعلومات في عمليَّة صنع القرار، ومع ذلك يمكننا عدُّ جودة الأرباح مفهومًا مجرَّدًا، وبالتَّالي يصعب قياسها بدقَّة، ومن الممكن اعتبار جودة الأرباح كمقاييس لجودة المحاسبة مثل استمراريَّة الأرباح وخصائص الاستحقاق والتَّقلُّبات وملاءمة الأرباح وإعادة بيان الأرباح. ويمكن تفسير زيادة جودة الأرباح مع تطبيق المعايير الدَّوليَّة للإبلاغ الماليّ من خلال إمكانيَّة مقارنة المعلومات بين الصِّناعات، ممَّا يقلِّل من صعوبة تحديد السُّلوك الانتهازيّ، وأنَّ المستوى الأكبر من الإفصاحات المطلوبة يقلِّل من إمكانيَّة أن يكون للإدارة سلوك انتهازيٌّ (Ferreira, 2020).

من ناحية أخرى، فإنَّ صنَّاع القرار الاقتصاديّ هم –في الغالب– يستخدمون البيانات الماليَّة التي تعتمد على المعلومات المحاسبيَّة التي توفِّرها من أجل دعمهم في إحداث فرق في القرار، ومن أهمِّ البيانات الماليَّة: مؤشِّر صافي الدَّخل للقيمة المضافة للمؤسَّسة، والذي ينعكس على قيمة أسهمها، ويؤثِّر على صنِّاع القرار. ويرجع ذلك إلى تأثيره على تقييم الأداء من قبل عدد كبير من المستخدمين، كما أنَّه –نظراً للتَّأثير الكبير على القرارات الاقتصاديَّة– قد اهتمَّت العديد من الجهات بجودة الأرباح، فضلا عن ذلك يؤثِّر تطبيق متَّطلبات المعيار الدَّوليّ لإعداد التَّقارير الماليَّة رقم 15 على استمراريَّة محاسبة الأرباح وخصائص التَّقلُّبات في الأرباح المحاسبيَّة، والقدرة التَّنبُّؤيَّة للأرباح المحاسبيَّة (Hameed et al, 2019).

كما أنَّ تطبيق المعيار الدَّوليّ لإعداد التَّقارير الماليَّة رقم 15 سيكون له آثار بعيدة المدى على المنظَّمة، بالإضافة إلى التَّقارير الماليَّة، سيحدث التَّغيير في خمسة مجالات رئيسة بما في ذلك الاستراتيجيَّة، ومستوى التَّعاون، والتَّدريب، وأنظمة تكنولوجيا المعلومات، وتقييم أداء الموظَّفين والمنظَّمات، ممَّا ينعكس إيجاباً على ربحيَّة الشَّركات (De sa Silva, 2018)، كما يؤثِّر تطبيق هذا المعيار على إجماليّ الإيرادات نظراً لازدياد أعداد العملاء، وتقديم خدمات عديدة لهم مع الالتزام بالأداء، إذ إنَّ إيرادات الشَّركات تتمثَّل بما تقدِّمة من سلع وخدمات للعملاء. من ناحية أخرى يزوِّد هذا المعيار مستخدمي القوائم الماليَّة بالمعلومات الكمِّيَّة والنَّوعيَّة المتعلِّقة بالإيرادات والتَّدفُّقات النَّقديَّة النَّاشئة عن العقود المبرَمَة مع العملاء، وفي ظلِّ هذا المعيار، يتمُّ الاعتراف بأصول العقود مع العملاء عن طريق رسملتها كأرباح مُدَوَّرة؛ ممَّا يزيد من حقوق الملكيَّة (خريسات،2017).

كما أشارت دراسة (مهدي،2018) إلى أنَّ تطبيق معيار IFRS من شأنه التَّأثير إيجاباً على الأداء الماليّ للشَّركات، الأمر الذي يزيد من قدرة الشَّركات على مواجهة الالتزامات الجارية، إلى جانب توفير المعلومات اللَّازمة لرسم السِّياسات واتِّخاذ القرارات وإعداد الميزانيَّات التَّفاعليَّة وقياس كفاءة أداء الشَّركة وفاعليَّته.

إلى جانب ذلك يساهم تطبيق معيار IFRS إلى زيادة درجة التَّحفُّظ المحاسبيّ في القوائم الماليَّة، والحدِّ من ممارسات إدارة الأرباح، وبالتَّالي تتحسَّن جودة التَّقارير الماليَّة (عيد،2018).

واقع الشَّركات الصِّناعيَّة الأردنيَّة المُدرَجَة في بورصة عمَّان:

تحتلُّ المملكة الأردنيَّة الهاشميَّة مكاناً استراتيجيًّا في منطقة الشَّرق الأوسط، بالإضافة إلى امتيازها بمنظومة أمن قويَّة، واستقرار في البلد بالمقارنة مع البلدان المجاورة، وهذه الصِّفات قامت بتشجيع الاستثمارات المحلِّيَّة والإقليميَّة، ومن باقي دول العالم في جميع القطاعات، وبالأخص في القطاع الصِّناعيّ، كما أنَّ الحكومة الأردنيَّة تولي هذا القطاع أهمِّيَّة كبرى، ويعتبر القطاع الصِّناعيُّ من القطاعات الرَّئيسة في الأردنِ، وهو الدَّاعم الأوَّل للاقتصاد الأردنيّ، والذي يساهم بشكل أساسيّ في خفض نسبة البطالة في المملكة، ودعم الإيرادات الحكوميَّة من خلال الضَّرائب، ويعمل على تحريك القطاعات الأخرى من خلال الشَّراكة الفاعلة بينها (غادة،2018).

أمَّا بالنِّسبة لمفهوم الشَّركات الصِّناعيَّة الأردنيَّة المدرجة في بورصة عمَّان، فهي الشَّركة التي تتألف من مجموعه من المؤسِّسين، بحيث لا يقلُّ عددهم عن اثنين، يساهمون فيها بأسهُمٍ وحصص قابلة للتَّداول والتَّحويل والدَّمج، وتستند إلى اسمها من هدفها، ولا يُقبَل أن تكون باسم شخص معيَّن، وتكون فترة هذه الشَّركة فترةً غير محدودة؛ لذلك فإنَّ الشَّركات الصِّناعيَّة يكون مبدأ عملها قائماً على تحويل الموادِّ الأوَّليَّة إلى موادَّ جديدة قابلة للتَّسوُّق، ومختلفة اختلافاً تامًّا عن الموادِّ الأوَّليَّة؛ لذلك تقوم شركة بتحويل الموادِّ الأوَّليَّة (المدخلات) إلى موادَّ أساسيَّة مصنَّعة (المخرجات) قابلة للاستعمال البشريّ (الراوي،2019).

من ناحية أخرى تمتاز الشَّركات الصِّناعيَّة بعدَّة مميِّزات، من أهمِّها (الرواي،2019):

- لا يوجد لها عنوان، بحيث يكون اسمها مستمداً من طبيعة عملها، أو من المنطقة التي تنتج فيها.
- رأس المال مجزَّأ إلى عدَّة أسهم، بالقيمة ذاتها لكلِّ سهم، ويكون قابلاً للتَّداول.
- الاستمراريَّة، حيث لا تتوقَّف فترة عملها على حياة أحد المستثمرين فيها.
- قابليَّة الأسهم للشِّراء أو البيع دون الرُّجوع إلى أحد المستثمرين.
- كلُّ مواطن له الحقُّ في شراء أسهم من أسهم الشَّركة عند طرحها للسُّوق العامّ خلال فترة التَّأسيس.
- المسؤوليَّة محدَّده عند خسارة الأسهم، بحيث تتوزَّع الخسارة على جميع الأسهم، ولا تتوقَّف على عدد معيَّن.

من ناحية أخرى، تؤثِّر الشَّركات الصِّناعيَّة الأردنيَّة على الاقتصاد الأردنيّ تأثيراً كبيراً جدًّا، فتزيد الإنتاج المحليَّ الأردنيَّ وتدعمه بشكل مباشر، وبنسبة عالية، ويتمُّ تصدير جزءٍ كبير من المنتجات الأردنيَّة إلى باقي أسواق العالم.

ومن أهمِّ أنواع الصِّناعات الأردنيَّة المحليَّة التي اهتمَّ الاقتصاد الأردنيُّ بها (غرفة صناعة الأردن،2018):

- الصِّناعات الإنشائيَّة.
- الصِّناعات التَّعدينيَّة.
- الصِّناعات الجلديَّة والمحبَّكات.
- الصِّناعات التَّموينيَّة والتَّغذية والزِّراعة والثَّروة الحيوانيَّة.
- الصِّناعات العلاجيَّة واللَّوازم الطِّبِّيَّة.
- الصِّناعات الخشبيَّة والأثاث.
- الصِّناعات الكيماويَّة ومستحضرات التَّجميل.

منهجيَّة الدِّراسة

بناءً على ما تمَّ عرضه من قبل الباحث في الإطار النَّظريّ للدِّراسة من نظريَّات علميَّة ودراسات وبحوث سابقة في مجال اهتمام موضوع هذه الدِّراسة، فقد جاء هذا الفصل ليقدِّم وصفاً وتعريفاً لمنهجيَّة هذه الدِّراسة والأساليب الإحصائيَّة التي اتبعتها، والتي يمكن من خلالها تحقيق أهدافها وبيان مجتمعها وعيِّنة التي تمَّ اختيارها، كما يبيِّن هذا الفصل الطُّرق الإحصائيَّة التي استُخدِمت في معالجة البيانات .

منهجيَّة الدِّراسة:

المقصود بمنهج الدِّراسة: "أسلوب من أساليب التَّنظيم الفعَّالة لمجموعة من الأفكار المتنوِّعة والهادفة للكشف عن حقيقة تَشَكُّل هذه الظَّاهرة" (Anderson & Poole, 2019)، حيث اعتمدت الدِّراسة على :

– **المنهج الوصفيّ:** وهذا المنهج قائم على رصدٍ ووصفٍ وتفسيرٍ للظَّواهر والأحداث الواقعيَّة, من خلال رصد بيانات مفرداتها, والتَّوصُّل من خلال تلك البيانات إلى خصائص الظَّاهرة المدروسة، وعلاقات الأحداث والعوامل المؤثِّرة فيها (بني يونس, 2017) .

– **المنهج الاستدلاليُّ:** وهذا المنهج يقوم على تفسير الوضع الرَّاهن أو المشكلة من خلال تحديد ظروفها وأبعادها، وتوصيف العلاقات بينها؛ بهدف الانتهاء إلى وصف علميٍّ دقيق ومتكامل للظَّاهرة, أو المشكلة، كما يقوم على الحقائق المرتبطة بها، حيث لا يقتصر هذا المنهج على عمليَّة وصف الظَّاهرة، بل يشمل تحليل البيانات وقياسها وتفسيرها والتَّوصُّل إلى توصيف دقيق للظَّاهرة أو المشكلة ونتائجها, وتقديم الحلول والمقترحات لمعالجتها (النجار, 2015).

نوع الدِّراسة وطبيعتها:

تُعَدُّ هذه الدِّراسة دراسة تطبيقيَّة (Applied) من حيث الطَّبيعةُ، معتمدة على الاستبانة لقياس المتغيِّر المستقلّ (تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء رقم (15))، كذلك اعتمدت على جمع البيانات الماليَّة المدرجة في بورصة عمَّان؛ لقياس المتغيِّر التَّابع (الرِّبحيَّة), وإيضاحيَّة (Explanatory) من حيث الغرض، حيث تعمل على اكتشاف (Impact) أثر تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء رقم (15) على ربحيَّة الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامَّة الأردنيَّة.

الاستراتجيَّات المتَّبعة في الدِّراسة:

تمَّت صياغة الدِّراسة وتصميمها بما يتلاءم مع الظُّروف المناسبة لعمليَّة جمع المعلومات والبيانات وتحليلها بطريقة تتناسب مع أهدافها، وتستجيب للعوامل والمتغيِّرات من اجل الإجابة عن أسئلة الدِّراسة وفرضيَّاتها, حيث اعتمدت الدِّراسة على استراتيجيَّة المسح/ المعاينة (Survey), حيث سحبت عيِّنة عشوائيَّة من مجتمع الدِّراسة لقياس المتغيِّر المستقلّ، واعتمدت الدِّراسة أيضاً على استراتيجيَّة جمع البيانات الماليَّة للشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامَّة المُدرَجَة في بورصة عمَّان خلال الفترة الممتدَّة من عام (2018) إلى (2019) لقياس المتغيِّر التَّابع، وهذه الاستراتيجيَّة تسمح بجمع البيانات الكمِّيَّة للتَّمكُّن من تحليلها كمِّيّاً باستخدام الإحصاء الوصفيّ والاستدلاليّ للوصول إلى العلاقات بين المتغيِّرات، وإنتاج نماذج من هذه العلاقات (النجار, والنجار والزعبي, 2020).

ومن الدِّراسات التي اتَّبعت استراتيجيَّة قياس المتغيِّرات بالاعتماد على البيانات الماليَّة من جهة ومن جهة أخرى، استبانة دراسة (العباس, 2019)، ودراسة (الغزالي, 2017), ودراسة (أبو جبريل, ذنيبات وعبد القادر, 2016), ودراسة (Yang, 2011), ودراسة (Gursoy, 2009).

مجتمع الدِّراسة:

يُقصد بمجتمع الدِّراسة: المجموعة الكلِّيَّة من العناصر التي لها علاقة بالمشكلة المدروسة، والتي تسعى الدِّراسة إلى تعميم النَّتائج عليها , إذ تتَّضح متغيِّرات الدِّراسة وأهدافها في ضوء التَّحديد الصَّحيح والواضح للمجتمع (النعيمي, والبياتي وخليفة, 2015),

حيث شمل مجتمع الدِّراسة موظَّفي الدَّائرة الماليَّة في الشَّركات الصِّناعيَّة المدرجة في بورصة عمَّان لغاية (2019/12/31) وعددها (45) شركة صناعيَّة (بورصة عمان, 2020)، وأيضاً تمَّ الاعتماد على البيانات الماليَّة للشَّركات الصناعيَّة المُدرَجَة في بورصة عمَّان من عام (2018–2019)، ويعود السَّبب لاختيار هذه الفترة كونه في عام (2018) بدأ تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء رقم (15).

عيِّنة الدِّراسة:

تمَّ تحديد عيِّنة الدِّراسة بناءً على مطابقتها لمعايير الدِّراسة والفترة الزَّمنية مدار بحث الدِّراسة، بشرط أن تكون الشَّركة مدرجة في بورصة عمَّان، وأن تتوفَّر عنها البيانات اللَّازمة لقياس متغيِّرات الدِّراسة، وأن تكون تقاريرها كاملة, وأن تكون الشَّركة قد استمرَّت بمزاولة النَّشاط من عام (2018) حتَّى عام (2019) وهي الفترة التي تمثِّل فترة الدِّراسة, وبعد مراجعة الشُّروط سالفة الذِّكر، تبيَّن أنَّ جميع الشَّركات الصِّناعيَّة المدرجة في بورصة عمَّان تنطبق عليها معايير الدِّراسة، والبالغ عددها (45) شركة.

كما تمَّ سحب عيِّنة عشوائيَّة بسيطة (Simple Random Sample) من مجتمع الدِّراسة والمتمثِّل بموظَّفي الدَّائرة الماليَّة بالشَّركات الصِّناعيَّة المدرجة في بورصة عمَّان عن طريق توزيع استبانة لقياس أبعاد المتغيِّر المستقلّ (تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء رقم (15), إذ تمَّ توزيع (135) استبانة بواقع (3) استبانات على كلّ شركة, المستردُّ منها (93) استبانة, وبعد مراجعة الاستبانات، تمَّ استبعاد (3) استبانات لعدم كفايتها, وبالتَّالي يصبح عدد الاستبانات الصَّالحة لغايات التَّحليل (90) أي ما نسبته (66.7%) من أصل الموزَّع.

وحدة المعاينة:

تتكوَّن وحدة المعاينة لهذه الدِّراسة من موظَّفي الدَّائرة الماليَّة في الشَّركات الصِّناعيَّة المدرجة في بورصة عمَّان والمتمثِّلة بـ (المدراء الماليِّين، ورؤساء قسم المحاسبة، والمدقِّقين الدَّاخليِّين، والمحاسبين).

مصادر جمع البيانات:

تُعَدُّ عمليَّة جمع البيانات إحدى الخطوات الأساسيَّة في إجراءات البحوث العلميَّة بشكل عامّ، ويجب أن تنال عناية خاصَّة لأهمِّيَّتها في تقديم الأدلَّة الملائمة للإجابة عن تساؤلات الدِّراسة المتضمَّنة في مشكلة الدِّراسة, وعموماً تكتسب البيانات قيمتها بقدر استجابتها ومواءمتها للمشكلة, وإيجاد الحلول والتَّفسيرات المطلوبة لها (الجادري وأبو حلو, 2015) وعليه اعتمدت الدِّراسة على جمع البيانات من المصادر الآتية:

- **المصادر الثَّانويَّة:**

استخدمت الدِّراسة العديد من المصادر الثَّانوية مثل الكتب والمؤلَّفات العلميَّة والأبحاث المنشورة, والأطروحات والرَّسائل الجامعيَّة, كما تمَّ الاستعانة بالمصادر الالكترونيَّة المتوفِّرة على شبكة الإنترنتِ, وقواعد البيانات المختلفة؛ للحصول على أحدث الأبحاث والدِّراسات حول موضوع هذه الدِّراسة. وقد تمَّ الحصول على البيانات الخاصة بالمتغيِّر التَّابع من التَّقارير الماليَّة السَّنويَّة للشَّركات الصِّناعيَّة الأردنيَّة في الموقع الالكترونيّ لبورصة عمَّان خلال الفترة الممتدَّة من عام (2018– 2019).

- **المصادر الأوَّليَّة:**

اعتمدت الدِّراسة في جمع البيانات الأوَّليَّة على الاستبانة (Questionnaire), حيث تمَّ تطويرها لقياس المتغيِّر المستقلّ وبلورة مدلولاتها من خلال استقراء الأبعاد العلميَّة، واعتماداً على ما تمَّ طرحه نظريّاً في الأدبيَّات السَّابقة.

أداة الدِّراسة:

أداة الدِّراسة هي الوسيلة التي استخدمتها الدِّراسة لجمع البيانات اللَّازمة لقياس المتغيِّر التَّابع (الرِّبحيَّة) وإبعادها (العائد على الأصول, العائد على حقوق الملكيَّة, ونسبة صافي الرِّبح إلى المبيعات), إذ تمَّ الاعتماد على القوائم الماليَّة المدرجة على الموقع الرَّسمي لبورصة عمَّان خلال الفترة الممتدَّة من عام (2018) إلى عام (2019) كأداة لجمع البيانات.

وتمَّ أيضاً تطوير الاستبانة كأداة رئيسة للدِّراسة وبشكل يتناسب مع قياس المتغيِّر المستقلّ, وذلك من خلال الاطِّلاع على الدِّراسات السَّابقة المتعلِّقة بموضوع الدِّراسة، وقد شملت الاستبانة مجموعة من الأسئلة الشَّخصيَّة والوظيفيَّة بلغ عددها (5) أسئلة, ومجموعة من الفقرات التي تقيس أبعاد المتغيِّر المستقلّ: معيار الإيراد من العقود مع العملاء رقم (15) وأبعاده (الاعتراف, القياس, الإفصاح), وقد بلغ عدد فقرات الاستبانة (21) فقرة. حيث تراوحت قيمُهُ بين (1–5) وهي: (موافق بشدَّة=5 درجات),(موافق=4 درجات),(محايد= 3 درجات),(غير موافق= درجتان),(غير موافق بشدَّة= درجة واحدة), وقد روعي عند صياغة فقرات الاستبانة وضوح الأسئلة وتسلسلها وعدم وجود صعوبات أثناء التَّعبئة، وقد تمَّت معالجة مقياس ليكرت وفقاً للمعادلة التَّالية (Subedi, 2016):

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحدُّ الأعلى للبديل – الحدُّ الأدنى للبديل}}{\text{عدد المستويات}} = \frac{(5-1)}{3} = 1.33$$

طول الفئة + اقلّ وزن = 1.33 +1 =2.33 فتصبح درجة الموافقة الأولى (1–2.33) وبمستوىً متدنٍ
وللانتقال للفئة الثَّانية 2.33 + 1.33 = 3.66 فتصبح درجة الموافقة الثَّانية (2.34–3.66) وبمستوىً متوسِّط
وللانتقال للفئة الثَّالثة 3.66 + 1.33 =5 فتصبح درجة الموافقة الثَّالثة (3.67–5) وبمستوىً مرتفع

وفيما يلي توضيح للأقسام التي شملتها الاستبانة:

القسم الأوَّل: الأسئلة المتعلِّقة بالمتغيِّرات الديموغرافيَّة، والمتمثِّلة بـ (المؤهِّل العلميّ, التَّخصُّص, الخبرة العمليَّة, الشَّهادات المهنيَّة, المسمَّى الوظيفيّ).

القسم الثَّاني: الفقرات المتعلِّقة بقياس محاور معيار الإيراد من العقود مع العملاء رقم (15) وأبعاده هي: (الاعتراف, القياس, الإفصاح)، وقد تمَّت الاستعانة بدراسة (محمد, 2020) في تطوير الاستبانة, ودراسة (أبو عليوة, 2019) ودراسة (العباس, 2019). والجدول (1) يبيِّن توزيع فقرات الاستبانة التي تقيس محاور معيار الإيراد من العقود مع العملاء رقم (15).

جدول (1) توزيع فقرات الاستبانة التي تقيس محاور معيار الإيراد من العقود مع العملاء رقم (15)

المحور	أبعاد (IFRS 15)	نوع المتغير	الفقرات	الترميز	عدد الفقرات
الأوَّل	الاعتراف	مستقلٌّ	7–1	A	7
الثَّاني	القياس		7–1	B	7
الثَّالث	الإفصاح		7–1	C	7
معيار الإيراد من العقود مع العملاء (15)			**A1-C7**		**21**

صدق أداة الدِّراسة وثباتها (الاستبانة):

أوَّلاً: الصِّدق الظَّاهريُّ:

يُقصَد بالصِّدق الظَّاهريّ أنْ تبدوَ أداة القياس –والمتمثِّلة بالاستبانة– ظاهريّاً، تقيس ما وضعت فعلاً لقياسه, أي أنَّ شكل الأداة ومظهر الفقرات بتناسب مع المقصود بها (دودين, 2018). حيث قام الباحث بعرض الاستبانة على محكِّمين من أعضاء هيئة

التَّدريس المتخصِّصين في الجامعات الأردنيَّة، وعددهم (9) محكِّمين، وذلك للتَّحقُّق من مدى صدق محتوى فقرات الاستبانة، وقد تمَّ تعديل الاستبانة وفقاً للملاحظات الواردة.

ثانياً: صدق البناء:

يُعتَبَر الصّدق البنائيُّ أحد مقاييس صدق الأداة، والذي يقيس مدى تحقُّق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها, والتَّحقُّق ما إذا كانت الأداة قادرة على قياس مضمونها الذي صُمِّمَت من أجله (عطية, 2016) ، وعليه تمَّ استخراج قيمة معامل الارتباط (Pearson Correlation) , والذي يبيّن مدى ارتباط كل فقرة من فقرات المقياس مع الدَّرجة الكلِّيَّة لمحورها، وكذلك يحدِّد قدرة كلِّ فقرة من فقرات المقياس على التَّميُّز. وتُعتبَر الفقرات السَّالبة أو التي يقلُّ معامل ارتباطها عن (0.25) متدنِّية، ويُفضَّل حذفها, بينما الفقرات التي يزيد معامل ارتباطها عن (0.70) فتُعتَبَر متميّزة (Linn, & Gronlund, 2012) . والجداول التَّالية توضِّح نتيجة الصِّدق البنائيّ.

جدول (2) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات IFRS 15 والدرجة الكلية لمحورها

محاور معيار الإيراد من العقود مع العملاء رقم (15)					
الاعتراف		القياس		الإفصاح	
رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	0.759	1	0.690	1	0.756
2	0.748	2	0.827	2	0.824
3	0.798	3	0.869	3	0.725
4	0.696	4	0.853	4	0.809
5	0.819	5	0.827	5	0.786
6	0.745	6	0.804	6	0.759
7	0.696	7	0.810	7	0.636

يتَّضح من الجدول (2) أن معاملات تميُّز فقرات المتغيّر المستقلّ (IFRS 15) تراوحت بين (0.636-0.869) وهي فقرات تتمتَّع بتميُّز جيّد؛ كونها أعلى من (0.25) وبذلك تُعتبر فقرات (IFRS 15) صادقة لما وُضِعت لقياسه، ويمكن الاعتماد عليها لإجراء التَّحليل الإحصائيّ.

ثانياً: ثبات أداة الدّراسة (الاستبانة):

إنَّ نتائج أيَّة دراسة تكون قابلة للإعادة والتِّكرار, أي أنَّ الوثوق بنتائج دراسة ما يعتمد على درجة التَّوصُّل إلى ذات النَّتائج في الدِّراسات اللَّاحقة، وهذا ما يشار إليه بالثَّبات (الاتساق) أو درجة الاعتماد، حيث قدَّم (النجار, والنجار والزعبي, 2020) الثَّبات على أنَّه "مدى التَّوافق والاتِّساق في نتائج الاستبيان إذا طُبِّق أكثر من مرَّة، وفي ظروف مماثلة" وعليه تمَّ التَّأكُّد من مدى ثبات الاستبيان في قياس المتغيّرات من خلال احتساب قيمة معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)، حيث تكون النَّتيجة مقبولة إحصائيّاً، إذا كانت أكبر من (0.70)، وكلَّما اقتربت القيمة من (1) واحد أي 100%، دلَّ ذلك على درجات ثبات أعلى لأداة الدراسة (Sekaran & Bougie, 2016).

جدول (3) قيم معامل الاتساق الداخلي (Cronbach Alpha) لفقرات أداة الدراسة

المتغيّر	البعد	قيمة Cronbach Alpha	عدد الفقرات
IFRS 15	الاعتراف	0.869	7
	القياس	0.914	7
	الإفصاح	0.875	7

جميع فقرات	0.948	21

بناءً على النَّتائج في الجدول (3) لقيم معامل الاتِّساق الدَّاخلي كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لفقرات أداة الدِّراسة والتي تراوحت بين (86.9%–91.4%) بالإضافة إلى أنَّ قيمة كرونباخ ألفا لجميع الفقرات كانت (94.8%) وهي قيم أكبر من (70%)؛ لذا يمكن وصف أداة الدِّراسة بالثَّبات، وأنَّ البيانات التي تمَّ الحصول عليها مناسبة وتخضع لدرجة اعتمادية عالية، ويمكن الاعتماد عليها لإجراء التَّحليل الإحصائيّ.

11.3 اختبار التَّوزيع الطَّبيعيّ:

إنَّ الوسائل الأقرب ملاءمة لتحديد الأثر وسائل الإحصاء البارامتريّ (المعلميّ) (Statistics Parametric) كونها الأكثر ملاءمة لطبيعة البيانات، ويجب أن تتَّخذ المشاهدات في المجتمع شكل التَّوزيع الطَّبيعي (البناء, 2017). وعليه تمَّ فحص البيانات التي تمَّ جمعها، وذلك للتَّأكُّد أنَّها تقع تحت التَّوزيع الطَّبيعيّ أم لا، حيث تمَّ إجراء اختبار (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test)، والذي يُستَخدَم لاختبار توزيع البيانات طبيعيّاً عندما يكون عدد الحالات أكبر من (50) (أبو زيد, 2018), ومن شروط التَّوزيع الطَّبيعيّ أن تكون قيمة Sig للبيانات أكبر من (0.05) (Field, 2013).

جدول (4) التَّوزيع الطَّبيعيّ للبيانات بالاعتماد على اختبار (K-S)

المتغيّرات	K-S	Sig
– الاعتراف	1.091	0.185
– القياس	1.349	0.052
– الإفصاح	0.996	0.274
– العائد على الأصول	1.271	0.079
– العائد على حقوق الملكيَّة	1.314	0.066
– نسبة صافي الرِّبح إلى المبيعات	1.325	0.058

بناءً على بيانات الاختبار الموضَّحة في الجدول (4) والتي تشير إلى أنَّ توزيع البيانات كان طبيعيّاً، حيث كانت قيمة Sig أكبر من (0.05) لجميع متغيّرات الدِّراسة.

12.3 الأساليب الإحصائيَّة المستَخدَمة:

للإجابة عن تســاؤلات الدِّراســة واختبار فرضــيَّاتها، تمَّ اســتخدام برمجة الحزمة الإحصــائية للعلوم الاجتماعيَّة Statistical Package of Social Sciences (SPSS) في إجراء التَّحليل الوصفيّ والاستدلاليّ واختبار الفرضيَّات من خلال استخدام الأساليب الإحصائيَّة والموضَّحة في الشَّكل (1).

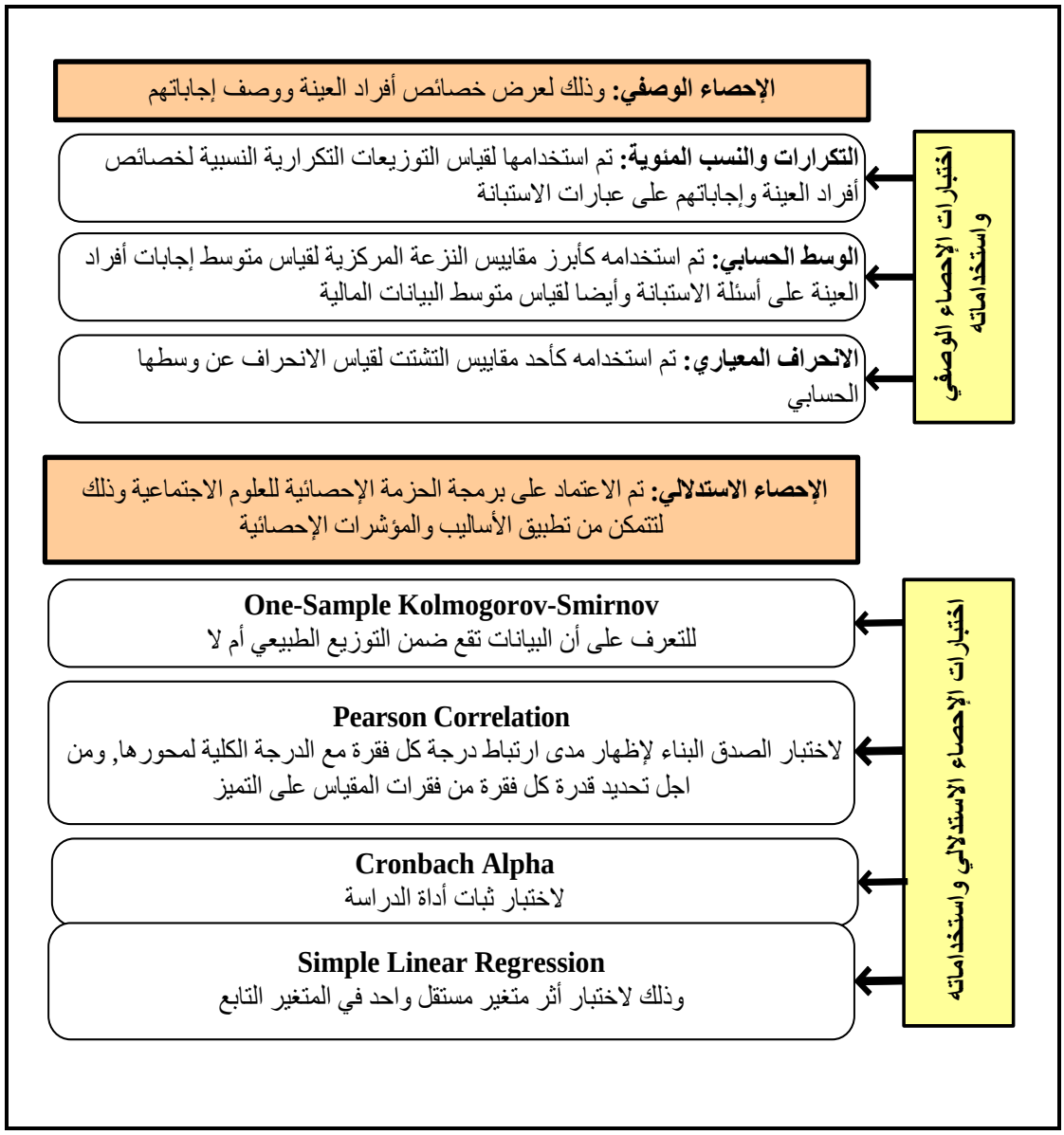

الشَّكل رقم (1) الأساليب الإحصائيَّة المستخدَمة في الدِّراسة

نتائج تحليل البيانات واختبار الفرضيَّات

تمهيد:

يتناول الفصل الرَّابع عمليَّة تحليل النَّتائج واختبار الفرضيَّات باستخدام الطُّرق الإحصائيَّة المتعدِّدة والمحدَّدة في منهجيَّة البحث العلميّ, إذ تمَّ استخدام برنامج (SPSS) لإجراء التَّحليل الإحصائيّ على البيانات التي تمَّ جمعها، وقد تمَّ استخدام كلٍّ من الإحصاء الوصفيّ والإحصاء الاستدلاليّ، وقد تمَّ التَّوصُّل إلى النَّتائج التَّالية:

وصف خصائص عيِّنة الدِّراسة:

يهدف هذا الجزء من الدِّراسة إلى بيان التِّكرارات والنِّسب المئويَّة للخصائص الديموغرافيَّة للأفراد المجيبين، والمتعلِّق بالقسم الأوَّل من الاستبانة, وفيما يلي توضيح لإجابات العيِّنة.

الجدول (5): توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الديموغرافية

المتغيِّر	الفئة	التِّكرار	النِّسبة المئويَّة
المؤهِّل العلميُّ	دبلوم	18	%20
	بكالوريوس	67	%74.4
	دبلوم عالي	–	–
	ماجستير	5	%5.6
	دكتوراه	–	–
	المجموع	**90**	**%100**
التَّخصص العلميُّ	محاسبة	77	%85.6
	اقتصاد	6	%6.7
	علوم ماليَّة ومصرفيَّة	5	%5.6
	إدارة أعمال	2	%2.2
	أخرى	–	–
	المجموع	**90**	**%100**
الخبرة العمليَّة	اقلُّ من 5 سنوات	13	%14.4
	5- اقلُّ من 10 سنوات	66	%73.3
	10- اقلُّ من 15 سنة	8	%8.9
	15 سنة فأكثر	3	%3.3
	المجموع	**90**	**%100**
الشَّهادات المهنيَّة	JCPA	5	%5.6
	CPA	–	–
	CMA	–	–

المتغيّر	الفئة	التّكرار	النِّسبة المئويَّة
	أخرى	–	–
	لا يحمل شهادة مهنية	85	%94.4
	المجموع	**90**	**%100**
المسمَّى الوظيفيُّ	مدير ماليٌّ	4	%4.4
	رئيس قسم المحاسبة	5	%5.6
	مدقِّق داخلي	26	%28.9
	محاسب	55	%61.1
	أخرى	–	–
	المجموع	**90**	**%100**

يظهر من الجدول (5) ما يلي:

- **المؤهِّل العلميُّ:** نلاحظ أنَّ أكثر تكرار لأفراد عيّنة الدِّراسة من حملة شهادة البكالوريوس بمقدار (67) فرداً وبنسبة مئويَّة (74.4%)، بينما حملة شهادة الماجستير هم الأقلُّ تكراراً بمقدار (5) أفراد وبنسبة مئويَّة (5.6%).
- **التَّخصُّص العلميُّ:** نلاحظ أنَّ أكثر تكرار لأفراد عيّنة الدِّراسة هم من المحاسبين بمقدار (77) فرداً وبنسبة مئوية (85.6%)، بينما مَن تخصُّصُهم إدارة أعمال كانوا الأقلَّ تكراراً بمقدار (2) فردان وبنسبة مئويَّة (2.2%).
- **سنوات الخبرة العملية:** تبيَّن أنَّ أكثر تكرار لأفراد عيّنة الدِّراسة للَّذين تتراوح خبرتهم بين 5– أقل من 10 سنوات بمقدار (66) فرداً, وبنسبة مئويَّة (73.3%)، بينما الذين تزيد خبرتهم عن 15 سنة كانوا الأقلَّ تكراراً بمقدار (3) أفراد, وبنسبة مئويَّة (3.3%).
- **الشَّهادات المهنيَّة:** تبيَّن أنَّ اغلب أفراد عيّنة الدِّراسة لا يحملون شهادات مهنيَّة بمقدار (85) فرداً, وبنسبة مئوية (94.4%)، بينما (5.6%) من أفراد عيّنة الدِّراسة يحملون شهادة (JCPA), وعددهم (5) أفراد.
- **المسمَّى الوظيفيُّ:** نلاحظ أنَّ أكثر تكرار لأفراد عيّنة الدِّراسة للمحاسبين بمقدار (55) فرداً وبنسبة مئويَّة (61.1%)، بينما المدراء الماليُّون، فقد كانوا الأقلَّ تكراراً بمقدار (4) أفراد، وبنسبة مئويَّة (4.4%).

وصف متغيّرات الدّراسة:

يتناول هذا الجزء وصفاً لمتغيّرات الدّراسة, حيث تمّ احتساب المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة، وبإجراء هذه الخطوات جاءت النّتائج على النّحو التّالي:

أوّلاً: وصف أبعاد المتغيّر المستقلّ (معيار (IFRS 15) الإيراد من العقود مع العملاء):

يتعلّق هذا الجزء من الدّراسة بوصف أبعاد المتغيّر المستقلّ (معيار IFRS 15 الإيراد من العقود مع العملاء) بغرض الحكم على درجة الموافقة, وتحديد الأهمّيّة النّسبيّة للفقرات, ومن ثَمّ الأهمّيّة النّسبيّة لكلّ بُعد، والموضّحة نتائجه في الجدول (6).

جدول (6) المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة والأهمّيّة النّسبيّة IFRS 15

IFRS 15	معيار الإيراد من العقود مع العملاء	المتوسّط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	النّسبة المئويّة	الأهمّيّة النّسبيّة	الرّتبة
	الاعتراف	4.030	0.6571	%80.6	مرتفعة	1
	القياس	3.925	0.7653	%78.5	مرتفعة	3
	الإفصاح	3.965	0.6954	%79.3	مرتفعة	2
	المقياس العامّ	**3.974**	**0.6412**	**%.79.4**	**مرتفعة**	

يتّضح من الجدول (6) أن قيم المتوسّطات الحسابيّة للمتغيّر المستقلّ (معيار IFRS 15 الإيراد من العقود مع العملاء) ذات درجات مرتفعة تراوحت ما بين (3.92–4.03), حيث حصل بعد (الاعتراف) على أعلاها، وبدرجة مرتفعة من الأهمّيّة النّسبيّة، وبعد (القياس) على أقلّها وبدرجة مرتفعة من الأهمّيّة النّسبيّة, وبلغ المؤشّر العامّ لمعيار IFRS 15 الإيراد من العقود مع العملاء (3.97) وبنسبة مئويّة (79.4%), وبهذا يتّضح أن مستوى الأهمّيّة النّسبيّة لاتّجاهات أفراد عيّنة الدّراسة نحو معيار IFRS 15 الإيراد من العقود مع العملاء في القطاع المبحوث جاءت ضمن المستوى المرتفع, وفيما يلي تفصيل لأبعاد معيار IFRS 15 الإيراد من العقود مع العملاء.

البعد الأوّل: الاعتراف.

يبيّن الجدول (7) المتوسّط الحسابيّ والانحراف المعياريّ والأهمّيّة النِّسبيّة لإجابات المبحوثين نحو فقرات (الاعتراف) والذي تمّ قياسه اعتماداً على (7) فقرات.

جدول (7) المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة والأهمّيّة النِّسبيّة لفقرات الاعتراف

A	الفقرات	المتوسّط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	الأهمّيّة النِّسبيّة	الرُّتبة
1	تقوم الشَّركة بتحديد الحقوق والالتزامات لكلّ طرف فيما يتعلّق بالسِّلع والخدمات المقدَّمة.	4.033	0.8670	مرتفعة	4
2	يتحقَّق الإيراد من العقود مع العملاء عندما يكون هنالك قناعة بإمكانيَّة تحصيل قيمة العقد مع العميل.	4.156	0.7777	مرتفعة	1
3	يقوم أطراف العقد بالالتزام بتنفيذ شروط العقد المتَّفق عليها، سواء شفهيَّة كانت أم مكتوبة.	4.067	0.8715	مرتفعة	3
4	تقوم الشَّركة بتحديد العائد المستحقّ لها مقابل تقديم السِّلع والخدمات للعميل مع الأخذ بعين الاعتبار قدرته على السَّداد.	4.100	0.8747	مرتفعة	2
5	تقوم الشَّركة بتحديد كافَّة الشّروط المتعلّقة بسداد قيمة البضائع والخدمات المقدَّمة من الشَّركة للعميل.	4.022	0.8343	مرتفعة	5
6	العقد في جوهره يُصنَّف بأنَّه عقد تجاريٌّ وذلك ممَّا له تأثير على توقيت ومقدار التَّدفقات النَّقديَّة للعقد.	3.944	0.9641	مرتفعة	6
7	تقوم الشَّركة في بداية العقد بتقييم البضائع والخدمات التي يراد تقديمها للعميل تبعا للعقد والتي تُعدُّ جزءاً من الوفاء بمتطلَّبات العقد.	3.889	0.9415	مرتفعة	7
المقياس العام		**4.030**	**0.6571**	**مرتفعة**	

يشير الجدول (7) إلى أنَّ الأهمّيَّة النِّسبيَّة للمتوسّط العامّ لفقرات (الاعتراف) قد جاءت ضمن المستوى المرتفع, إذ بلغ المتوسّط العامُّ (4.03) وبانحراف معياريّ (0.657), وقد جاءت الفقرة "يتحقَّق الإيراد من العقود مع العملاء عندما يكون هنالك قناعة بإمكانيَّة تحصيل قيمة العقد مع العميل" بالمرتبة الأولى بمتوسّط حسابيّ مقداره (4.156) وبالأهمّيَّة النِّسبيَّة المرتفعة, وبانحراف معياريّ مقداره (0.7777)، ومن ناحية أخرى حصلت الفقرة "تقوم الشَّركة في بداية العقد بتقييم البضائع والخدمات التي يراد تقديمها للعميل تبعاً للعقد والتي تعد جزءاً من الوفاء بمتطلَّبات العقد" على المرتبة الأخيرة وبمتوسّط حسابيّ (3.889) وبأهمّيَّة نسبيَّة مرتفعة وبانحراف معياريّ مقداره (0.9415).

البعد الثّاني: القياس.

يبيّن الجدول (8) المتوسّط الحسابيّ والانحراف المعياريّ والأهمّيّة النّسبيّة لإجابات المبحوثين نحو فقرات (القياس) والذي تمّ قياسه اعتماداً على (7) فقرات.

جدول (8) المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة والأهمّيّة النّسبيّة لفقرات القياس

B	الفقرات	المتوسّط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	الأهمّيّة النّسبيّة	الرّتبة
1	عند القيام بتأجيل الدّفع يتمّ تصنيف الإيرادات من بيع البضائع إلى سعر البيع النّقديّ وتتمّ معالجة الزّيادة بأنّها إيرادات فوائد.	3.989	0.8804	مرتفعة	2
2	تعترف الشّركة بالإيراد من بيع البضائع عند نقل السّيطرة على البضائع من الشّركة للعميل.	3.800	0.9853	مرتفعة	7
3	تقوم الشّركة بتوزيع إجماليّ سعر المعاملة إذا كان العقد يحتوي إجماليّ الإيرادات بناءً على سعر البيع المنفصل لكلّ بند من بنود الإيرادات.	3.933	0.9338	مرتفعة	4
4	تقوم الشّركة بقياس العوض غير النّقدي بالقيمة العادلة.	4.000	0.9715	مرتفعة	1
5	على الشّركة عند تحديد قيمة العقد أن تأخذ بعين الاعتبار شروط العقد والممارسات التّجاريّة.	3.911	0.9557	مرتفعة	5
6	عند وجود خصم إجمالي فإنه يتم توزيعه على بنود العقد بناءً على أسعار البيع وبصورة متناسبة.	3.900	0.9247	مرتفعة	6
7	تقوم الشّركة بقياس العوض النّقديّ المتغيّر بالقيمة المتوقّعة.	3.944	0.9405	مرتفعة	3
المقياس العامّ		**3.925**	**0.7653**	**مرتفعة**	

يشير الجدول (8) إلى أنّ الأهمّيّة النّسبيّة للمتوسّط العامّ لفقرات (القياس) قد جاءت ضمن المستوى المرتفع, إذ بلغ المتوسّط العامّ (3.925) وبانحراف معياريّ (0.7653), وقد جاءت الفقرة "تقوم الشّركة بقياس العوض غير النّقديّ بالقيمة العادلة" بالمرتبة الأولى بمتوسّط حسابيّ مقداره (4) وبأهمّيّة نسبيّة مرتفعة, وبانحراف معياريّ مقداره (0.9715)، ومن ناحية أخرى حصلت الفقرة "تعترف الشّركة بالإيراد من بيع البضائع عند نقل السّيطرة على البضائع من الشّركة للعميل" على المرتبة الأخيرة وبمتوسّط حسابيّ (3.8) وبأهمّيّة نسبيّة مرتفعة وبانحراف معياريّ مقداره (0.9853).

البعد الثَّالث: الإفصاح.

يبين الجدول (9) المتوسّط الحسابيَّ والانحراف المعياريَّ والأهمِّيَّة النِّسبيَّة لإجابات المبحوثين نحو فقرات (الإفصاح) والذي تمَّ قياسه اعتماداً على (7) فقرات.

جدول (9) المتوسِّطات الحسابيَّة والانحرافات المعياريَّة والأهمِّيَّة النِّسبيَّة لفقرات الإفصاح

C	الفقرات	المتوسّط الحسابيُّ	الانحراف المعياريُّ	الأهمِّيَّة النِّسبيَّة	الرُّتبة
1	تقوم الشَّركة بالإفصاح عن الإرشادات والأحكام الهامَّة التي تمارسها عند تطبيق المعيار على العقود مع العملاء.	3.967	0.9295	مرتفعة	3
2	تتَّبع الشَّركة مبدأ الشُّموليَّة في متطلَّبات الإفصاح عن المعلومات الكمِّيَّة المرتبطة بالعقود بين الشَّركة والعميل.	3.878	0.9220	مرتفعة	7
3	تتَّبع الشَّركة مبدأ الشُّموليَّة في متطلَّبات الإفصاح عن المعلومات النَّوعيَّة المرتبطة بالعقود بين الشَّركة والعميل.	3.911	0.9198	مرتفعة	6
4	تقوم الشَّركة بالإفصاح عن الأحكام الجوهريَّة المستخدِمة للاعتراف بالإيراد، وأيَّة تغيُّرات تطرأ عليها.	4.022	0.9116	مرتفعة	2
5	تقوم الشَّركة بالإفصاح بشكل مستقلٍّ عن الإيراد النَّاشئ من العقود مع العملاء وتفصله عن مصادر إيراداتها الأخرى.	3.967	0.9174	مرتفعة	4
6	تقوم الشَّركة بالإفصاح عن الأرصدة الافتتاحيَّة والختاميَّة الخاصَّة بالمبالغ المستحقَّة التحصيل وأصول العقد والتزاماته.	4.056	0.8914	مرتفعة	1
7	تقوم الشَّركة بالإفصاح عن الطُّرق المتَّبعة لإثبات الإيراد وكيفيَّة تطبيقها.	3.956	0.9470	مرتفعة	5
المقياس العامُّ		**3.965**	**0.6954**	**مرتفعة**	

يشير الجدول (9) إلى أنَّ الأهمِّيَّة النِّسبيَّة للمتوسّط العامّ لفقرات (الإفصاح) قد جاءت ضمن المستوى المرتفع, إذ بلغ المتوسّط العامُّ (3.965) وبانحراف معياري (0.6954), وقد جاءت الفقرة "تقوم الشَّركة بالإفصاح عن الأرصدة الافتتاحيَّة والختاميَّة الخاصَّة بالمبالغ المستحقَّة التَّحصيل وأصول العقد والتزاماته" بالمرتبة الأولى بمتوسّط حسابيٍّ مقداره (4.056) وبأهمِّيَّة نسبيَّة مرتفعة, وبانحراف معياريٍّ مقداره (0.8914)، ومن ناحية أخرى حصلت الفقرة "تتَّبع الشَّركة مبدأ الشُّموليَّة في متطلَّبات الإفصاح عن المعلومات الكمِّيَّة المرتبطة بالعقود بين الشَّركة والعميل" على المرتبة الأخيرة وبمتوسّط حسابيٍّ (3.878) وبأهمِّيَّة نسبيَّة مرتفعة وبانحراف معياريٍّ مقداره (0.922).

ثانيا: وصف أبعاد المتغيّر التَّابع (الرّبحيَّة).

لقد تمَّ استخراج الوسط الحسابيّ والانحراف المعياريّ وأعلى قيمة وأدنى قيمة لوصف المتغيّر التَّابع خلال فترة الدِّراسة الممتدة من (2018-2019) وكانت النَّتائج كما يلي:

- **الإحصاء الوصفيُّ للعائد على الأصول:**

الجدول (10) الإحصاء الوصفيُّ للعائد على الأصول للفترة (2018-2019) في الشَّركات الصِّناعيَّة المدرجة في بورصة عمان

السَّنوات	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتوسِّط الحسابيُّ	الانحراف المعياريّ	حجم العيّنة
2018	-0.230	0.125	-0.01681	0.092404	45
2019	-0.360	0.141	-0.02011	0.114220	45
الكلي	**-0.360**	**0.141**	**-0.01846**	**0.103314**	**90**

بلغ المتوسِّط الحسابيُّ لمعدل العائد على الأصول خلال الفترة (2018-2019) (-0.01846) وبانحراف معياريّ (0.103314) وأدنى قيمة كانت (-0.360) تعود للشَّركة الأردنيَّة للصِّناعات الخشبيَّة جوايكو في عام (2019), وأعلى قيمة كانت (0.141) تعود لشركة الزُّيوت النَّباتيَّة الأردنيَّة في عام (2019).

- **الإحصاء الوصفيُّ للعائد على حقوق الملكيَّة:**

الجدول (11) الإحصاء الوصفيُّ للعائد على حقوق الملكيَّة للفترة (2018-2019) في الشَّركات الصِّناعيَّة المدرجة في بورصة عمَّان

السَّنوات	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتوسِّط الحسابيُّ	الانحراف المعياريّ	حجم العيّنة
2018	-0.565	0.572	-0.00261	0.191844	45
2019	-0.735	0.858	-0.02167	0.245856	45
الكلي	**-0.735**	**0.858**	**-0.01214**	**0.219477**	**90**

بلغ المتوسِّط الحسابيُّ لمعدل العائد على حقوق الملكيَّة خلال الفترة (2018-2019) (-0.01214) وبانحراف معياريّ (0.21947) وأدنى قيمة كانت (-0.735) تعود الأردنيَّة للصِّناعات الخشبيَّة جوايكو في عام (2019), وأعلى قيمة كانت (0.858) تعود لمصانع الاسمنت الأردنيَّة في عام (2019).

- **الإحصاء الوصفيُ لنسبة صافي الرّبح إلى المبيعات:**

الجدول (12) الإحصاء الوصفيُ لنسبة صافي الرّبح إلى المبيعات للفترة (2018-2019) في الشَّركات الصِّناعيَّة المدرجة في بورصة عمَّان

السَّنوات	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتوسِّط الحسابيُ	الانحراف المعياريُ	حجم العيِّنة
2018	-0.658	0.645	-0.05540	0.254577	45
2019	-0.695	0.453	-0.04585	0.258278	45
الكلي	**-0.695**	**0.645**	**-0.05063**	**0.255035**	**90**

بلغ المتوسِّط الحسابيُ لنسبة صافي الرِّبح إلى المبيعات خلال الفترة (2018-2019) (0.05063) وبانحراف معياريٍ (0.255035) وأدنى قيمة كانت (0.695-) تعود للأردنيَّة لصناعة الأنابيب في عام (2019), وأعلى قيمة كانت (0.645) تعود لمصانع الاجواخ الأردنيَّة في عام (2018).

نتائج اختبار الفرضيَّة الفرعيَّة (1):

$H_{0.1}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيَّة لتطبيق المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) الإيراد من العقود مع العملاء (الاعتراف) على ربحيَّة الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامة مقيساً (بالعائد على الأصول) المُدرَجة في بورصة عمَّان.

تمَّ اختبار هذه الفرضيَّة باستخدام اختبار (Simple Linear Regression) وهو ما يمثِّل الإجابة عن السُّؤال الأوَّل في مشكلة الدِّراسة، وكانت نتائجه كما هي موضَّحة في الجدول (13) .

جدول (13) نتائج اختبار أثر الاعتراف على العائد على الأصول

المتغيِّر التَّابع	المتغيِّر	معاملات الانحراف المعياريّ Unstandardized Coefficients		المعاملات المعياريَّة Standardized Coefficients	قيمة (T) المحسوبة	T. Sig
		معامل B الثَّابت	الخطأ المعياريُ	معامل بيتا β		
العائد على الأصول	الثَّابت (Constant)	-0.176	0.066		2.653	0.009
	الاعتراف	0.039	0.016	0.248	2.105	*0.018

معامل الارتباط R	معامل التَّحديد R^2	قيمة F المحسوبة	F. Sig
0.248	0.062	5.785	*0.018

*معنوي عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

قيمة T الجدوليَّة= (1.987) DF= 89

يوضح الجدول (13) نتائج الاختبار الإحصائيّ لنموذج هذه الفرضيَّة والمتمثِّل بالاعتراف كمتغيِّر مستقلّ ومتغيِّر تابع واحد يمثِّل العائد على الأصول.

ويلاحظ من الجدول أعلاه أنَّ معامل الارتباط R=(24.8%)؛ ممَّا يشير إلى وجود علاقة ضعيفة بين الاعتراف والعائد على الأصول في الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامَّة المدرَجة في بورصة عمَّان. وتشير قيمة معامل التَّحديد (R^2=0.062) إلى أنَّ الاعتراف قد فسَّر ما نسبته (6.2%) من التَّباين الحاصل في العائد على الأصول.

ويُلاحَظ وجود أثر ذي دلالة إحصـــائيَّة للاعتراف في المتغيِّر التَّابع العائد على الأصـــول, من خلال قيمة (T. Sig) والبالغة (0.018)، وهي اقلُّ من (0.05)، وأيضاً من خلال قيمة (T) المحسوبة وقيمتها (2.105) وهي أكبر من قيمتها الجدوليَّة (1.987) وهو ما يمثل أيضـاً معنويَّة هذا الأنموذج عند درجة حرِّيَّة واحدة، وبناء على ما سبق لا نسـتطيع قبول الفرضـيَّة العدميَّة (H_0)، ونقبل الفرضـيَّة البديلة (H_a) القائلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصـــائيَّة عند مســـتوى الدَّلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق المعيار الدَّوليّ للتقارير المالية (IFRS 15) الإيراد من العقود مع العملاء (الاعتراف) على ربحيَّة الشَّـركات الصِّـناعيَّة المسـاهمة العامَّة مقيساً (بالعائد على الأصـول) المدرجة في بورصة عمَّان.

نتائج اختبار الفرضيَّة الفرعيَّة (2):

$H_{0.2}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيَّة لتطبيق المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) الإيراد من العقود مع العملاء (الاعتراف) على ربحيَّة الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامَّة مقيساً (بالعائد على حقوق الملكيَّة) المدرجة في بورصة عمَّان .

تم اختبار هذه الفرضـيَّة باسـتخدام اختبار (Simple Linear Regression) وهو ما يمثِّل الإجابة عن السُّؤال الثَّاني في مشـكلة الدِّراسة، وكانت نتائجه كما هي موضَّحة في الجدول (14) .

جدول (14) نتائج اختبار أثر الاعتراف على العائد على حقوق الملكيَّة

المتغيِّر التَّابع	المتغيِّر	معاملات الانحراف المعياريّ Unstandardized Coefficients		المعاملات المعياريَّة Standardized Coefficients	قيمـة (T) المحسوبة	T. Sig
		معـامـل B الثابت	الـخـطـأ المعياري	معامل بيتا β		
العـائـد عـلـى حقوق الملكيَّة	الثَّابت (Constant)	-0.318	0.142		-2.249	0.027
	الاعتراف	0.076	0.035	0.227	2.191	*0.031

معامل الارتباط R	معامل التَّحديد R^2	قيمة F المحسوبة	F. Sig
0.227	0.052	4.802	*0.031

*معنويٌّ عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

قيمة T الجدوليَّة= (1.987)	DF= 89

يوضِّـح الجدول (14) نتائج الاختبار الإحصـائيّ لنموذج هذه الفرضـيَّة والمتمثِّل بالاعتراف كمتغيِّر مسـتقلٍ ومتغيِّر تابع واحد، يمثِّل العائد على حقوق الملكيَّة.

ويلاحَظ من الجدول أعلاه أنَّ معامل الارتباط R=(22.7%)؛ ممَّا يشـير إلى وجود علاقة ضـعيفة بين الاعتراف والعائد على حقوق الملكيَّة في الشَّـركات الصِّـناعيَّة المسـاهمة العامَّة المدرجة في بورصـة عمَّان. وتشـير قيمة معامل التَّحديد (R^2=0.052) إلى أنَّ الاعتراف قد فسَّر ما نسبته (5.2%) من التَّباين الحاصل في العائد على حقوق الملكيَّة.

ويلاحَظ وجود أثر ذي دلالة إحصـــائيَّة للاعتراف في المتغيِّر التَّابع العائد على حقوق الملكيَّة, من خلال قيمة (T. Sig) والبالغة (0.031) وهي أقلُّ من (0.05) وأيضاً من خلال قيمة (T) المحسوبة وقيمتها (2.191) وهي أكبر من قيمتها الجدوليَّة (1.987) وهو ما يمثِّل أيضـاً معنويَّة هذا الأنموذج عند درجة حرِّيَّة واحدة، وبناءً على ما سـبق، لا نسـتطيع قبول الفرضـيَّة العدميَّة (H_0)، ونقبل الفرضـيَّة البديلة (H_a) القائلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصـــائيَّة عند مســـتوى الدَّلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15)

الإيراد من العقود مع العملاء (الاعتراف) على ربحيَّة الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامة مقيساً (بالعائد على حقوق الملكيَّة) المدرجة في بورصة عمَّان.

نتائج اختبار الفرضيَّة الفرعيَّة (3):

$H_{O.3}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيَّة لتطبيق المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) الإيراد من العقود مع العملاء (الاعتراف) على ربحيَّة الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامَّة مقيساً (نسبة صافي الرِّبح إلى المبيعات) المدرجة في بورصة عمَّان .

تمَّ اختبار هذه الفرضيَّة باستخدام اختبار (Simple Linear Regression) وهو ما يمثِّل الإجابة عن السُّؤال الثَّالث في مشكلة الدِّراسة، وكانت نتائجه كما هي موضَّحة في الجدول (15) .

جدول (15) نتائج اختبار أثر الاعتراف على نسبة صافي الرِّبح إلى المبيعات

المتغيِّر التَّابع	المتغيِّر	معاملات الانحراف المعياريّ Unstandardized Coefficients		المعاملات المعياريَّة Standardized Coefficients	قيمة (T) المحسوبة	T. Sig
		معامل B الثابت	الخطأ المعياري	معامل بيتا β		
نسبة صافي الرِّبح إلى المبيعات	الثَّابت (Constant)	-0.461	0.163		-2.831	0.00
	الاعتراف	0.102	0.040	0.263	2.553	*0.012

معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة	F. Sig
0.263	0.069	6.520	*0.012

*معنويٌّ عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

قيمة T الجدوليَّة= (1.987) DF= 89

يوضِّح الجدول (15) نتائج الاختبار الإحصائيّ لنموذج هذه الفرضيَّة، والمتمثِّل بالاعتراف كمتغيِّر مستقلٍ ومتغيِّر تابع واحد يمثِّل نسبة صافي الرِّبح إلى المبيعات.

ويلاحظ من الجدول أعلاه أنَّ معامل الارتباط R=(26.3%) ممَّا يشير إلى وجود علاقة ضعيفة بين الاعتراف ونسبة صافي الرِّبح إلى المبيعات في الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامَّة المدرجة في بورصة عمَّان. وتشير قيمة معامل التَّحديد (R^2=0.069) إلى أنَّ الاعتراف قد فسَّر ما نسبته (6.9%) من التَّباين الحاصل في نسبة صافي الرِّبح إلى المبيعات.

ويلاحَظ وجود أثر ذي دلالة إحصائيَّة للاعتراف في المتغيِّر التَّابع لنسبة صافي الرِّبح إلى المبيعات, من خلال قيمة (T. Sig) والبالغة (0.012) وهي أقلُّ من (0.05) وأيضاً من خلال قيمة (T) المحسوبة وقيمتها (2.553) وهي أكبر من قيمتها الجدوليَّة (1.987) وهو ما يمثِّل أيضاً معنويَّة هذا الأنموذج عند درجة حرِّيَّة واحدة، وبناءً على ما سبق لا نستطيع قبول الفرضيَّة العدميَّة (H_O)، ونقبل الفرضيَّة البديلة (H_a) القائلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائيَّة عند مستوى الدَّلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) الإيراد من العقود مع العملاء (الاعتراف) على ربحيَّة الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامَّة مقيساً (بنسبة صافي الرِّبح إلى المبيعات) المدرجة في بورصة عمَّان.

نتائج اختبار الفرضيَّة الفرعيَّة (4):

$H_{O.4}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيَّة لتطبيق المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) الإيراد من العقود مع العملاء (القياس) على ربحيَّة الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامَّة مقيساً (بالعائد على الأصول) المدرجة في بورصة عمَّان .

تمَّ اختبار هذه الفرضيَّة باستخدام اختبار (Simple Linear Regression) وهو ما يمثِّل الإجابة عن السؤال الرَّابع في مشكلة الدِّراسة، وكانت نتائجه كما هي موضَّحة في الجدول (16) .

جدول (16) نتائج اختبار أثر القياس على العائد على الأصول

المتغيِّر التَّابع	المتغيِّر	معاملات الانحراف المعياري Unstandardized Coefficients		المعاملات المعيارية Standardized Coefficients	قيمة (T) المحسوبة	T. Sig
		معامل B الثَّابت	الخطأ المعياريُّ	معامل بيتا β		
العائد على الأصول	الثَّابت (Constant)	-0.165	0.055		-2.981	0.004
	القياس	0.037	0.014	0.276	2.397	*0.008

معامل الارتباط R	معامل التَّحديد R^2	قيمة F المحسوبة	F. Sig
0.276	0.076	7.274	*0.008

*معنويٌّ عند مستوى (α≤0.05)

قيمة T الجدولية= (1.987) DF= 89

يوضِّح الجدول (16) نتائج الاختبار الإحصائيّ لنموذج هذه الفرضيَّة والمتمثِّل بالقياس كمتغيِّر مستقلٍ ومتغيِّر تابع واحد يمثِّل العائد على الأصول.

ويلاحَظ من الجدول أعلاه أنَّ معامل الارتباط R=(27.6%) ممَّا يشير إلى وجود علاقة ضعيفة بين القياس والعائد على الأصول في الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامَّة المدرجة في بورصة عمَّان. وتشير قيمة معامل التَّحديد (R^2=0.076) إلى أنَّ القياس قد فسر ما نسبته (7.6%) من التَّباين الحاصل في العائد على الأصول.

ويلاحَظ وجود أثر ذي دلالة إحصائيَّة للقياس في المتغيِّر التَّابع العائد على الأصول, من خلال قيمة (T. Sig) والبالغة (0.008) وهي أقلُّ من (0.05) وأيضاً من خلال قيمة (T) المحسوبة وقيمتها (2.397) وهي أكبر من قيمتها الجدوليَّة (1.987) وهو ما يمثِّل أيضاً معنويَّة هذا الأنموذج عند درجة حرِّيَّة واحدة، وبناءً على ما سبق لا نستطيع قبول الفرضيَّة العدميَّة (H_0)، ونقبل الفرضيَّة البديلة (H_a) القائلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائيَّة عند مستوى الدَّلالة (α≤0.05) لتطبيق المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) الإيراد من العقود مع العملاء (القياس) على ربحيَّة الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامَّة مقيساً (بالعائد على الأصول) المدرجة في بورصة عمَّان.

نتائج اختبار الفرضيَّة الفرعيَّة (5):

$H_{0.5}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيَّة لتطبيق المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) الإيراد من العقود مع العملاء (القياس) على ربحيَّة الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامَّة مقيساً (بالعائد على حقوق الملكيَّة) المدرجة في بورصة عمَّان .

تمَّ اختبار هذه الفرضيَّة باستخدام اختبار (Simple Linear Regression) وهو ما يمثِّل الإجابة عن السُّؤال الخامس في مشكلة الدِّراسة، وكانت نتائجه كما هي موضَّحة في الجدول (17).

جدول (17) نتائج اختبار أثر القياس على العائد على حقوق الملكيَّة

المتغيِّر التَّابع	المتغيِّر	معاملات الانحراف المعياريُّ Unstandardized Coefficients	المعاملات المعياريَّة Standardized Coefficients	قيمة (T) المحسوبة	T. Sig

		معامل B الثّابت	الخطأ المعياريّ	معامل بيتا β		
العائد على حقوق الملكيّة	الثّابت (Constant)	-0.139	0.121		-1.148	0.254
	القياس	0.032	0.030	0.113	1.068	0.289
معامل الارتباط R		معامل التحديد R^2		قيمة F المحسوبة		F. Sig
0.113		0.013		1.140		0.289
*معنويٌّ عند مستوى (α≤0.05)						
قيمة T الجدوليّة= (1.987)		DF= 89				

يوضّح الجدول (17) نتائج الاختبار الإحصائيّ لنموذج هذه الفرضيّة والمتمثّل بالقياس كمتغيّر مستقلّ ومتغيّر تابع واحد يمثّل العائد على حقوق الملكيّة.

ويلاحظ من الجدول أعلاه أنّ معامل الارتباط R=(11.3%) ممّا يشير إلى وجود علاقة ضعيفة بين القياس والعائد على حقوق الملكيّة في الشّركات الصّناعيّة المساهمة العامّة المدرجة في بورصة عمّان. وتشير قيمة معامل التّحديد (R^2=0.013) إلى أنّ القياس قد فسّر ما نسبته (1.3%) من التّباين الحاصل في العائد على حقوق الملكيّة.

ويلاحظ عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائيّة للقياس في المتغيّر التّابع العائد على حقوق الملكيّة, من خلال قيمة (T. Sig) والبالغة (0.289) وهي أكبر من (0.05) وأيضاً من خلال قيمة (T) المحسوبة وقيمتها (1.068) وهي أقل من قيمتها الجدوليّة (1.987) وهو ما يمثّل عدم معنويّة هذا الأنموذج عند درجة حرّيّة واحدة، وبناءً على ما سبق لا نستطيع قبول الفرضيّة البديلة (H_a)، ونقبل الفرضيّة العدميّة (H_o) القائلة: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة (α≤0.05) لتطبيق المعيار الدّوليّ للتّقارير الماليّة (IFRS 15) الإيراد من العقود مع العملاء (القياس) على ربحيّة الشّركات الصّناعيّة المساهمة العامّة مقيساً (بالعائد على حقوق الملكيّة) المدرجة في بورصة عمّان.

نتائج اختبار الفرضية الفرعيّة (6):

$H_{0.6}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لتطبيق المعيار الدّوليّ للتّقارير الماليّة (IFRS 15) الإيراد من العقود مع العملاء (القياس) على ربحيّة الشّركات الصّناعيّة المساهمة العامّة مقيساً (بنسبة صافي الرّبح إلى المبيعات) المدرجة في بورصة عمّان.

تم اختبار هذه الفرضيّة باستخدام اختبار (Simple Linear Regression) وهو ما يمثّل الإجابة عن السّؤال السّادس في مشكلة الدّراسة، وكانت نتائجه كما هي موضّحة في الجدول (18).

جدول (18) نتائج اختبار أثر القياس على نسبة صافي الرّبح إلى المبيعات

المتغيّر التّابع	المتغيّر	معاملات الانحراف المعياريّ Unstandardized Coefficients		المعاملات المعياريّة Standardized Coefficients	قيمة (T) المحسوبة	T. Sig
		معامل B الثابت	الخطأ المعياريّ	معامل بيتا β		
نسبة صافي الرّبح إلى المبيعات	الثابت (Constant)	-0.382	0.137		-2.780	0.007
	القياس	0.084	0.034	0.253	2.456	*0.016
معامل الارتباط R		معامل التحديد R^2		قيمة F المحسوبة		F. Sig

0.253	0.064	6.034	*0.016
*معنويٌّ عند مستوى (α≤0.05)			
قيمة T الجدوليَّة= (1.987)	DF= 89		

يوضِّح الجدول (18) نتائج الاختبار الإحصائيّ لنموذج هذه الفرضيَّة والمتمثِّل بالقياس كمتغيِّر مستقلّ ومتغيِّر تابع واحد يمثِّل نسبة صافي الرِّبح إلى المبيعات.

ويلاحظ من الجدول أعلاه أنَّ معامل الارتباط R=(25.3%) ممَّا يشير إلى وجود علاقة ضعيفة بين القياس ونسبة صافي الرِّبح إلى المبيعات في الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامَّة المدرجة في بورصة عمَّان. وتشير قيمة معامل التَّحديد (R^2=0.064) إلى أنَّ القياس قد فسَّر ما نسبته (6.4%) من التَّباين الحاصل في نسبة صافي الرِّبح إلى المبيعات.

ويلاحظ وجود أثر ذي دلالة إحصائيَّة للقياس في المتغيِّر التَّابع لنسبة صافي الرِّبح إلى المبيعات, من خلال قيمة (T. Sig) والبالغة (0.016) وهي أقلُّ من (0.05) وأيضاً من خلال قيمة (T) المحسوبة وقيمتها (2.456) وهي أكبر من قيمتها الجدوليَّة (1.987) وهو ما يمثِّل أيضاً معنويَّة هذا الأنموذج عند درجة حرِّيَّة واحدة، وبناءً على ما سبق لا نستطيع قبول الفرضيَّة العدميَّة (H_O)، ونقبل الفرضيَّة البديلة (H_a) القائلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائيَّة عند مستوى الدَّلالة (α≤0.05) لتطبيق المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) الإيراد من العقود مع العملاء (القياس) على ربحيَّة الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامَّة مقيساً (بنسبة صافي الرِّبح إلى المبيعات) المدرجة في بورصة عمَّان.

نتائج اختبار الفرضيَّة الفرعيَّة (7):

$H_{O.7}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيَّة لتطبيق المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) الإيراد من العقود مع العملاء (الإفصاح) على ربحيَّة الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامَّة مقيساً (بالعائد على الأصول) المدرجة في بورصة عمَّان.

تمَّ اختبار هذه الفرضيَّة باستخدام اختبار (Simple Linear Regression) وهو ما يمثِّل الإجابة عن السُّؤال السَّابع في مشكلة الدِّراسة وكانت نتائجه كما هي موضَّحة في الجدول (19).

جدول (19) نتائج اختبار أثر الإفصاح على العائد على الأصول

المتغيِّر التَّابع	المتغيِّر	معاملات الانحراف المعياريّ Unstandardized Coefficients		المعاملات المعياريَّة Standardized Coefficients	قيمة (T) المحسوبة	T. Sig
		معامل B الثابت	الخطأ المعياري	معامل بيتا β		
العائد على الأصول	الثَّابت (Constant)	-0.167	0.062		-2.710	0.008
	الإفصاح	0.038	0.015	0.252	2.447	*0.016

معامل الارتباط R	معامل التَّحديد R^2	قيمة F المحسوبة	F. Sig
0.252	0.064	5.989	*0.016
*معنويٌّ عند مستوى (α≤0.05)			
قيمة T الجدوليَّة= (1.987)	DF= 89		

يوضِّح الجدول (19) نتائج الاختبار الإحصائيّ لنموذج هذه الفرضيَّة والمتمثِّل بالإفصاح كمتغيّر مستقلّ ومتغيّر تابع واحد يمثِّل العائد على الأصول.

ويلاحَظ من الجدول أعلاه أن معامل الارتباط R=(25.2%) ممَّا يشير إلى وجود علاقة ضعيفة بين الإفصاح والعائد على الأصول في الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامَّة المدرجة في بورصة عمَّان. وتشير قيمة معامل التَّحديد (R^2=0.064) إلى أنَّ الإفصاح قد فسَّر ما نسبته (6.4%) من التَّباين الحاصل في العائد على الأصول.

ويلاحظ وجود أثر ذي دلالة إحصائيَّة للإفصاح في المتغيّر التَّابع العائد على الأصول, من خلال قيمة (T. Sig) والبالغة (0.016) وهي أقلُّ من (0.05) وأيضاً من خلال قيمة (T) المحسوبة وقيمتها (2.447) وهي أكبر من قيمتها الجدوليَّة (1.987) وهو ما يمثِّل أيضاً معنويَّة هذا الأنموذج عند درجة حرِّيَّة واحدة، وبناءً على ما سبق لا نستطيع قبول الفرضيَّة العدميَّة (H_0)، ونقبل الفرضيَّة البديلة (H_a) القائلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائيَّة عند مستوى الدَّلالة (α≤0.05) لتطبيق المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) الإيراد من العقود مع العملاء (الإفصاح) على ربحيَّة الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامَّة مقيساً (بالعائد على الأصول) المدرجة في بورصة عمَّان.

نتائج اختبار الفرضيَّة الفرعيَّة (8):

$H_{o.8}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيَّة لتطبيق المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) الإيراد من العقود مع العملاء (الإفصاح) على ربحيَّة الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامَّة مقيساً (بالعائد على حقوق الملكيَّة) المدرجة في بورصة عمَّان.

تمَّ اختبار هذه الفرضيَّة باستخدام اختبار (Simple Linear Regression) وهو ما يمثِّل الإجابة عن السُّؤال الثَّامن في مشكلة الدِّراسة، وكانت نتائجه كما هي موضَّحة في الجدول (20) .

جدول (20) نتائج اختبار أثر الإفصاح على العائد على حقوق الملكيَّة

المتغيّر التَّابع	المتغيّر	معاملات الانحراف المعياري Unstandardized Coefficients		المعاملات المعياريَّة Standardized Coefficients	قيمة (T) المحسوبة	T. Sig
		معامل B الثَّابت	الخطأ المعياريُّ	معامل بيتا β		
العائد على حقوق الملكيَّة	الثابت (Constant)	-0.334	0.131		-2.552	0.012
	الإفصاح	0.081	0.033	0.257	2.496	*0.014

معامل الارتباط R	معامل التَّحديد R^2	قيمة F المحسوبة	F. Sig
0.257	0.066	6.232	*0.014

*معنويٌّ عند مستوى (α≤0.05)

قيمة T الجدوليَّة= (1.987)	DF= 89

يوضِّح الجدول (20) نتائج الاختبار الإحصائيّ لنموذج هذه الفرضيَّة والمتمثِّل بالإفصاح كمتغيّر مستقلّ ومتغيّر تابع واحد يمثِّل العائد على حقوق الملكيَّة.

ويلاحظ من الجدول أعلاه أنَّ معامل الارتباط R=(25.7%) ممَّا يشير إلى وجود علاقة ضعيفة بين الإفصاح والعائد على حقوق الملكيَّة في الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامَّة المدرجة في بورصة عمَّان. وتشير قيمة معامل التَّحديد (R^2=0.066) إلى أنَّ الإفصاح قد فسَّر ما نسبته (6.6%) من التَّباين الحاصل في العائد على حقوق الملكيَّة.

ويلاحظ وجود أثر ذي دلالة إحصائيَّة للإفصاح في المتغيّر التَّابع العائد على حقوق الملكيَّة, من خلال قيمة (T. Sig) والبالغة (0.014) وهي أقلُّ من (0.05) وأيضاً من خلال قيمة (T) المحسوبة وقيمتها (2.496) وهي أكبر من قيمتها الجدوليَّة (1.987) وهو ما

يمثِّل أيضاً معنويَّة هذا الأنموذج عند درجة حرِّيَّة واحدة، وبناءً على ما سبق لا نستطيع قبول الفرضيَّة العدميَّة (H_0)، ونقبل الفرضيَّة البديلة (H_a) القائلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائيَّة عند مستوى الدَّلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) الإيراد من العقود مع العملاء (الإفصاح) على ربحيَّة الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامَّة مقيساً (بالعائد على حقوق الملكيَّة) المدرجة في بورصة عمَّان.

نتائج اختبار الفرضيَّة الفرعيَّة (9):

$H_{0.9}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيَّة لتطبيق المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) الإيراد من العقود مع العملاء (الإفصاح) على ربحيَّة الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامة مقيساً (بنسبة صافي الرِّبح إلى المبيعات) المدرجة في بورصة عمَّان .

تم اختبار هذه الفرضيَّة باستخدام اختبار (Simple Linear Regression) وهو ما يمثِّل الإجابة عن السُّؤال التَّاسع في مشكلة الدِّراسة وكانت نتائجه كما هي موضَّحة في الجدول (21) :

جدول (21) نتائج اختبار أثر الإفصاح على نسبة صافي الرِّبح إلى المبيعات

المتغيِّر التَّابع	المتغيِّر	معاملات الانحراف المعياريّ Unstandardized Coefficients		المعاملات المعياريَّة Standardized Coefficients	قيمة (T) المحسوبة	T. Sig
		معامل B الثَّابت	الخطأ المعياريُّ	معامل بيتا β		
نسبة صافي الرِّبح إلى المبيعات	الثَّابت (Constant)	-0.342	0.154		-2.216	0.029
	الإفصاح	0.073	0.038	0.200	1.916	0.059

معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة	F. Sig
0.200	0.040	3.672	0.059
*معنويٌّ عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)			
قيمة T الجدوليَّة= (1.987)	DF= 89		

يوضِّح الجدول (21) نتائج الاختبار الإحصائيّ لنموذج هذه الفرضيَّة، والمتمثِّل بالإفصاح كمتغيِّر مستقلّ ومتغيِّر تابع واحد يمثِّل نسبة صافي الرِّبح إلى المبيعات.

ويلاحظ من الجدول أعلاه أنَّ معامل الارتباط R=(20%) ممَّا يشير إلى وجود علاقة ضعيفة بين الإفصاح ونسبة صافي الرِّبح إلى المبيعات في الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامَّة المدرجة في بورصة عمَّان. وتشير قيمة معامل التَّحديد (R^2=0.040) إلى أنَّ الإفصاح قد فسَّر ما نسبته (4%) من التَّباين الحاصل في نسبة صافي الرِّبح إلى المبيعات.

ويلاحظ عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائيَّة للإفصاح في المتغيِّر التَّابع لنسبة صافي الرِّبح إلى المبيعات, من خلال قيمة (T. Sig) والبالغة (0.059) وهي أكبر من (0.05) وأيضاً من خلال قيمة (T) المحسوبة وقيمتها (1.916) وهي أقلُّ من قيمتها الجدوليَّة (1.987) وهو ما يمثِّل عدم معنويَّة هذا الأنموذج عند درجة حرِّيَّة واحدة، وبناءً على ما سبق لا نستطيع قبول الفرضيَّة البديلة (H_a)، ونقبل الفرضيَّة العدميَّة (H_0) القائلة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيَّة عند مستوى الدَّلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق المعيار الدَّولي للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) الإيراد من العقود مع العملاء (الإفصاح) على ربحيَّة الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامَّة مقيساً (بنسبة صافي الرِّبح إلى المبيعات) المدرجة في بورصة عمَّان.

ملخَّص نتائج الفرضيَّات:

في هذا الجزء سيتمُّ تلخيص نتائج الفرضيَّات الفرعيَّة وعددها (9) والموضَّحة في الجدول (22) للتَّمكُّن من الإجابة عن السُّؤال الرَّئيسيّ للدِّراسة "ما أثر تطبيق المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) "الإيراد من العقود مع العملاء"، (الاعتراف، القياس، الإفصاح) على ربحيَّة الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامَّة المدرجة في بورصة عمَّان".

جدول (22) ملخَّص نتائج اختبار الفرضيَّات الفرعيَّة

الفرضية	المتغيِّر المستقلّ	المتغيِّر التَّابع	T المحسوبة	T الجدوليَّة	Sig	R	R^2	نتيجة (HO)
1	الاعتراف	ROA	2.105	1.987	0.018	0.248	0.062	رفض
2		ROE	2.191	1.987	0.031	0.227	0.052	رفض
3		نسبة صافي الرِّبح إلى المبيعات	2.553	1.987	0.012	0.263	0.069	رفض
4	القياس	ROA	2.397	1.987	0.008	0.276	0.071	رفض
5		ROE	1.068	1.987	0.289	0.113	0.013	قبول
6		نسبة صافي الرِّبح إلى المبيعات	2.456	1.987	0.016	0.253	0.064	رفض
7	الإفصاح	ROA	2.447	1.987	0.016	0.252	0.064	رفض
8		ROE	2.496	1.987	0.014	0.257	0.066	رفض
9		نسبة صافي الرِّبح إلى المبيعات	1.916	1.987	0.058	0.200	0.04	قبول

نلاحَظ من نتائج الجدول (22) أنَّ هنالك أثراً للاعتراف، وهو احد أبعاد المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) "الإيراد من العقود مع العملاء" على ربحيَّة الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامَّة المدرجة في بورصة عمَّان. وتبيَّن أيضا أنَّ هنالك أثراً للقياس وهو أحد أبعاد المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) "الإيراد من العقود مع العملاء" على ربحيَّة الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامَّة المدرجة في بورصة عمَّان مقيساً (بالعائد على الأصول, ونسبة صافي الرِّبح إلى المبيعات), ونلاحظ أنَّ هنالك أثراً للإفصاح وهو أحد أبعاد المعيار الدَّوليّ للتَّقارير الماليَّة (IFRS 15) "الإيراد من العقود مع العملاء" على ربحيَّة الشَّركات الصِّناعيَّة المساهمة العامَّة المُدرَجَة في بورصة عمَّان مقيساً (بالعائد على الأصول, والعائد على حقوق الملكيَّة).

التَّوصيات:

في ضوء النَّتائج التي توصَّلت إليها الدِّراسة، توصي بما يلي:

- الاهتمام بتدريس المعايير الماليَّة الدَّوليَّة وخاصَّة المعيار الدَّوليّ IFRS 15 ضمن مناهج تخصُّص المحاسبة في الجامعات.
- إجراء المزيد من الدِّراسات حول موضوع هذه الدِّراسة لتغطِّي مجالات وقطاعات مختلفة للتَّمكُّن من تعميمها، واستخدام مؤشِّرات أخرى للرِّبحيَّة كالعائد على الأسهم وغيرها.

- إطلاع المســـاهمين والمســـتثمرين على أهمّيّة المعيار الدّوليّ الماليّ (15) وما له من دور في عرض القوائم الماليّة بغية توجيه قراراتهم الاستثماريّة، وتحديد السّلع والخدمات التي تحقّق المزيد من الأرباح.
- اتّخاذ القرارات المناسبة بالتّكاليف الواجب رسملتها بما يتناسب مع متطلّبات المعيار IFRS 15 لضمان صحّة حساب التزامات الأداء ودقّتها.

الدّراسات المستقبليّة

1. دور تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء (IFRS15) في تشـــجيع الاســـتثمار (دراســـة حالة: هيئة الاســـتثمار الأردنيّة)
2. انعكاسات تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء (IFRS15) على ولاء العملاء في شركة الفوسفات الأردنيّة
3. أثر تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء (IFRS15) في استقرار المركز الماليّ للبنوك الاردنيّة

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

ابراهيم، منى مغربي وخليل ،على محمود ، (2017) قياس اثر تطبيق معيار الايراد من العقود مع العملاء FIRS15 على استدامة الارباح المحاسبية –دليل البيئة المصرية، مجلة المحاسبة والمراجع، المجلد (5) العدد (1).

أبو زيد، "محمد خير" سليم، (2018). التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برمجية IBM SPSS، ط1، عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

ابو عليوة، محمد.(2019). مدى ادراك شركات المساهمه العامة الأردنية لمتطلبات معيار الابلاغ المالي الدولي من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الاردنيين . رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة ال البيت، الأردن.

ابو نصار ، محمد وحميدات ، جمعة (2018) معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية ، الجوانب النظرية والعلمية ، الطبعة الثالثة ،دار وائل للنشر ، عمان

ابو نصار ، محمد وحميدات، جمعة (2020) معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية ، الجوانب النظرية والعلمية ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر ، عمان .

بن سلامه، محمود.(2019). اثر السيولة وهيكل راس المال على الربحية في الشركات الصناعيه الأردنية. راسلة ماجستير غير منشورة. جامعة ال البيت، الأردن.

بن مداني، صـــديقة.(2017). انعكاســـات القروض المصـــرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر. اطروحة دكتوراة غير منشـــورة، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.

البناء, مأمون, (2017). المهارات الإحصائية للباحث التربوي مع أمثلة تطبيقية في SPSS, ط1, عمان, الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

البنوي،عمر ابراهيم (2018). "أثر اجمالي ودائع العملاء على ربحية البنوك التجارية الأردنية". رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية–الاردن

بني يونس, أسماء عبد المطلب, (2017). دليل المبتدئ إلى المناهج العامة في البحث العلمي, ط1, عمان, الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.

بورما، هشام.(2017). الحوكمة المؤسسية وتطبيقاتها في البنوك الاسلامية. اطروحة دكتورة غير منشورة. جامعة محمد بوضياف، الجزائر.

تكريتي، علي.(2017). هيكل الملكية واثرها على الربحية في الشركات الصناعية المساهمه الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة ال البيت، الأردن.

جابر، خالد.(2018). اثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 15)على التقارير المالي لشـــركات الاتصـــالات المصـــرية: دراســـة تطبيقية. مجلة المحاسبة والمراجعة.(3)،1–52.

الجادري, عدنان حسـين وأبو حلو, يعقوب عبد الله, (2015). الأسـس المنهجية والاسـتخدامات الإحصـائية في بحوث العلوم التربوية والإنسـانية, ط2, مكتبة الجامعة, الشارقة.

الحاج، خليفة.(2019). اثر النمو والحجم على ربحية المؤسسات الاقتصادية: دراسة قياسية على الشركات المدرجة في بورصة قطر خلال الفترة من 2013–2017. مجلة الاستراتيجية والتنمية.9(3)،73–93.

الحسين، بسام.(2016). العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سوريا. مجلة جامعة البحث.38(33)،71-104.

الحضري ، **عمر يوسف عمر** ،(2019). ملخص معايير المحاسبة الدولية 2020 IFRS

الحلبي، نبيل وسعادة، اليسار. (2020). مدى تأثير تطبي معيار إعداد التقارير المالية الدولية" الإيراد من العقود مع العملاء IFRS 15" على جودة القوائم المالية. مجلة جامعة البعث. 42(1).

حميدي، زينب.(2020). دور المعيار الدولي IFRS 15 في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية في عينة من شركات المقاولات المحدودة. مجلة الجامعة العراقية.48(1)،537-55-546.

الحياصات، نبيل.(2019). القياس المحاسبي بتكاليف الجودة واثرها على ربحية الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة مؤتة، الاردن

الخريسات، براءة. (2017). أثر التحول لتطبيق المعيار IFRS 15 على الاعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء دراسة حالة (شركة الاتصالات الأردنية- أورانج). رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

خزعل، حسن ومشتل، هاني.(2019). اثر قياس نتائج نشاط عقود الانشاء على وفق (IFRS15) على قائمة الدخل في شركات ومقاولات العراقية. مجلة الكوت للعلوم الإدارية والاقتصادية.(31)،162-183.

خليل، علي وإبراهيم، منى.(2017). قياس اثر تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء(IFRS15) على استدامة الأرباح المحاسبية- دليل من البيئة المصرية. مجلة المحاسبة والمراجعه.1-60.

دودين, حمزة محمد, (2018). التحليل الإحصائي المتقدم للبيانات باستخدام SPSS, ط3, عمان, الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

الدوري، حسين.(2019). اثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية قطاع شركات التامين الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة ال البيت، الأردن.

الرواي، احمد.(2019). اثر المحاسبة الرشيقة في تخطيط تكاليف الانتاج في الشركات الصناعيه المساهمة. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة ال البيت، الأردن.

زاوى، محمد.(2017).العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية شركات التامين في الجزائر . رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة ال البيت، الأردن.

سمرين، سارية.(2019). اثر الهيكل التمويلي على ربحية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة عمان العربية، الأردن.

السوق، ريما.(2017). اثر كفاية راس المال في ربحية المصارف التجارية الخاصة في سوريا. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة حماة، سوريا.

السويدان،جمال (2019). "المعيار الإبلاغ المالي IFRS 15 الإيرادات من العقود مع العملاء". مجلة محاسبة دوت نت. https://infotechaccountants.com/articles.html

الشرعة، ناهد محمد (2017). "أثر الحاكمية المؤسسية على الربحية : دراسة حالة الشركات العائلية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية". رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية إدارة المال والاعمال- الاردن

الشيخ، فهمي مصطفى (2008) التحليل المالي، الطبعة الاولى، رام الله – فلسطين

صالح، رضا وكمال، عبدالسلام ونوفل، محمد.(2017). اثر تطبيق المعيار الدولي IFRS15: دراسة ميدانية على بيئة الأعمال المصرية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة.(3)،1-53.

الصلاحات، مجاهد. (2018). أثر ممارسة الأرباح على الربحية في الشركات المساهمة العامة الصناعة الاستخراجية الأردنية. جامعة آل البيت، الأردن

العباس، شروق.(2019). اثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (15) على إدارة الأرباح. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة ال البيت، الأردن

العريدي، هاني. (2017). أثر تطبيق المعيار IFRS 15 :الإيجارات على القوائم المالية للشركات الأردنية المساهمة العامة.رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الاوسط، الأردن.

العساسفة، فرح. (2018). أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS15) الإيراد من العقود مع العملاء على جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة مؤتة، الأردن.

عطية, محسن علي, (2016). البحث العلمي في التربية, مناهجه, أدواته, وسائله الإحصائية, ط2, عمان, الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.

عيد، سالم. (2018). أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 15 " الإيراد من العقود مع العملاء" على جودة التقارير المالية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. 9(2)، 199-220.

الفراية، هيا.(2019). اثر هيكل الأصول على ربحية الشركات المدرجة في بورصة عمان. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة مؤتة، الأردن.

القشـــي، ظاهر و العقلة، محمد. (2015). أثر الالتزام بمبدأ الاعتراف بالإيراد على مشـــكلات قياس الدخل في القنوات الفضـــائية العربية. المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية. 1(2)، 57-8.

محمـد، تـامر.(2015). اثر معيـار الإيراد من العقود مع العملاء IFRS 15 على جودة المعلومـات المحـاســبيـة: دراســـة ميـدانيـة. مجلـة الفكر المحاسبي.19(2)،202-277.

مخلوفي، عائشـة.(2017). إدارة مخاطر الائتمان المصـرفي واثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية. رسـالة ماجسـتير غير منشـورة، جامعة قاسـدي مرباح، الجزائر.

المرسي، جمال والعماوي، اماني.(2019). دور مرونة العناصر والعمليات التنظيمية في دعم ربحية المنظمات: دراسة تطبيقية على شركات المقاولات بمصر. المجلة العلمية للبحوث التجارية.(4)،9-52.

مضـحى، احمد.(2017). اثر تبني محاسبة المسؤية الاجتماعية على ربحية شركات الاتصـالات في دولة الكويت . رسـالة ماجستير غير منشورة. جامعة ال البيت، الأردن.

مهدي، علي. (2018). الأثر المتوقع لتطبيق معيار IFRS 15 على الأداء المالي لشركات المقاولات الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الزرقاء، الأردن.

موسـى، مهند. (2018). أثر تطبيق قواعد الحاكمية المؤسـسـية على ربحية شـركات التأمين الأردنية. رسـالة ماجسـتير غير منشـورة. جامعة عمان العربية، الأردن.

المومني. لانا.(2019). اثر السياسات المالية الحكومية على ربحية الشركات المساهمة العامة الأردنية . رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة مؤتة، الأردن.

النجار, فايز جمعة والنجار, نبيل جمعة والزعبي, ماجد راضـــي, (2020). أســـاليب البحث العلمي منظور تطبيقي, ط5, عمان, الأردن: دار الحامد للنشـــر والتوزيع.

النجار, نبيل جمعة صالح, (2015). الإحصاء التحليلي مع تطبيقات برمجية SPSS, ط1, عمان, الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

النعيمي, محمد عبد العال والبياتي, عبد الجبار وخليفة, غازي, (2015). طرق ومناهج البحث العلمي, ط2, عمان, الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

هاشـم ، هبة جمال (2018). تقييم وتحليل معيار محاسـبة الدولي للتقارير IFRS 15 الايرادات من عقود من العملاء وأثره على مصـداقية و جودة التقارير المالية. كلية التجارة، جامعة قناة السويس – بحوث ومقالات مجلد (22) عدد (1).

الهزايمة، عمر. (2018). أثر جودة تكنولوجيا المعلومات المحاسـبية على الربحية في اشـركات الصـناعية المسـاهمة العامة الأردنية. رسـالة ماجسـتير غير منشورة. جامعة آل البيت، الأردن.

يعقوب، ابتهاج وشنيشل، عقيل.(2018). دور تطبيق معيار الإيرادات من العقود المبرمة مع الزبائن(IFRS15) في استدامة الأرباح في قطاع الاتصالات – دراسة تطبيقية في شركة كورك تيليكوم للاتصالات. مجلة دراسات محاسبية ومالية. عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول لعام 2018.

لمراجع الأجنبية

Dalwai, M. T., Chugh, M. G., Dinesh, M. S., & Mohammadi, M. S. S. (2020). Oman's Response To The New Accounting Standard: Ifrs 15 Revenue From Contracts With Customers.

Vaidya, R., & Patel, P. (2019). Determinants of Profitability of Capital-Intensive Firms in the Indian Capital Market: A Static and Dynamic Panel Approach. IUP Journal of Accounting Research & Audit Practices, 18(4), 33-51.

Tasila Konja, D., Mabe, F. N., & Oteng-Frimpong, R. (2019). Profitability and profit efficiency of certified groundnut seed and conventional groundnut production in Northern Ghana: A comparative analysis. Cogent Economics & Finance, 7(1), 1631525.

Fareed, Z., Ali, Z., Shahzad, F., Nazir, M. I., & Ullah, A. (2016). Determinants of profitability: Evidence from power and energy sector. Studia Universitatis Babes-Bolyai Oeconomica, 61(3), 59-78.

Kumar, V., Anand, A., & Song, H. (2017). Future of retailer profitability: An organizing framework. Journal of Retailing, 93(1), 96-119.

Shahar, W. S. S., Bahari, N. F., Ahmad, N. W., Fisal, S., & Rafdi, N. J. (2015). A review of capital structure theories: Trade-off theory, pecking order theory, and market timing theory. In Proceeding of the 2nd International Conference on Management and Muamalah (pp. 240-247).

Osho, A. E., & Adebambo, A. (2018). The Relevance of Accounting Theory on Business Financial Performance in Nigeria. European Scientific Journal, 14, 25.

Oncioiu, I. (2016). Revenue from contracts with customers under IFRS 15. E u r o E c o n o m i c a. 2(35), 31-40.

Odusanya, I. A., Yinusa, O. G., & Ilo, B. M. (2018). Determinants of firm profitability in Nigeria: Evidence from dynamic panel models. SPOUDAI-Journal of Economics and Business, 68(1), 43-58.

Hadi, D. M. (2016). The Impact of the 2008 Global Financial Crisis on Non-Financial Firms Profitability: A Case from the USA (Master's thesis, Eastern Mediterranean University (EMU)-Doğu Akdeniz Üniversitesi (DAÜ)).

Khamis, A. M. (2016). Perception of preparers and auditors on new revenue recognition standard (IFRS 15): evidence from Egypt. Jurnal Dinamika Akuntansi dan Bisnis, 3(2), 1-18.

Bernoully, M., & Wondabio, L. S. (2019, July). Impact of implementation of IFRS 15 on the financial statements of telecommunication company (case study of PT XYZ). In Asia Pacific Business and Economics Conference (APBEC 2018). Atlantis Press. 89. 141-148.

Haggenmüller, S. (2019). Revenue Recognition under IFRS 15: A Critical Evaluation of Predefined Purposes and Implications for Improvement (Doctoral dissertation, University of Gloucestershire).

Skog, I. (2018). IFRS 15: Revenue from contracts with customers.

Kivioja, T. (2018). The impact of IFRS 15 on analysts' forecast accuracy (Doctoral dissertation, Master's Thesis Accounting, Oulu Business School).

Mattei, G., & Paoloni, N. (2019). Understanding the Potential Impact of IFRS 15 on the Telecommunication Listed Companies, by the Disclosures' Study. International Journal of Business and Management, 14(1), 169-179.

Ferreira, A. F. M. M. (2020). The impact of IFRS 15 on the telecommunications sector-The case of Portuguese and Spanish listed companies.

Hameed, A. M., Al-taie, B. F. K., & Al-Mashhadani, B. N. A. (2019). The Impact of IFRS 15 on Earnings Quality in businesses such as hotels: critical evidence from the Iraqi environment. African Journal of Hospitality, Tourism and Leisure. 8(4),

De sa Silva, L. (2018). An evaluation of the impact of IFRS 15 on JSE-Listed companies (Doctoral dissertation).

Black, M.(2020). "Profitability Ratios: Types of Profitability Ratios and Why they Matter". Nav.https://www.nav.com/blog/profitability-ratios-types-of-profitability-ratios-444161/

Rosikah, Prananingrum, D., Muthalib, D. A., Azis, M. I., & Rohansyah, M. (2018). "Effects of Return on Asset, Return On Equity, Earning Per Share on Corporate Value". The International Journal of Engineering and Science (IJES). Vol.7, No.3 Ver. 1, p.6-14https://www.researchgate.net/publication/337683375_Effects_of_Return_on_Asset_Return_On_Equity_Earning_Per_Share_on_Corporate_Value

Tulsian. M. (2014). "Profitability Analysis (A comparative study of SAIL & TATA Steel)". IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF) e-ISSN: 2321-5933, p-ISSN: 2321-5925.Volume 3, Issue 2. Ver. I, PP 19-22 www.iosrjournals.org

Odusanya, I. A., Yinusa, O. G., Olumuyiwa Ganiyu; Ilo, B. M., (2018). "Determinants of firm Profitability in Nigeria: Evidence from dynamic panel models, SPOUDAI - Journal of Economics and Business, ISSN 2241-

424X, University of Piraeus, Piraeus, Vol. 68, Iss. 1, pp. 43-58
https://www.econstor.eu/bitstream/10419/195210/1/1022203193.pdf

Trabelsi, (2018). "IFRS 15 Early adoption and Accounting Information": Case of Real Estate Companies in Dubai. Academy of Accounting and Financial Studies Journal 22(1).